جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية

بناء السلام الليبرالي: دراسة نقدية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: تعاون دولي

إعداد الطلبة:
بوستة روقية
معمري أحمد

إشراف الأستاذ:
بوزرب رياض

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب و الإسم	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ شابوني سامية	جامعة جيجل	رئيسا
أ/ بوزرب رياض	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ/ صميم محمد	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018- 2019

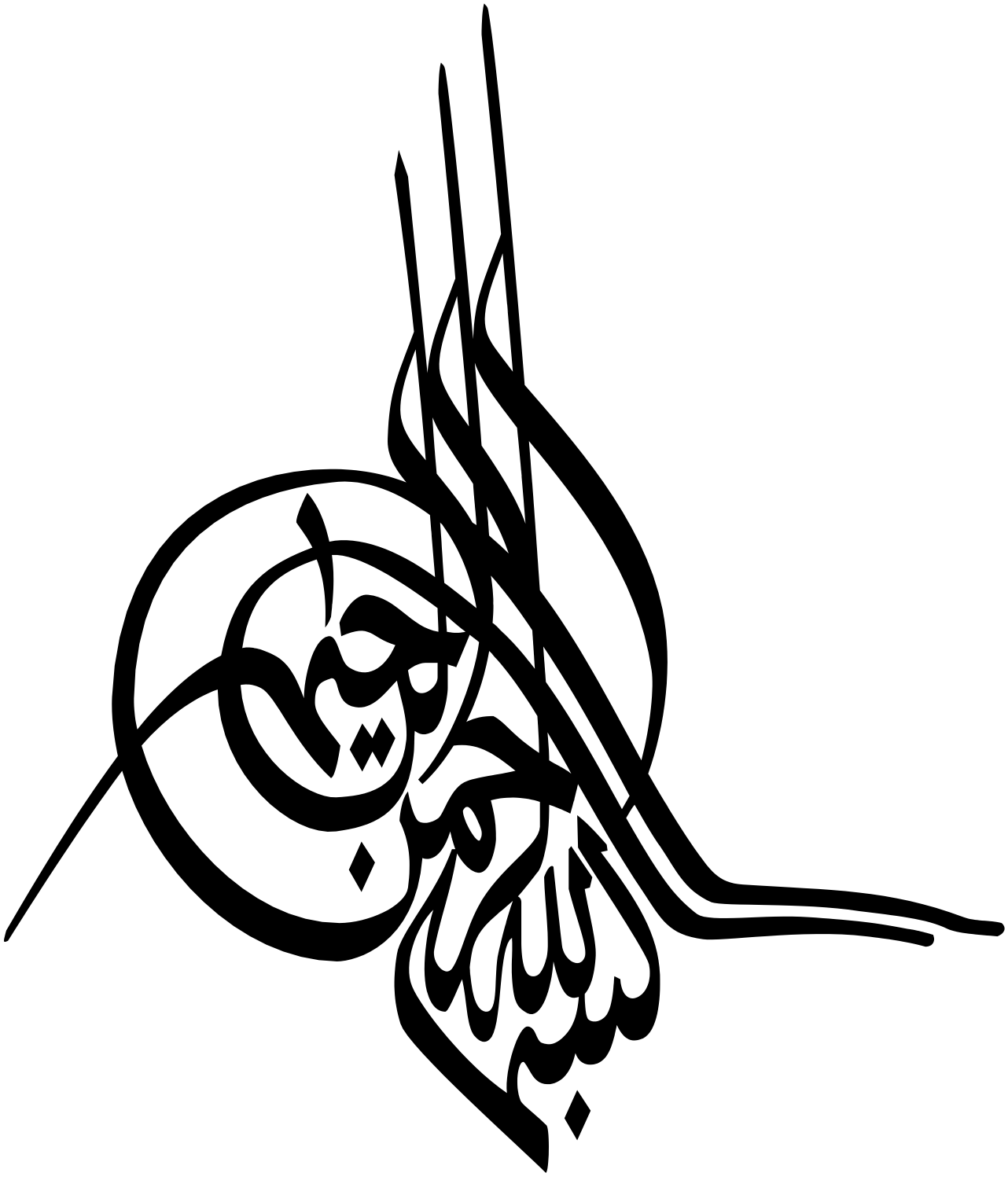
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أهدي هذا العمل إلى من كانا سببا في وجودي أمي الغالية "زهية"التي تعشق العلم حتى النخاع

أبي العزيز "إبراهيم" فإن كنت قد وفقت فهذا بفضل دعائكما حفظكما الله

وأطال في عمركما

إلى إخوتي محمد، سليم،نبيل، صالح، صديق، أمين وعمر

إلى زوجاتهم دليلة، شهرزاد، إيمان، حنان ولميس

إلى كتاكيت العائلة

آية الرحمن، محسن معتصم بالله، هاجر، حنين، نور الإيمان، رؤى وفراس صلاح الدين

إلى أستاذي "بـــــــوزرب رياض "جزاك الله خير الجزاء

إلى زميلي عمـــــــار الذي ساعدني ودعمني كثيرا

إلى زميلي في مذكرتي الليسانس والماستر أحمد

إلـــــــى سمية، خادة، ندى،إبتسام وإيمان

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة

إلى من يقدر قيمة العلم والمعرفة

إلـــــى العقل النقـدي

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمة الله عليك

خطة الدراسة

خطـــة الدراســـة:

مقدمة

الفصل الأول: المنظور الليبرالي لبناء السلام

المبحث الأول:المرجعية الفكرية الليبرالية البناء السلام

المبحث الثاني:هياكل وفواعل بناء السلام

المبحث الثالث:مجالات بناء السلام

المبحث الرابع: نماذج عمليات بناء السلام

الفصل الثاني: الإنتقادات الموجهة لبناء السلام الليبرالي

المبحث الأول: النقد الإصلاحي المؤسساتي

المبحث الثاني: النقد الهيكلي لبناء السلام الليبرالي

المبحث الثالث: نقد في ممارسات بناء السلام الليبرالي

الفصل الثالث: الأطروحات البديلة لبناء السلام الليبرالي

المبحث الأول: المقاربة النقدية

المبحث الثاني: مقاربة تحويل النزاع لـ "ليدريتش"

المبحث الثالث: مقاربة بناء السلام الهجين

الخاتمة

مقدمة

"ولد بناء السلام ليبراليا" . إ نطلاقا من هذه المقولة تبتدئ دراستنا النقدية لموضوع بناء السلام الليبرالي،كمشروع تبنته منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1992؛ مشروع متعدد الأوجه الغرض منه خلق الظروف الملائمة لسلام دائم وتجنب تجدد النزاعات المسلحة في المجتمعات التي دمرتها الحروب، وذلك عبر تجفيف الأسباب الجذرية للعنف.

بالرغم من ذلك كان ومازال موضوع "بناء السلام " بمنظوره الليبرالي محل إنتقاد وجدل واسع في الأوساط الأكاديمية، من حيث مشروعيته وإخفاقه –في الكثير من الحالات –، في الإنتقال من العنف المسلح إلى سلام دائم . ومع بروز النزعة النقدية لبناء السلام تم توجيه إنتقادات حادة وتشكيك واسع النطاق يشمل السياق النظري والتطبيق العملي لبناء السلام عبر تبيان إسهاماته المحدودة ونقاط الضعف في النموذج الليبرالي لبناء السلام الذي إعتمده المجتمع الدولي منذ تسعينات القرن الماضي ، إنطلاقا من محدوديته في التعامل مع واقع المجتمعات الخارجة من النزاعات المسلحة التي تبدو أكثر تعقيدا مما كان متوقع من قبل منظمة الأمم المتحدة وهياكلها المتخصصة في هذا المجال .

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل دراسات السلام بشكل عام ودراسات السلام النقدي بشكل خاص، تستخدم أدوات ومفردات التحليل النقدية، كمحاولة لتقديم أطروحات بديلة لبناء السلام الليبرالي وعدم الإكتفاء بالأطروحات التقليدية المهيمنة.

ضمن هذا السياق تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتفكيك مفهوم بناء السلام الليبرالي، عبر تتبع تاريخ نشأته ومراحل تطوره (النظري والممارساتي)، وما رافقه أيضا من تطور في دراسات بناء السلام المناهضة له ، كون حقل الدراسة في بناء السلام وأهميته البالغة يستوجب الإحاطة بكل الإسهامات الفكرية وعدم الإكتفاء بمنظور واحد مهيمن.

مبررات اختيار الموضوع:

جاء إختيار موضوع بناء السلام الليبرالي كدراسة نقدية بناءا على عدة إعتبارات تتراوح بين ذاتية وموضوعية.

أ– المبررات الذاتية:

– إهتمامنا البالغ بالمواضيع المتخصصة في دراس ات السلام، وبناء السلام تحديدا ك إطار ممارساتي يحضى بإهتمامات الأوساط الأكاديمية المتخصصة.

– سعينا لتوسيع الإدراكات المعرفية الشخصية في حقل بناء السلام النقدي، والإلمام بكل ما يكتب وينشر ويطور في هذا الحقل.

– جاءت دراستنا في شكل نقدي، كنتيجة لميولاتنا الشخصية التي تسعى إلى الإنعتاق مفاهيميا و منهجيا و معرفيا من الخطابات والإيديولوجيات المهيمنة التي يروج لها.

ب– المبررات الموضوعية:

- بروز موضوع بناء السلام بشكل لافت في الدراسات الغربية مقارنة بالعربية منها.
- جاءت دراستنا في إطار نقدي قصد مواكبة التطور الحاصل في الدراسات الغربية لبناء السلام، وتجاوزا للدراسات الوضعية التي تعيقنا عن فهم الموضوع بدقة و إستكشاف مواطن القصور فيه، سواء في الجانب النظري منه أو الممارساتي.
- الحاجة الملحة للدراسات النقدية التي تتجاوز هيمنة الدراسات التقليدية، كمحاولة للفهم وطرح أفكار بديلة، بغرض إثراء المكتبات العربية التي تفتقر لمثل هذا النوع من الدراسات.

أدبيات الدراسة:

تم الإعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على أهم الدراسات الغربية المتخصصة في مناهضة مفهوم بناء السلام السائد أهمها:

- كتاب "The Dilemmas Of Statebuilding : Confronting The Contradictions Of Post War Peace"، "معضلات بناء الدولة:مواجهة تناقضات عمليات السلام مابعد الحرب"، تأليف كل من رولاند باريس "Roland Paris" وتيموثي سيسك "Timoty Sisk"، يجادل هذا الكتاب بأن الجهود الدولية لبناء هياكل حكومية فعالة وشرعية في أكثر من 20 عملية بناء سلام بأنها ضرورية لكنها مليئة بالتناقضات والمعضلات، بحيث يقدم دراسة لحالات تجريبية شملت كل من أفغانستان، كوسوفو، كمبودبا، كرواتيا، ليبيريا وسيراليون، كما يقدم الدليل الأساسي لفهم هذه التناقضات التي تثيرها تحديات التنسيق بين الأمن السياسة والاقتصاد،البناء المؤسساتي والاستقلالية.[1]

[1]- Roland PARIS, Timothy D. SISK, **Understanding the contradictions of postwar statebuilding, The Dilemmas of Statebuilding : confronting the contradictions of postwar peace operations.** Routledge, 2009.

- كتاب " New Prespectives On Liberal Peace "، "الأطروحات البديلة للسلام الليبرالي" ، تحرير لكل من إدوارد نيومان "Edward Newman"ورولاند باريس" Roland Paris" وأوليفر ريتشموند" Oliver" RICHMOND. يظم نقاشات نقدية موسعة ورؤى جديدة حول بناء السلام في إطار الأمم المتحدة، تتمحور أساسا حول مجموعة من الأسئلة أهمها: إذا كان بناء السلام مشروعا قابلا للتطبيق فعلا وهل هو شرعي؟ أم أنه شكل جديد من أشكال السيطرة والهيمنة الامبريالية الجديدة؟ هل يعني بناء السلام مشروعا إستراتجيا واقعيا لإحتواء النزاع وانعكاساته الدولية؟ وهل يمكنه فعلا حل المصادر الأساسية للنزاع والتعامل مع الجهات الفاعلة فيه؟ [1]
- كتاب بعنوان: *Palgrave advances in peacebuilding: Critical developments and approaches* من تحرير وأوليفر ريتشموند "Oliver RICHMOND". يتضمن الكتاب مجموعة من المقالات لمجموعة من المؤلفين؛ تهدف هذه المجموعة من المقالات إلى نقد العقيدة الحالية للكشف عن جدول أعمال اليومي لبناء السلام يمكن من خلاله نقد الممارسة الحديثة وتهيئة الظروف لسلام كل يوم. [2]
- كتباب "At war's end: building peace after civil conflict"،" حين تنتهي الحرب: بناء السلام بعد الحروب الأهلية" تأليف رولاند باريس "Roland PARIS". يتناول هذا الكتاب 14 حالة لعمليات بناء السلام تمت بين سنة 1989م و 1992م، وعلى الرغم من إختلاف خصوصيات كل حالة، إلا أن تلك المهام كانت تشترك في إستراتجية موحدة لبناء السلام: التحول الديمقراطي وتحرير السوق الفوري. [3]
- كتاب "Liberal peace and post-conflict peacebuilding in Africa "، "السلام الليبرالي وبناء السلام الليبرالي مابعد النزاعات في إفريقيا" تأليف باتريك توم "Tom Patrick" . يقدم الكتاب إسهامات نظرية وتجريبية في المناقشات الأخيرة حول الأشكال المختلطة للسلام والسلام "ما بعد الليبرالي". في تطبيق مفاهيم القوة والتهجين والمقاومة، وتوفير أنواع مختلفة من التهجين (Hybrid) والمقاومة لإستكشاف بناء السلام بعد إنتهاء الصراع في سيراليون، يقدم المؤلف مساهمة أصلية في الأدبيات الموجودة من خلال توفير طرق مختلفة يمكن من خلالها ممارسة السلطة ليس فقط بين السكان المحليين والدوليين، ولكن أيضا بين السكان المحليين أنفسهم

[1]- Edward NEWMAN, Roland PARIS and **Oliver** RICHMOND, **New Prespectives On Liberal Peace.** United Nations University, New York, 2009.
[2]- Oliver .p RICHMOND, (ed.). **Palgrave advances in peacebuilding: Critical developments and approaches.** PALGRAVE MACMILLAN Springer, 2010.
[3]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict**. Cambridge University Press, 2004.

وطبيعة السلام التي يتم إنتاجها. يساعدنا على التمييز بين أشكال التهجين والمقاومة التحررية أو تحويلية أي تلك التي تؤدي إلى استيعاب الناس لوضعهم.[1]

- دراسة بعنوان،" The problem of peace :Understanding the liberal peace" "إشكالية السلام: فهم السلام الليبرالي" للباحث المتخصص Oliver RICHMOND، تناولت تطور بناء السلام الليبرالي بين الخطابات الفكرية والممارسة، وتقدم نقد بالغ له فيما يتعلق ب أولوياته ومكوناته، متهمة إياه أنه سلام وهمي وقاصر أمام التعامل مع المستجدات المعاصرة وخصوصيات المجتمعات، كما تركز على قصوره في التعامل مع إقتصاديات الحرب وإهماله للجهات المحلية الفاعلة وإحتياجاتها.[2] إ

إشكالية الدراسة:

نظرا للتغييرات التي حدثت بعد الحرب الباردة وما رافقها من الطلب المتزايد لتحقيق السلام في المجتمعات الخارجة من النزاعات، تم مأسسة بناء السلام عام 1992 من خلال تبنيه من قبل الأمم المتحدة . وقد برز كموضوع للنقاش في حقل العلاقات الدولية بشكل عام و دراسات السلام النقدي بشكل خاص، نتيجة التساؤل حول مدى قدرة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى على الإستجابة لهذا الطلب، في ظل هيمنة التصورات الليبرالي ة على المضامين الأساسية لبناء السلام، والتحول نحو الليبرالية في السياسة العالمية ، و هذا ما شكل أرضية منهجية و معرفية لمهاجمة الأسس التي يقوم عليها بناء السلام الأممي باعتبارها ليبرالية أساسا. وعلى ضوء ما تقدم تدور الإشكالية الرئيسية لهده الدراسة حول السؤال التالي:

لمادا يناهض النقديون الطابع اللبرالي لبناء السلام ؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- كيف تتضح هيمنة المنظور الليبرالي على عمليات بناء السلام خطابا وممارسة؟

2- ما هي أبرز الإنتقادات المعرفية و العملية الموجهة لبناء السلام الليبرالي؟

3- ما هي القيمة المضافة التي تقدمها الأطروحات البديلة لبناء السلام الليبرالي؟

[1]- Patrick TOM, ***Liberal peace and post-conflict peacebuilding in Africa.*** Springer, 2017.
[2]- Oliver. p Richmond, **The problem of peace: understanding the 'liberal peace'.** Conflict, Security & Development ,vol. 6, No. 3 October 2006.

فرضية الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

تشكل المضامين والممارسات الليبرالية عائقا لبناء سلام ليبرالي في بيئات غير ليبرالية.

وللإحاطة بمختلف جوانب الفرضية المطروحة نستعين بالفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجه المنظور الليبرالي عمليات بناء السلام من خلال هيمنة قيمه خطابا و ممارسة.

2- يتأسس الموقف النقدي من بناء السلام الليبرالي على خصوصياته الإديولوجية و الإمبريالية و الهيمنية.

3- تقود الطروحات النقدية مشروعا إنعتاقيا لنزع الصبغة الليبرالية لبناء السلام وطرح بديل ما بعد ليبرالي للمجتمعات المحلية.

الإطار المنهجي:

بالنظر لطبيعة الموضوع النقدي تم إستخدام منهجية مركبة وفقا لصبغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي في فصول الدراسة ومباحثها.

المنهج التاريخي: وكان القصد من استعماله ليس سرد الوقائع التاريخية ، إنما إنصب الإهتمام على الجانب التحليلي فيما بتعلق بنشأة مفهوم بناء السلام الل يبرالي، والوضع الدولي المصاحب له. وإبراز التغير الذي طرأ على مضمون عمليات السلام في مناطق النزاعات.

منهج دراسة الحالة: على اعتبار أننا أمام دراسة بعض النماذج التي طبق فيها بناء السلام الليبرالي، بالإضافة إلى التعرض إلى الإنتقادات التي وجهت إلى ممارسات بناء السلام الليبرالي في النماذج المدروسة، وهذا يفيد في إستنباط خصوصيات كل حالة باعتبار كل دولة تنفرد بمجموعة من الخصائص والمكونات المجتمعية والثقافية المحلية.

الوصف: يعتبر الوصف مستوى من مستويات البحث العلمي، استعملنا الوصف قصد توصيف طبيعة موضوع بناء السلام الليبرالي وتفكيك مفهومه، وذلك بغرض إبراز الطابع الليبرالي لبناء السلام وإستكشاف مواطن القصور منه.

الإطار المفاهيمي:

ستنطلق هذه الدراسة في إطارها المفاهيمي من شرح المفاهيم التحليلية التالية: بناء السلام، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، فرض السلام.

–بناء السلام (peacebuilding): يعنى بمرحلة ما بعد النزاع، حيث يرى "جون بول لديريش John Paul " Lederach بأن بناء السلام يفهم كمفهوم شامل الذي يضم ويولد ويديم مجموعة كاملة من العمليات، والمقاربات، والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات سلمية أكثر إستدامة .

وبالتالي ينطوي على المدى البعيد على مجموع النشاطات التي تسبق وتتبع إتفاقيات السلام الرسمية، لأن السلام ليس مجرد مرحلة أو ظرف مؤقت وإنما هو عبارة عن بنية إجتماعية ديناميكية متكاملة.[1]

–الدبلوماسية الوقائية (Preventive diplomacy): هي عمل لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول أو الإنتشار إلى المناطق المجاورة.

–صنع السلام (peace Making): وهو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية، لاسيما عن طريق الوسائل السلمية كالتي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، المتضمن قائمة بوسائل حل النزاعات، وقد جرى تناول هذه الوسائل بالتفصيل في إعلانات عديدة إعتمدتها الجمعية العامة.

وبالتالي فعملية صنع السلام هي مرحلة أولية تسبق مرحلة بناء السلام وممهدة لمرحلة حفظ السلام، وهي في الحقيقة تشكل أولى الحلقات في عملية إرساء السلام .[2]

–حفظ السلام(peace keeping): وهو عملية توسيع إمكانيات منع نشوب النزاع، وتتم عبر توزيع أفراد تابعين للأمم المتحدة وللمنظمات الدولية والإقليمية في الميدان، ويتم ذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية. كما تشمل عمليات حفظ السلام عادة إشراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى موظفين مدنيين. وتنحصر مهمة هؤلاء الأفراد في الفصل بين مختلف القوى المتنازعة، ومراقبة وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى

[1]- عادل زقاع وهاجر خلالفة، **عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**. دفاتر السياسة والقانون، ع11، جامعة ورقلة، جوان 2014، ص274.

[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op.cit.** p.39.

الإشراف على عمليات نزع الأسلحة أو إنسحاب القوات المقاتلة، دون نسيان دورها الكبير في دعم وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية وتقليص تدفق اللاجئين.[1]

وقد تطورت طبيعة عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة لتشمل تأمين القوافل الموجهة إلى المناطق المنكوبة والإشراف على الإنتخابات فضلا عن إستمرارها في القيام بوظائفها التقليدية سالفة الذكر التي ساهمت في إقرار الإستقرار في العديد من المناطق التي شهدت درجة كبيرة من التوتر.

وبذلك بالرغم من أن عمليات حفظ السلام تسبق عمليات بناء السلام فهي تشكل الأرضية الواجب توفرها حتى يمكن الانتقال إلى مرحلة بناء السلام.

-فرض السلام(Peace enforcement): هو تهديد أو إستخدام القوة العسكرية غير الدفاعية لفرض وقف إطلاق النار أو الحفاظ عليه أو إستعادته.[2]

تفصيل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتصور بناء سلام شامل ومستدام، متجاوزة لأطره الليبرالية الضيقة، إنطلاقا من إنتقاد الطرح السائد والمهيمن، عبر تبيان مدى نجاعته من جهة ومدى قصوره من جهة أخرى، إضافة إلى طرح البدائل التي قدمها المختصون في المجال.

الدراسة مقسمة إلى ثلاث فصول حاولنا من خلالها الإحاطة بالموضوع عبر إبراز أهم المتغيرات المتحكمة في الدراسة؛ تفكيك مفهوم بناء السلام وتبيان مدى ليبرالية هذا الطرح كمشروع متبنى من قبل الأمم المتحدة، عبر الخوض في منطلقاته الفكرية، هياكله المؤسساتية و فواعله الدولية والوطنية، مجالاته سواء السوسيو-إقتصادية، السياسية والأمنية، القضائية والقيمية، وتجسيدها على المستوى الممارساتي العملي.

وكمرحلة ثانية وبعد تفكيك المفهوم في الفصل الأول، تأتي الدراسة في الفصل الثاني لتركز على أبرز الإنتقادات الموجهة لبناء السلام الليبرالي في نهجيها الإصلاحي والهيكلي، وإختبارها على المستوى الإمبريقي.

[1]- عادل زقاع وهاجر خلالفة، **مرجع سابق.** ص273.

[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** p. 40.

أما في الفصل الأخير، فارتكزت الدراسة على إثراء مفهوم بناء السلام عبر إقتراح تعديلات قدمتها مقاربات فكرية متعددة، أطروحات المقاربة النقدية وإسهاماتها في الجانب المعرفي، أطروحات مقاربة تحويل النزاع وتركيزها على السياق الإجتماعي والثقافي، أطروحات مقاربة السلام الهجين وبدائلها المقترحة في كيفية التعامل مع خصوصيات المجتمعات، تحديد الأولويات والقدرة على العمل الميداني الفعال بالتنسيق مع الفوعل المحلية وتحديد إحتياجاتها.

صعوبة الدراسة:

إن العائق الأكثر تأثيرا في مسار البحث هو كون أغلب المراجع المستخدمة في البحث مستمدة من اللغة الإنجليزية، لحداثة الموضوع وهو الأمر الذي تطلب جهدا وتركيزا كبيرين ليس فقط من ناحية الترجمة ولكن من ناحية إيصال الفكرة بطريقة سليمة، نظرا لصعوبة اللغة الأكاديمية المستخدمة من قبل كبار الباحثين في المجال، وعدم توافقها في أحيان كثيرة مع مفردات اللغة العربية.

الفصل الأول:

المنظور

الليبرالي لبناء

السلام

عرفت فترة مابعد الحرب الباردة ديناميات جديدة على الساحة الدولية، خصوصا بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين الليبرالية والإشتراكية، تزامن مع ذلك تحول في طبيعة كل من التهديدات الأمنية والنزاعات الدولية، وإنتشار ظاهرة عولمة القيم الغربية الليبرالية.

في ظل ذلك كان من الواجب تطوير آليات وميكانيزمات جديدة تتماشى مع المستجدات الدولية الطارئة، من بينها نجد "بناء السلام" كمشروع يستهدف القضاء على الأسباب الجذرية للعنف، ومنع الإنزلاق للحرب مجددا عبر تحقيق سلام فعال ودائم، -وهو ما لم يعرف من قبل ذلك إلا في سنة 1989م- كأولى حالات التدخل من أجل بناء السلام شهدتها ناميبيا برعاية أممية، ومنذ ذلك الحين عرفت تلك العمليات تحولا في مفاهيمها وميكانيزماتها.

من هذا المنطلق، يشار عادة إلى "بناء السلام" كمشروع ليبرالي بحت، خصوصا بعد مأسسته من قبل الأمم المتحدة سنة 1992م، وهو ما يحاول هذا الفصل البحث فيه وتبيانه عبر تفكيك مفهوم بناء السلام بمنظوره الليبرالي.

المبحث الأول:المرجعية الفكرية الليبرالية لبناء السلام

تعتمد الليبرالية على الحجة الأخلاقية القائلة بأن ضمان حق الفرد في الحياة والحرية والملكية هو الهدف الأسمى لبناء السلام، وبالتالي يؤكد الليبراليون على رفاهية الفرد باعتباره اللبنة الأساسية لنظام سياسي وإقتصادي وإجتماعي عادل.

1- جينالوجيا بناء السلام:

عرف مفهوم بناء السلام في الأوساط الأكاديمية قبل وقت طويل عندما استعمله مؤسس دراسات السلام النرويجي "غالتونغ يوهان Johan Galtung"* أول مرة سنة 1976م، في مقالته "ثلاث مقاربات للسلام: حفظ السلام، صنع السلام وبناء السلام"؛ بحيث جاءت كمحاولة لإعادة تعريفه لمفهوم العنف والسلام الذي كان قد قدمه في الستينيات، انطلاقا من فرضية أن الطريقة الفضلى لتعريف السلام هي تعريف نقيضها أي "العنف". واضعا ما أسماه بـ "مثلث العنف" يعكس الهدف النمطي القائم على (الوقاية من، وإدارة، و الحد، وتخطي) العنف ، أي إذا أردنا مواجهة العنف بشكل بناء، علينا أن نعلم عما نتكلم فعلا عندما نوظّف مصطلح "عنف" ، واضعا معايير جديدة للتعاطي مع هذه الكلمة بفضل "مثلث العنف"؛ فالعنف لا يشير دائما للقوة الجسدية المباشرة، بل هو يتجلى بأشكال متنوعة : العنف المباشر والعنف الهيكلي والعنف الثقافي.[1]

وقد ميز غالتونغ بين الأشكال الثلاثة للعنف: فالعنف المباشر يعبر عنه بحدوث قتل مباشر، والعنف الهيكلي ويعبر عنه بحدوث وفيات نتيجة لإفرازات القتال كالجوع والفقر والمرض، أما العنف الثقافي ويعبر عنه بغياب الحقيقة أو تجاهلها أو غض الطرف عنها أو إعطاء مبررات لها، وتنتهي حالة العنف المباشر بتغيير تصرفات الأطراف في النزاع، ويمكن إنهاء العنف الهيكلي بإزالة التناقضات الهيكلية للنظام، كما يمكن تغيير العنف الثقافي بتغيير التصرفات.[2]

وفي تحليله لمفهوم السلام أوجد غالتونغ مفهومين أولهما "السلام السلبي" ؛ الذي يمثل فقط غياب العنف داخل الدولة أو بين الدول أو بين الأفراد وما إلى ذلك من أطراف مختلفة. هذا يعني أن الأطراف لا تهاجم بعضها ولا تتصارع لإحراز هدف معين، بل تبقى في حالة سكون ،فحتى في وجود سلام سلبي، قد يكون هنالك عوامل تؤدي إلى تجدد النزاع مرة أخرى ، قد تأخذ هذه العوامل أشكالا مختلفة، فمنها إقتصادية كإحتكار الدولة للموارد وحرمان الشعب منها، أو قد تكون العوامل ثقافية كالإختلاف العرقي والطائفي بين مكونات المجتمع ، بسبب وجود عوامل تقود إلى تجدد النزاع في حالة السلام السلبي، أوجد غالتونغ مفهوماً ثانٍ وهو السلام الإيجابي ؛ يتجلى في تحقيق سلام

* يوهان غالتونغ: من مواليد سنة 1930م، سوسيولوجي وعالم رياضيات نرويجي وأحد أهم المؤسسين لحقل دراسات السلام والنزاع، ومؤسس معهد دراسات السلام بأوسلو. كان له الفضل في تطوير العديد من المفاهيم المرتبطة بحقل النزاع والسلام.

1- "مثلث العنف" بحسب يوهان غالتونغ، أكاديمية تحويل النزاعات. من الموقع الالكتروني-https://transform-me.forumzfd.de/ar/exercise/galtung

2- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية**. دار هومة، الجزائر، 2003، ص 54.

مستدام من خلال إقصاء العوامل التي تؤدي إلى تجدد النزاع، وخلق مساواة وتمازج أكبر في المجتمع لكي لا ينشئ نزاع مرة أخرى. هذا المفهوم يختلف بلا شك عن النموذج المشهور للسلام التقليدي، الذي يتجسد بانعدام وجود نزاع.[1]

إستيعاب هذا الفرق بين نوعي السلام ضروري جدا للجزم بإمكانية عودة ال نزاع من عدمها. فوجود السلام السلبي لا يعني انتهاء النزاع بشكل دائم بسبب وجود عوامل تحييه مرة أخرى في المستقبل. لكن في السلام الإيجابي يتم تحييد هذه العوامل وبذلك يخلق سلام مستدام.

غير أن مفهومه هذا لم يلقي إهتمام على الساحة الدولية، في ظل ا لاختلافات الإيديولوجية إبان الحرب الباردة ما جعل الأمر مستحيلا للأمم المتحدة لتعزيز أي نموذج معين من السلام داخل حدود الدول ذات السيادة، فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها نادوا بتعزيز الديمقراطية الليبرالية والإقتصاد الموجه نحو السوق، بينما دافعت الكتلة السوفيتية عن نسخة مختلفة من الديمقراطية –الديمقراطية الشعبية الشيوعية – التي شددت على الجمهور بدلا من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والسيطرة على الدولة من قبل الحزب الشيوعي نيابة عن الطبقة العاملة ، إذ كان هناك خلاف أساسي حول معنى الديمقراطية نفسها، الأمر الذي منع المنظمة عملياً من الترويج لأي نموذج معين للديمقراطية كنموذج "مناسب" وعززهميل أعضاء الأمم المتحدة إلى الابتعاد بأنفسهم عن مسائل السياسة الداخلية للدول.[2]

خلال الحرب الباردة كان النشاط الأمني الرئيسي للأمم المتحدة هو "حفظ السلام"، التي تنطوي عادة على نشر قوة عسكرية مسلحة تسليحا خفيفا لمراقبة وقف إطلاق النار أو حراسة المناطق العازلة المحايدة بين المقاتلين السابقين، وهو ما كان ينظر إليه "غالتونغ" بإعتباره نهجا "انفصاليا"، كان الغرض منه تعزيز المسافة والفراغ الإجتماعي بين الخصوم من خلال مساعدة طرف ثالث، الهدف منه هو الحفاظ على الوضع القائم فقط أي غياب العنف المباشر بين أطراف النزاع، وبالتالي يساهم بدون قصد في إستمرار العنف الهيكلي، أي العودة المحتملة لنزاع مفتوح طويل الأمد، وهو ما لم يكن مرضيا لغالتونغ.[3]

أما صنع السلام وإن كان يمثل مقاربة أكثر شمولية تتجاوز وقف الأعمال العدائية، بالتركيز على الطرق المختلفة لتجاوز عدم التوافق بين أطراف النزاع، فإنه أيضا موجه نحو الحفاظ على الوضع القائم أي نحو فواعل النزاع وليس نحو النظام أو الهيكل الذي من المحتمل أن يعيد إنتاج العنف، وبالتالي فهما مقاربتان تتحققان ميدانيا بمجرد توقيع إتفاق وقف العنف والمصادقة عليه، وهو ما ندد به غالتونغ ودفعه إلى تطوير مفهوم جديد هو "بناء السلام" كمقاربة ترابطية (associative) قادرة على معالجة الأسباب المباشرة والهيكلية والثقافية للعنف بمعناه الواسع، كما من شأنها إزالة الأسباب الجذرية للعنف، وهي بلا شك مقاربة معقدة وصعبة التنفيذ، كونها تهدف إلى سلام يضم "العديد من الجهات بطريقة شاملة".[4]

---

[1] -Teresa Almeida CRAVO, **Peacebuilding: Assumptions, practices and critiques**. *ASPJ: Africa and Francophonie*, 2018, vol. 9, No. 1, p. 45.
[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict**. **Op. cit.** p. 14.
[3]- Teresa Almeida CRAVO, **Op. cit.** p. 46.
[4]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** p. 16.

هذه الحجة النظرية التي اقترحها غالتونغ حول الطرق المختلفة للنظر للعنف والسلام تجاوزت مجرد الممارسة الأكاديمية لتضمنها ممارسات واضحة لبناء السلام، فبعد الحرب الباردة مباشرة وتحت الظروف الملائمة التي وفرها الوضع الدولي الجديد – انتصار الليبرالية واعطاء الاهمية لحقوق الانسان والديمقراطية، الانتشار الواسع للنزاعات الداخلية العنيفة التي شملت 50 دولة في عدة قارات سنة 1991م واعتبارها تمس بمركزية وسلطة الدولة ومزعزعة لاستقرار النظام الإقليمي والدولي– ،أخذت الامم المتحدة على عاتقها مهمة إحلال السلام في العديد من الدول في ظل ارتفاع الطلب على "عمليات السلام المتعددة الأطراف الجديدة "،و بتكليف من القوى العظمى آنذاك المنهكة من التكاليف الباهضة والساعية إلى فك ارتباطها بالالتزامات الأجنبية لحلفائها التقليديين – المساعدات العسكرية والاقتصادية–.

ففي عام 1989 على سبيل المثال، طلب من الأمم المتحدة مراقبة سلوك الشرطة المحلية ونزع سلاح المقاتلين السابقين في ناميبيا، مع إعداد البلاد لأول انتخابات ديمقراطية والمساعدة في إعداد دستور وطني جديد. هذه المهام تجاوزت القيود التي كانت تفرض تقليديا بشأن حفظ السلام، بما في ذلك حظر المشاركة في الشؤون الداخلية للبلدان المضيفة. وفي عام 1991م، تم إطلاق مهام جديدة في أنغولا والسلفادور والصحراء الغربية وكمبوديا، والتي شملت تنظيم الإنتخابات والتدريب ورصد حقوق الإنسان وحتى – في كمبوديا– تولي إدارة بلد بأكمله مؤقتا.[1]

وقد تم مأسسة بناء السلام رسميا سنة 1992م بتبني الأمم المتحدة لأطروحات غالتونغ، التي ألهمت أمينها العام السابق "بطرس غالي" المتحمس لإعطاء دور أكثر تدخلي وديناميكي لمنظمة الأمم المتحدة، ففي بيان سياسي بعنوان "أجندة للسلام"، قدم تصنيفا جديدا لعمليات السلام لفترة ما بعد الحرب الباردة ، فرق فيه بين"حفظ السلام، صنع السلام، وبناء السلام بعد النزاع"، قدم بطرس غالي أمثلة من المهام الخاصة التي قد يستلزمها بناء السلام: "نزع سلاح الأطراف المتحاربة سابقا واستعادة النظام، وحفظ الأسلحة أو تدميرها، وإعادة اللاجئين إلى الوطن، وتقديم الدعم الإستشاري والتدريب لأفراد الأمن، ومراقبة الإنتخابات، وتعزيز الجهود المبذولة لحماية الإنسان الحقوق، وإصلاح أو تعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز العمليات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة السياسة".[2]

مهمة بناء السلام بعد النزاع كعملية، تختلف عن حفظ السلام التقليدي ليس فقط في تعقيدها الوظيفي ولكن أيضا في تكوينها، حيث كانت الأمم المتحدة قد احتكرت عمليا عملية حفظ السلام في العقود السابقة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المهام المباشرة نسبيا لحفظ السلام التقليدي – مثل مراقبة وقف إطلاق النار – يمكن أن يؤديها أفراد عسكريون يعملون وحدهم إلى حد كبير. لكن الوظائف الأكثر اتساعا وتنوعا في بناء السلام بعد انتهاء النزاع أدت إلى تقسيم جديد للعمل بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى . ففي بعض البعثات على سبيل المثال، تم تفويض المهام العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في حين أن العديد من الوكالات المتخصصة التابعة

[1]- Roland PARIS, **Ibid.** p. 17.

[2]– محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص 47.

للأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تتقاسم بشكل متزايد السلطة مع المنظمات الإقليمية.[1]

كانت أبرز سمات عمليات بناء السلام في التسعينات أنها إتبعت جميعها نفس الإستراتيجية العامة لبناء السلام المستقر والدائم في الدول التي دمرتها النزاعات: الديمقراطية والسوق الحرة. بدءا بالتخطيط للإنتخابات على الفور في كل مهمة رغم أنه في بعض الحالات إندلع العنف قبل ذلك، وينطبق الشيء نفسه على الإصلاح الإقتصادي فعادة ما يتم إطلاق برامج التحرير الشاملة مباشرة.[2]

2 –أنطولوجيا بناء السلام الليبرالي:

يرتكز المنظور الليبرالي لبناء السلام على مفاهيم وفئات أساسية، تشمل معايير متعددة مرتبطة ببناء السلام في المجتمعات الخارجة من النزاعات، تتمحور عادة حول تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح الإقتصادي والخوصصة. وقد ركز دعاة بناء السلام على ثلاث مفاهيم تتناسب مع المعايير الليبرالية والتوقعات الغربية لـ (مفهوم السلام، مفهوم الدولة، مفهوم المجتمع المدني).

2–1: مفهوم السلام:

فكرة أن الليبرالية كعلاج للنزاع العنيف ليس جديد ة، في الواقع كان واحدا من المبادئ الرئيسية لنظرة الرئيس الأمريكي " وودرو ويلسون " للسياسة الخارجية في نهاية الحرب العالمية الأولى. بحيث روج للنموذج الأمريكي للديمقراطية باعتباره ذروة التطور السياسي، ويعتقد أن انتشار هذا النموذج سوف يعزز السلام في كل من الشؤون الداخلية والدولية. حيث صرح قائلا:

"لا يمكن للعالم أن يكون في سلام إلا إذا كانت حياته مستقرة، ولا يمكن أن يكون هناك استقرار حيث توجد الإرادة في التمرد، حيث لا يوجد هدوء في الروح والشعور بالعدالة والحرية والحق."

أصبح ويلسون أول رجل دولة يعبر عن ما يسمى الآن أطروحة السلام الليبرالي، أو فكرة أن الأشكال الديمقراطية للحكم هي الأكثر سلمية — في سياساتهم الداخلية وفي علاقاتهم الدولية – من غيرها من أشكال الحكم.[3]

هذه الأفكار يعود تاريخها على الأقل إلى كتابات فلاسفة التنوير مثل جون لوك وآدم سميث، وبالتحديد لنظرية "السلام الديمقراطي" التي نشأت على يد الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط"، إذ ذكر أنها ترتكز على مبدأين أساسيين:

أ– أن الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها، وذلك لعدة أسباب بحسب أنصار هذه النظرية:

- ✓ أن قرار الحرب في الدول الديمقراطية ليس سهلا كما في الدول غير الديمقراطية، لأنه لابد أن يمر عبر المؤسسات التشريعية في الدولة، وهو ما من شأنه أن يعقد المسألة.

[1]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** p.18.
[2]- **Idem.**
[3] -Roland PARIS, **Ibid.** p. 19.

- ✓ أن الديمقراطية من شأنها أن تخلق وعيا شعبيا وثقافة سياسية وتنشئة إجتماعية تمنع من تقبل المجتمع الجمعي لفكرة الحرب والصراعات العسكرية مع الدول الأخرى.
- ✓ وجود ثقة واحترام متبادلين بين الدول الديمقراطية، لكونها تشترك في نفس الفلسفة والمبادئ، ومن ثم فإنها لن تلجأ لخيار الحرب فيما بينها.
- ✓ أن الدول الديمقراطية بما أنها تملك آليات ديمقراطية لمعالجة مشاكلها الداخلية، فإنها كذلك ستستعمل آلياتها الديمقراطية في معالجة قضاياها الخارجية.

ب– أن العلاقات خارج المنطقة الديمقراطية هي علاقات نزاعية، أي أن الأصل فيها عدم السلام، بما في ذلك العلاقات بين الدول الديمقراطية مع غير الديمقراطية، لأن "الدولة الطبيعية هي دولة الحرب وليست دولة السلام".[1]

يركز الجزء الأكبر من الأبحاث الحديثة على البعد الدولي لنظرية السلام الليبرالي – أي العلاقة بين الليبرالية والنزاع بين الدول – حيث ظهر إجماع عام حول إكتشاف أن ديمقراطيات السوق نادرا ما تخوض حربا ضد بعضها البعض، وخلصت تحليلات عديدة للعنف المدني إلى أن ديمقراطيات السوق عادة ما تكون أقل عرضة للإضطرابات. في ضوء هذه النتائج، يبدو أن التحرير السياسي والإقتصادي يمثل إستراتيجية معقولة واعدة لتوطيد السلام الداخلي في الدول الخارجة للتو من النزاعات الأهلية .[2] فقد أشار الأمين العام "كوفي أنان" مباشرة إلى الأدبيات الأكاديمية لدعم هذا الإدعاء، مشيرا إلى أن "عددا من الدراسات تظهر أن للديمقراطيات مستويات منخفضة جدا من العنف الداخلي مقارنة بالدول غير الديمقراطية".

2-2 مفهوم الدولة:

تمثل إشكالية مفهوم الدولة ودورها داخل المجتمع إحدى الإشكاليات المهمة في النظرية السياسية الليبرالية ، وتتمحور هذه الإشكالية في السؤال التالي: ما دور الدولة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية ؟ وهل يجب أن تعتمد الدولة على المعتقدات الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع عند إتخاذ القرارات السياسية؟

لقد اختلف المنظرون الليبراليون حول دور الدولة داخل المجتمع، غير أنه يمكن القول بوجه عام أنه طبقا للأطروحات والتصورات الليبرالية المعاصرة، فإن الدولة يجب أن تكون محايدة في علاقتها بالتركيبات المجتمعية السائدة، وفي تصورها للمجتمع الخير. ومن هذا المنطلق طرح المنظرون الليبراليون المعاصرون مثل "روبرت نوزك " و" براين باري" تصورا للحيادية يقوم على عدم تدخل الدولة في تحقيق ما يسمى بـ"الخير".[3]

---

[1]- نايف بن نهار ، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**. دار عقل للنشر والترجمة، دمشق، 2016، ص ص178-177.

[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** p. 20.

[3] - Joseph .H CARENS, "**A Contextual Approach to Political Theory**", *Ethical Theory and Moral Practice*, Vol. 7, No. 2, April, 2004, PP. 117-118.

إن المثل الأعلى للحياة الإجتماعية والسياسية، بالنسبة إلى المنظرين الليبراليين المعاصرين، هو أن يحدد الأفراد لأنفسهم مجموعة أطر حاكمة ذات حد أدنى تكون مهمتها الشرعية الوحيدة هي حماية حقوقهم الفردية، كحقهم في الحياة، الحرية، الملكية الخاصة ، ولذلك فإن الإلتزام الأساسي عند المنظرين الليبراليين المعاصرين يكمن في حرية الأفراد في إختيار نوع الحياة التي تلائمهم وإختيار خيرهم الفردي الخاص، وهم بهذا يفرقون بين "مفهوم الحق" وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ الملزمة حول العدالة والحرية والمساواة والتي ينبغي الإ لتزام بها، و"مفهوم الخير "ويتضمّن تصوّرات الأفراد حول الطريقة التي يعيشون طبقا لها، أو طريقة الحياة التي يختارها الأفراد.[1]

يخشى الليبراليون من أن الدولة يمكن أن تسيء استخدام القوة التي تمتلكها، إذ يمكن استخدام سلطة الدولة للقمع، مما يحول دون حرية الأفراد في متابعة مصالحهم الخاصة. ومع ذلك، كما يؤكد "دافيد ويليامز David" Williams، فإن إستمرار الدولة هو الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف والممارسات الليبرالية. فضمن النظرية الليبرالية الغربية، تعتبر الدولة ضعيفة وقوية ، إذ يميل بعض المنظرين الليبراليين إلى ربط الليبرالية بالحياد. بالنسبة لمنظري هذه النظرية، يقال إن مبدأ الحياد هو عنصر مركزي في النظرية السياسية الليبرالية التي توفر فهمًا لليبرالية وتميزها عن النظريات السياسية الأخرى، إذ تعتبر الدولة المحايدة ضعيفة. وبهذا المعنى يتصور أن الدولة "مُمَكِّنة بحتة "، أي مجرد آلية محايدة توفر الأمن للسماح للأفراد المتساويين بالحرية بمتابعة مشاريع حياتهم دون عوائق من قبل الآخرين.[2]

بما أن الأفراد في المجتمع يحملون مفاهيم مختلفة للخير و "آلية محايدة"، يجب ألا تحد الدولة وقوانينها من حرية الأفراد لصالح فكرة واحدة معينة من الخير. وعلى هذا النحو يُنظر إلى دولة قوية على أنها تهديد محتمل للحقوق والحريات الفردية. ويقال إن التهديدات للحريات الفردية ذات شقين:

- ✓ هناك إحتمال أن يسيء موظفوا الدولة إلى مؤسسات الدولة، وكلما زادت قوة الدولة، كلما زاد احتمال التعرض لسوء المعاملة .
- ✓ قد تحاول الدولة النهوض بنوع معين من النظام الاجتماعي دون موافقة المواطنين، مما قد يفعل بعض القيم التي تقوض حقوق وحريات الأفراد.[3]

إن مثل هذه التهديدات يمكن تجنبها من خلال فرض قدر من ضبط النفس على الدولة في ممارسة السلطة والحد من نطاقها. يحدث هذا عن طريق المؤسسات والاستراتيجيات التي ينظر إليها كآليات لوضع حدود للحالة التعسفية السلطة، وبالتالي تخفيف المخاوف من إساءة استخدام سلطة الدولة وضمان أن الدولة لا تقوض الحريات الفردية. يعبر عنها كمجموعة من المؤسسات التي يشار إليها عموما بإسم الديمقراطية الليبرالية وتتضمن حق الإقتراع العام والأحزاب السياسية، حقوق المشاركة السياسية،...إلخ.

---

[1]- Joseph .H CARENS, **OP. cit .** P. 132.
[2] - **Ibid**. p. 119.
[3]- **Idem.**

في الوقت نفسه، طالب الليبراليون بدولة قوية لا تسيطر عليها القوى الاجتماعية ، بحيث يجب فصل هذه الدولة القوية إلى حد ما عن المصالح الاجتماعية وكذلك عدم التغلب عليها. كما يجب أن تكون دولة قادرة ؛ أي يجب أن تكون في وضع يمكنها من فرض نوع معين من النظام المحلي والمحافظة عل ى النظام الديمقراطي الليبرالي و ضمان أنه يغرس نوعا ما من القيم والترسبات في الناس ، وهذا يتطلب دولة قوية فعالة قادرة على التأسيس والدفاع عن القيم و المؤسسات والسياسات الليبرالية.[1]

إذا على المستوى النظري البحت، يمكن فهم الدولة الليبرالية كمشروع فقط، حاول المجتمع الغربي الرأسمالي إستنساخه وتصديره إلى العالم، بحيث يهدف مشروع السلام الليبرالي إلى تحويل الدول الهشة الخارجة من النزاع إلى كيانات ليبرالية مسالمة ومستقرة من خلال مجموعة من السياسات والبرامج.[2]

2-3 مفهوم المجتمع المدني:

يقدم مفهوم المجتمع المدني عوما أنه مجال للعمل التطوعي حول القيم والمصالح والأغراض المشتركة ، بينما يقدم الطرح الليبرالي التقليدي ثلاثة عناصر أساسية للمجتمع المدني:

- ✓ إنه مثال على الالتزامات الليبرالية بالمساواة والحرية و يوفر ساحة للأفراد لمتابعة مصالحهم الخاصة في إرتباط حر مع الآخرين.
- ✓ باعتباره ساحة للنقد، نقاش مفتوح وحر، فإنه بمثابة الإختيار والتوازن على سلطة الدولة. بالنظر إلى قدرة الدولة ووكلائها على تقويض الحرية، من الأهمية بمكان أن تكون محدودة ومحاسبية، بحيث يلعب المجتمع المدني هذا الدور.
- ✓ إنه ساحة لتنمية مواقف معينة وفضائل شخصية مثل المشاركة المدنية، المساءلة، التسامح، والإعتماد على الذات والتعاون، وهي أمور ضرورية للحفاظ على الحياة الإجتماعية الليبرالية.

ويؤكد كل من ويليامز ويونغ "Young" على: "أن هذه التفاهمات تشكل الحساب الليبرالي المألوف للعلاقا ت بين الدولة والمجتمع والفرد ، الذي يتمتع فيه الأفراد بحرية المتابعة لتطلعاتهم الإقتصادية والسياسية وتمكينهم من تنمية الفضائل. التي تجعل المجتمع يعمل، وكذلك التأكد من أن الدولة، في حين تنفذ وظائف عامة ضرورية، لا تصبح قمعية أو عملائها فاسدين ". ويؤكدان كذلك على: أن هذه المفاهيم تشكل الحساب الليبرالي المألوف بين الدولة والمجتمع والأفراد، حيث يتمتع الأفراد بحرية متابعة طموحاتهم الإقتصادية والسياسية.[3]

كما يرى آدم فيرغسون "Adam Ferguson" أن المجتمع المدني يضم تشكيلة من السلطة حسب الترتيب الإجتماعي، خاضع لمعيار القيم والأخلاق وهو مستقل عن الدولة مع أسبقيته عنها، وهو يعبر عن العلاقة القائمة

---

[1]- Patrick TOM, **Op. cit.** p. 62.
[2]- **Idem**.
[3]- **Ibid.** p. 64.

بين الأفراد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى في إطار يضم تبادل المصالح و المنافع، مجسدا في شكل مؤسسات طوعية لضمان ديمومة وفاعلية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.[1]

وقد أكدت الدراسات أن مشاركة المجتمع المدني في عمليات بناء السلام هي واحدة من أهم العوامل في تحديد ما إذا كانت مبادرات ما بعد النزاع ستكون ناجحة ومستدامة.

3-الإبستمولوجيا التطبيقية لبناء السلام:

يعتمد الليبراليون في خطابهم النظري حول بناء السلام، على ثلاث معايير أساسية قابلة للتجسيد على المستوى الممارساتي، تضفي عليه السمة الليبرالية البحتة، تتمثل هذه المعايير في:

3-1- الدمقرطة والسوق الحرة:

في ظل عدم وجود منافسة بين القوى العظمى، أتاحت النزاعات للديمقراطيات الليبرالية الغربية والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة فرصة للتدخل للأغراض الإنسانية، لإنهاء النزاعات واعتماد مناهج تهدف إلى إقامة سلام ليبرالي أثبت أنه دائم في الديمقراطيات الليبرالية الغربية .

بالنسبة إلى مؤيدي السلام الليبرالي، تعد الأسواق المفتوحة والانتخابات الديمقراطية ضرورية للسلم والأمن على الصعيدين المحلي والعالمي. الإفتراض الآخر هو أنه بما أن السلام الليبرالي قد نجح في الغرب، فإن تجريبه بالجملة في أجزاء أخرى من العالم، خاصة تلك الخارجة من نزاع عنيف، يمكن أن يحقق سلامًا مستدامًا فيها. بناءا على هذه الافتراضات ، إتبعت الجهات الدولية الفاعلة مبادرات لتحرير السياسة والسوق في وقت واحد.[2]

بالنسبة إلى الليبراليين، فإن المشكلة الأساسية في بناء السلام تكمن في كيفية تطوير نظام سياسي يمكن أن يسمح للدول بحماية نفسها من التهديدات الداخلية و الأجنبية دون المساس بالحرية الفردية لمواطنيها، وفي نفس الوقت يمكن أن يحقق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، الركيزة الأساسية في الدول الليبرالية هي إنتخابات حرة ونزيهة يستطيع الشعب من خلالها إختيار من يمثل مصالحهم ويرعاها، وتمكنهم أيضا من إزالة حكامهم من السلطة، والقيد الثاني المهم على السلطة السياسية هو تقسيم السلطة السياسية بين مختلف فروع ومستويات الحكومة – السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والنظام القانوني. هذا ما يسمح بتحقيق التوازنات في استخدام السلطة.[3]

[1]- Nicolas LEMAY-HEBERT ,Sophie TOUPIN**, Peacebuilding: A broad review of approaches, policies and practices**. *Ottawa Peacebuild*, 2011**.** P. 10.
[2] - Patrick TOM, **Op. cit**. p. 73.
[3]- **Ibid.** p.74.

أما في الجانب الاقتصادي فتتمثل إستراتجيات تحرير السوق و إلغاء القيود على النشاط الإقتصادي، الخصخصة والضرائب المنخفضة والتقشف (خفض الإنفاق العام) على المستوى الجزئي جوهر الليبرالية الجديدة، أما على المستوى الدولي فيتم إدراج اقتصاديات الدول الخارجة من النزاع في النظام الإقتصادي العالمي من خلال جهود الدول الليبرالية القوية والمنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نظام دولي مفتوح قائم على السوق. هذا الموقف مفيد للطرفين لأن المستوى العالي من التجارة بين الدول يقلل الصراع ويجعل الحرب أقل احتمالا، لأن الحرب ستعطل أو تلغي فوائد (أرباح) التجارة. وبالتالي فإن الدول التي تربطها علاقات تجارية واسعة النطاق تحفزها بقوة للحفاظ على العلاقات السلمية. ومن هذا المنطلق فـالحرب ليست مربحة لكن بعض بالدولة. [1]

3-2- بناء الدولة (Rebuilding):

تواجه البلدان الحديثة أو التي خرجت مؤخراً من نزاع عنيف، تحديات عديدة بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والقضاء والقوانين والدساتير، (إعادة بناء مؤسسات الحكم التي دمرت خلال النزاع)، عودة اللاجئين والمشردين داخليا، قضايا العدالة الإنتقالية بناء مجتمع مدني وإقتصادي قابل للحياة. علاوة على ذلك، فإن الوضع السياسي في دول ومجتمعات ما بعد النزاع متقلب للغاية.

فبعد النزاعات الداخلية، إستمرت الأحزاب المتحاربة سابقا في العيش معا في نفس البلد، هناك خطر العودة إلى النزاع إذا كان أحد الطرف يشعر أن احتياجاته لم يتم الوفاء بها بشكل كاف. إذ تشير نتائج البحث العلمي إلى أنه من المرجح أن البلدان التي واجهت نزاعا عنيفا شديدا سوف تواجه ذلك في مستقبل.[2]

هناك مقاربتان مختلفتين للدولة: المقاربة المؤسسية ومقاربة "الشرعية" ؛ تركز الأولى على بناء مؤسسات الدولة الفعالة في بيئات ما بعد النزاع كعلاج لـ "الغرابة weirdness " أو "الإنحراف abnormality" الموجود في الدول الضعيفة والفاشلة، أي بناء قدرات مؤسسات الدولة بالإضافة إلى تقديم الخدمات، فإن العنصر المهم الآخر للدولة، وفقًا للنهج المؤسسي هو قدرة الدولة على إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسساتها المتنوعة ، وإحتكارها لوسائل الإكراه المادي.

[1]- Patrick TOM, **Op. cit.** p. 75
[2] - Nicolas LEMAY-HEBERT ,Sophie TOUPIN**, Op. cit.** p. 12.

يرى نهج "الشرعية" أن تركيز النهج المؤسسي على المؤسسات غير كا ف، وبالتالي يجادل بضرورة التركيز أيضا على "التماسك الإجتماعي – السياسي و إضفاء الشرعية على السلطات المركزية " . تعتبر قضايا الشرعية ذات أهمية قصوى عند بناء الدول، وهو ما يتعلق أيضا بقضايا بناء الأمة، أي القضايا المتعلقة بالتماسك الاجتماعي السياسي وكيف لجهات الفاعلة الخارجية أن تشكل الظروف التي يتم فيها تعزيز التكامل الاجتماعي في دول ما بعد النزاع.[1]

إن الافتراض الكامن وراء بناء الدولة باعتباره آلية لبناء السلام هو أنه بمجرد بناء مؤسسات الدولة القوية والشرعية، فإن المجتمعات الخارجة من النزاعات الأهلية العنيفة يتم تحريرها من متاعب الدولة الضعيفة، فمن المفترض أن هذا سيوفر حاجيات إيجابية ضرورية لتعزيز النظام الداخلي والاستقرار وكذلك السلام والأمن الدوليين.

3-3 إعادة الإعمار (RECONSTRACTION):

يشير مصطلح "إعادة الإعمار" إلى كل الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الدولية أو الوطنية لدعم الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية بشكل خاص، و هي عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام ودفع الشعور بالثقة بين التركيبات المجتمعية في المجتمعات الخارجة من النزاعات، وقد تشمل هذه العملية نزع السلاح بين الأطراف واستعادة النظام وإعادة اللاجئين والدعم في مجال التدريب لموظفي الأمن ومراقبة الإنتخابات وحماية حقوق الإنسان وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية.[2]

كما تعنى أيضا بدعم الدول في إعادة بناء البنى التحية، وتقديم الدعم في القطاعات الزراعية والصحية والتعليم، ودعم المؤسسات العاملة على نشر ثقافة التسامح والتعايش بين مختلف أطياف المجتمع، يتم الشروع في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بعد مرحلة الطوارئ والإغاثة مباشرة، ويتم القيام بها في بعض المجالات التنفيذية في وقت واحد، و الأنشطة التي توقفت عندها، أو من أجل الاستعداد للتحول بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية بين مرحلة الطوارئ ومرحلة إعادة البناء، وعليه فهي عملية معقدة جدا، وتعرف المرحلة الانتقالية في دول ما بعد النزاع بأنها "الإجراءات التي تهيئ الظروف لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي" وتسمح هذه العملية لتأمين السلام وتحقيق العدالة الإنتقالية . " فالهدف الأساسي من المرحلة الإنتقالية هو تحسين مستوى البلاد، تحديد القدرات الوطنية، والعمل لضمان عدم الانتكاس مجددا في العنف خلال الفترة الانتقالية .[3]

---

[1] - Patrick TOM, **Op. cit**. pp. 56-57.

[2] – أمينة زغيب، "**إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب الباردة – نموذج إقليم كوسوفو –**". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة باتنة، 2012/2011.ص 26.

[3] – أمينة زغيب، **مرجع سابق**.ص37.

المبحث الثاني: هياكل وفواعل بناء السلام

تسعى بعثات بناء السلام إلى تحديد ودعم الهياكل التي تميل إلى تعزيز السلام وتوطيده من أجل تجنب الإنزلاق للنزاع مجددا؛ حيث شملت هذه العمليات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأممية و المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية.

1-الهياكل الأممية لبناء السلام:

قامت منظمة الأمم المتحدة بإنشاء أجهزة فرعية ضمن هيكلها التنظيمي،أجهزة خاصة تتكفل بإعادة البناء والمساهمة في بعث تنمية مستدامة في دعم الدول الخارجة من النزاع، من منطق حفظ السلم و الأمن الدوليين وهي: لجنة بناء السلام،مكتب دعم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

1-1-لجنة بناء السلام:

أنشأت لجنة بناء السلام من قبل مجلس الأمن و الجمعية العامة بشكل مشترك ولكن بقرارين منفصلين: قرار مجلس الأمن"S/RES/2005" وقرار الجمعية العامة " A/ RES/60/-180" الصادر عام 2005. وتتبع هذه اللجنة كلا الجهازين تكن جهازا يقدم توصيات ذات طبيعة استشارية.[1]

وقد جاءت نتيجة إقتراح فريق عمل من الشخصيات المرموقة من مختلف دول العالم و بتكليف من الأمين العام السابق **كوفي عنان** في ديسمبر 2004 و هو ما تم تبنيه من قبل منظمة الأمم المتحدة.[2]

تعمل لجنة بناء السلام في ثلاثة أشكال أساسية لتجميع الموارد المتاحة للمجتمع الدولي، و إقتراحإستراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد النزاع في البلدان الخارجة منه، تتمثل في: اللجنة التنظيمية، إجتماعات قطرية، الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.[3]

أما عن مهام لجنة بناء السلام فتتمثل فيما يلي:

[1]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية وحقوق الإنسان للجميع**". (الوثيقة رقم:A/59/2005، 21 مارس 2005)،ص44.

[2]- United Nations Development Program**, capacity development in post conflict countries.** New York.2010, p. 6.

[3]-الأمم المتحدة، الفقرة الرابعة من قرار الجمعية العامة: A/RES /60/180. سنة 2005.

- ✓ جمع الأطراف ذات الصلة لتعبئة الموارد و إسداء النصح و إقتراح إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد النزاع. وبذلك يمكن أن تساعد لجنة بناء السلام في جمع الموارد وتوفير استراتيجيات شاملة لدعم البلدان التي لا تندرج ضمن المناطق التي لا تشهد نزاعات.[1]
- ✓ المساعدة على ضمان تمويل يمكن الإعتماد عليه لأنشطة الإنتعاش المبكر و إستثمارات مالية مستدامة على المدى المتوسط و الطويل .
- ✓ تطوير أفضل الممارسات في الموضوعات المختلفة بالتعاون مع الأطراف السياسية و الأمنية و الإنسانية و التنموية .

كما يعلن موقع اللجنة الإلكتروني فإن " سلطتها ستأتي عن جودة نصائحها و ثقل أعضائها، فهي تعمل بإتفاق الآراء و لا يمكنها عمل الكثير بخلاف تقديم النصح."

ما يميز عمل هذه اللجنة هي جمعها بين حكومة بلد معين مع كل الأطراف الدولية المعنية، و الوطنية لمناقشة و إقرار إستراتيجية بناء السلام طويلة الأمد، بهدف الوقاية من الإنزلاق مرة أخرى للنزاع و العمل مع هذا البلد إلى الحد الذي يستدعي إحتمالا ضئيلا للرجوع إلى النزاع.[2]

وقد ركزت اللجنة على منذ نشأتها على قضايا بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، وسيراليون وفيما بعد لبيريا وغينيا.[3]

1-2 – مكتب دعم لجنة بناء السلام : هو مكتب في الأمانة العامة أنشئ من طرف الأمين العام للأمم المتحدة عام 2005، لدعم عمل لجنة بناء السلام و مساعدة الأمين العام على وضع إستراتيجيات بناء السلام، و يرأسه نائب الأمين العام للأمم المتحدة.[4]

يطلع مكتب دعم لجنة بناء السلام بثلاث وظائف أساسية تتمثل في :

- ✓ إعداد المساهمات الموضوعية إجتماعات لجنة بناء السلام عن طريق جمع المعلومات من أعضاء لجنة بناء السلام عن الأنشطة الخاصة بناء السلام و إلتزاماتهم المالية .

[1]-Nicolas LEMAY-HEBERT, Sophie TOUPIN. **Op. cit.** p . 5.

[2]-الموقع الرسمي للجنة بناء السلام: (24.04.2019):https://www.un.org/ar/peacebuilding/.

[3]- Nicolas LEMAY-HEBERT, Sophie TOUPIN**, op. cit.** p. 5.

[4]- موقع مكتب دعم لجنة بناء السلام:.http// www.un.org/arabic /peacebuilding /pbso.html

- ✓ زيادة تأثير بناء السلام من الجهات الفاعلة الوطنية و الدولية الرئيسية على مستوى القطري من خلال لجنة بناء السلام و صندوق بناء السلام .
- ✓ تقديم مساهمات ذات نوعية جيدة لعملية التخطيط لعمليات حفظ السلام مع الإدارات الرائدة و الوجود الميداني للأمم المتحدة و جهات أخرى.[1]
- ✓

إن مكتب دعم لجنة بناء السلام لا يهتم بتنفيذ مبادرات بناء السلام بصورة مباشرة وإنما يركز على جانب دعم الأطراف والجهات المعنية بذلك، كما يمكنه تقديم النصائح و التوجيهات بشأن الدورات التدريبية المتاحة والمتعلقة ببناء السلام.[2]

1-3 – صندوق بناء السلام :

أنشئ صندوق بناء السلام عام 2006 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة 60/180 وقرار مجلس الأمن 1645 الصادرين في 2005.[3]

وهذا لتأمين الحاجات الفورية للبلدان الخارجة من النزاع، حيث يعتمد على المساعدات الطوعية من الدول و المنظمات الدولية و الإقليمية و كذا القطاع الخاص، وذلك لتمويل عملية بناء السلام و تحقيق التنمية في الدول الخارجة من النزاع على أن يصل حجم أرصدة الصندوق إلى 250 مليون دولار، إلا أن تعهدات الدول المانحة بلغت 221 مليون دولار من 30 دولة، و لكن إلتزاماتها الفعلية إنخفضت إلى نحو 181 مليون دولار، و ما تم تحويله للصندوق بلغ في أفريل 2007 نحو 136 مليون دولار .

وقد يمتد عمل الصندوق إلى البلدان التي لم تدرج في عمل لجنة بناء السلام وفق ما يراه الأمين العام الذي يقوم بإدارة أعمال الصندوق نيابة عن الدول الأعضاء، و تخضع موارد الصندوق للمراجعة على ضوء ما يتم إنفاقه من موارد التي تتجدد سنويا .

أما عن اختصاصات صندوق بناء السلام فتتمثل فيما يلي :

[1]-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: A/59/2005، الصادر عام 2005، ص7.

[2]- United Nations, **"Report UN peacebuilding:an Orientation Peacebuilding Support Office"**, September 2010,p. 13.

[3]- الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام،" ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام "** (الوثيقة رقم:A/60/984،الدورة 60، 2006)، ص1.

- ✓ دعم التدخلات ذات الصلة المباشرة و الحاسمة في عملية بناء السلام من خلال تمهيد الطريق لدعم مستدام و مشاركة متواصلة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- ✓ تقديم المساعدات لدعم أنشطة بناء السلام داخل البلدان الخارجة من النزاع والتي تساهم بشكل مباشر في إستقرار تلك البلدان، وهنا يأتي دور الصندوق لتسيير تنفيذ إتفاقات السلام والمصالحة وتعزيز قدرات البلدان لنشر ثقافة السلام والمصالحة والتصدي للتهديدات التي قد تؤدي إلى تجدد نشوب النزاعات.

يتم تحديد البلدان التي تكون لها الأولوية في عملية التمويل وذلك بمساعدة من لجنة بناء السلام، ووفقا لذلك تنطلق عملية بناء السلام في البلد المعني.[1]

2- الفواعل الدولية:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة زيادة في فعالية أدوار مختلف فواعل المجتمع دولي في إطار التعاملات الدولية من بينها المنظمات الدولية بإختلاف تصنيفاتها الحكومية و غير الحكومية،وقدإ ظطلعت بالعديد من الوظائف الدولية التي من بينها بناء السلام من مناطق مابعد النزاع.

2-1-المنظمات الدولية الحكومية:

2-1-1- مؤسسات بريتن وودز:

وتتمثل في صندوق النقد و البنك الدوليين؛ حيث شجع كل منها سياسات التحرير الإقتصادي على أساس أن تحرير و خصخصة إقتصادات هذه الدول سيخلق ظروف ملائمة للنمو المستدام. فبعد الحرب الباردة و في إطار برامج التكيف الهيكلي التي ترعاها مؤسسات بريتن وودز طالبت الدول النامية بالتحرير السياسي إلى جانب التحرير الإقتصادي، حيث أصبحت القروض مرتبطة بالحكم الراشد.[2]

[1]- الأمم المتحدة،**تقرير الأمين العام، "عن صندوق بناء السلام"**،(**الوثيقة رقم:65/353/ A**،سبتمبر 2010)، ص17.

[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** P. 30.

شهد نشاط البنك في ما يتعلق بمعونة البلدان الخارجة من النزاعات في الفترة بين 1980-1998 ما قيمته 16% من قروض البنك، كما قدم البنك مساعدات و منح بهدف إعادة البناء الإجتماعي و الإقتصادي لمتخلف البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث بلغت حوالي 13 مليون دولار عام 2003.[1]

و يفترض صندوق النقد الدولي أن النماذج الغربية لإقتصاديات السوق و الديمقراطية هي الأمثل في بناء السلام كما أنها تعزز بعضها البعض؛ حيث يعتبر النمو الإقتصاديالسريع ضروري لعملية بناء السلام، ليس فقط لتحفيز أنشطة التعمير و لكن لتحقيق الفوائد المادية للسلام للمواطنين العاديين و النخب المحلية.[2]

2-1-2-منظمة حلف شمال الأطلسي:

تمسك حلف شمال الأطلسي خلال الحرب الباردة بمبادىء الديمقراطية و الحرية و سيادة القانون؛ و قد إقتصر سعي المنظمة لتحقيق هذا الهدف في الدفاع على الديمقراطيات الليبيرالية في أوروبا الغربية ضد التهديد السوفياتي أو حلف وارسو .

أصبح الحلف رائدا في عمليات بناء السلام و الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ حيث حدث تحول في مهامه فتعدى المهام العسكرية إلى المهام المدنية و الإنسانية و بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، و هذا يتكيف مع التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة.[3]

2-1-3-الإتحاد الأوروبي:

شارك الإتحاد الأوروبي منذ بداية التسعينات في تعزيز الديمقراطية في أجزاء من أوروبا و يتعلق الأمر بأوروبا الشرقية و خارج أوروبا، حيث لديه شراكات إستراتيجية مع اللاعبين الدوليين الرئيسين و ترتبط بشكل وثيق مع القوى الناشئة.[4]

---

[1]- خيرة لكمين، "**إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ-العراق 2003/2016 نموذجا-**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة قالمة، 2018/2017، ص ص 68-69.

[2]- Roland, PARIS**. Peacebuilding and the limits of liberal internationalism.** *International security*, 1997, vol. 22, No. 2, p.87.

[3]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict**. **Op. cit.** P. 27.

[4]- **Ibid.** p. 26.

يدعم الإتحاد الأوروبي الإستقرار في منطقة البلقان، حيث إنخرط بعمق في عمليات بناء السلام في المنطقة، و قد تلقت مشاريع مساعدة في سبعة بلدان، كما يساعد الإتحاد الأوروبي في بناء مجتمعات مستقرة كما هو الحال في كوسوفو؛ حيث نشر قوات شرطة قوامها 1900 جندي للمساعدة في إستتباب الأمن.[1]

و يقوم كذلك بمهمات بمهمات سياسية و مدنية للمساعدة في البناء و المحافظة على السلام في عدد من البلدان في أوروبا و إفريقيا و أسيا و منطقة الكاريبي، إلى جانب إهتمامه و إلتزامه بقضايا حقوق الإنسان.[2]

2-1-4-الإتحاد الإفريقي:

ظل الإتحاد الإفريقي يسعى لتحقيق التكامل و بناء السلام المستدام من خلال مختلف الإنجازات التي قدمها و التي من بينها : مجلس السلم و الأمن الأفريقيين 2003، مجلس الإقتصادي و الإجتماعي مارس 2003، البرلمان الإفريقي 2004، و اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب سنة 2005، و قد تم تعزيز تلك الإنجازات في المجالات المتصلة ببناء السلام و الحكم الراشد و التنمية البشرية.[3]

2-2-المنظمات الدولية غير حكومية:

يقول ويليام زارتمان " W.ZARTMAN": " من الضروري توفير منتدى تمثيلي غير رسمي، وإن لم يفعل المتنافسون على السلطة ذلك، فقد تكون هناك الحاجة إلى قوة خارجية لضمان الأمن و حرية التعبير أثناء إضفاء الشرعية في جميع المجالات الثلاثة –القوة و المشاركة و الموارد– من الصعب التغلب على فائدة المساعدة الخارجية إن لم تكن هناك حاجة ماسة إليها ".[4]

أما أوليفر ريتشموند "Oliver.P Richmond "فيقول لأن للمنظمات غير الحكومية أهمية حاسمة في بناء المؤسسات التي تدعم السلام، و إستراتيجيات التطوير و الإصلاحات الإجتماعية، و الدمقرطة السياسية، و حقوق الإنسان، و المساعدات الإنسانية.[5]

---

[1]- أمينة زغبيب، **مرجع سابق**. ص94.

[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** p26.

[3] - أمينة زغبيب، **مرجع سابق**. ص94.

[4]- Nicolas LEMAY-HEBERT, Sophie, TOUPIN**, op. cit.** p. 2.

[5]-Oliver .p RICHMOND,**The Dilemmas of subcontracting the liberal peace,** in Oliver p. RICHMOND and Henry F. carey (eds). Subcontracting peace: The challenges of NGO peacebuilding. Aldershot : Ashgate publishing , p. 19.

وقد برزت أدوار عدة للمنظمات الدولية غير الحكومية في إطار بناء السلام و إعادة الإعمار في المناطق ما بعد النزاع و تعددت بذلك الأساليب المستخدمة، فهي تعتمد على الإنذار المبكر، الدبلوماسية الوقائية، الوساطة و بناء القدرات، و تهدف لبناء ثقافة الأمن الإنساني، و حماية حقوق المرأة و الطفل، و إعادة إدماج اللاجئين، و العمل على تعزيز المسار التنموي و نشر الوعي البيئي، و في هذا الإطار نجد العديد من المنظمات الدولية الغير حكومية و نذكر منها :[1]

2-2-1-اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

إهتمت اللجنة بمسألة اللاجئين، حيث ترى أنها مسؤولة مباشرة عن مصير اللاجئين في النزاعات المسلحة، و هي الهيئة الساهرة على إعمال و تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، حيث عملت منذ نشأتها على حماية اللاجئين خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، و قد تمكنت من حماية اللاجئين في كل من ألمانيا و النمسا و السويد و إسبانيا، و اللاجئين الفلسطنيين من خلال تقديم مجموعة من الخدمات كالأدوية و الأغذية و الخيام و الأغطية.

و لهذا تعمل اللجنة مع منظمة أوكسفام على حماية اللاجئين بتوفير العديد من المساعدات كالخدمات الصحية و المواد الغذائية و المياه، ...إلخ. و تدخلت اللجنة في مالي نيجيريا سنة 1994م من خلال تقديم مجموعة من المساعدات كالغداء و المياه و المأوى ، كما تدخلت اللجنة سنة 1998م في النزاع الإريتري الأثيوبي.[2]

تعتمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نشاطاتها على الوساطة بهدف الوصول إلى حالة الإستقرار والسلام؛ فقد قامت بالوساطة في البوسنة حيث تمكنت من إقناع الأطراف المتنازعة بالجلوس على طاولة المفاوضات، بالإضافة إلى دورها في شبه جزيرة جافنا بسيريلانكا؛ حيث تم التوصل إلى إتفاق يهدف إلى ضمان وصول الأعمال الإغاثية الإنسانية.[3]

2-2-2- منظمة أطباء بلا حدود:

تعتبر منظمة أطباء بلا حدود من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي وخير دليل على ذلك حصولها على جائزة نوبل للسلام سنة 2000، وهي أول من طرح فكرة التدخل الإنساني في النزاعات الدولية.

---

[1]-نصيرة صالحي، " **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام –دراسة منظمة أوكسفام–**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص75.

[2]- موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر: https://www.icrc.org/ar

[3]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر،"**حماية ضحايا العنف**"، *المجلة الدولية للصليب الأحمر*، ع. 31، السنة السادسة، 1993، ص236.

ولعبت دورا مهما في العديد من المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة لحماية اللاجئين كما هو الحال مثلا بالنسبة لكمبوديا، الصومال، أفغانستان، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أوغندا وذلك بتقديم الأدوية والقيام بالعمليات الجراحية للاجئين وتوزيع الأغذية وبناء المستشفيات،...إلخ.

لا يقتصر دور منظمة أطباء بلا حدود في تقديم المساعدات في مناطق النزاع بل يمتد في حالة الكوارث الإنسانية؛ فقد قامت منظمة أطباء بلا حدود في الكونغو الديمقراطية بداية من 2006 بإنشاء قاعدة لها تحتوي على مستشفى ميداني، ومراكز فحص ومتابعة يضم أكثر من 300 إطار من أطر المنظمة تقدم من خلالها المساعدات الإنسانية والطبية بشكل دوري، وفي بنغلاديش بعد إعصار سيدر في نوفمبر 2007 حيث قدمت المساعدات الطبية، كما قدمت مساعدات طبية بعد تقدم الحكومة الأوغندية بطلب لمساعدتها لمواجهة داء الإيبولا سنة 2007.[1]

2-2-3- منظمة أوكسفام Oxfam:

تعد أوكسفام من المنظمات الدولية غير الحكومية الرائدة عالميا في تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية أثناء النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وتعدت كذلك نشاطاتها إلى محاربة الفقر والحد من المجاعات ونشر التعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإيدز والإحتباس الحراري.[2]

عملت أوكسفام في العديد من المناطق التي تشهد نزاعات؛ ففي السودان على سبيل المثال نشطت منذ بداية النزاع في دارفور في 2003. وركزت إستجابة الطوارئ لدى أوكسفام على توفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، فضلا عن تبادل المعلومات حول الصحة والنظافة لأكثر من 350 ألف نازح في دارفور، ومساعدة السكان واللاجئين للوصول إلى المياه النظيفة، وبناء الآبار،...عملت المنظمة كذلك على نشر ثقافة الوعي لدى الأفراد بأهمية نشاط المجتمع المدني، وأهمية التعليم ودور المرأة والشباب في إطار بناء قدرات المجتمع وتمكين المرأة،حيث قامت أوكسفام والشركاء المحليين بتدريب النساء على قيمة الإدخار، وكيفية الإستثمار في الشركات الصغيرة وزيادة أمنها المالي.[3]

كما عملت أوكسفام في سيريلانكم ا لإرساء ترتيبات بناء السلام من خلال دورها في تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وساهمت في التقليل من إنتشار السلاح وتامين عودة اللاجئين. كما تبنت إستراتيجية لمواجهة

[1]-موقع منظمة أطباء بلا حدود : https://www.msf.org/ar

[2]-Luli PESQUEIRA, Pieter GLASBERGEN, **Playing the politics of scale: Oxfam's intervention in the Roundtable on Sustainable Palm Oil.** *Geoforum*, 2013, p. 299.

[3]- **Ibid**. p. 300.

تحديات المرأة وتحقيق العدالة والقضاء على جميع أشكال العنف، وهذا من خلال إحداث مجموعة من المتغيرات في المواقف والأفكار حول المساواة بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في المؤسسات وعمليات صنع القرار وتمكينها إقتصاديا، من خلال إعتمادها على إستراتيجية التغيير الإجتماعي.[1]

3-الفواعل الوطنية:

تتنوع الفواعل الوطنيةالمساهمة في عملية بناء السلام، بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية؛ حيث يقوم كل منها بأداء وظائف تكمل بعضها البعض، وتقسم الفواعل الوطنية إلى:

3-1- الحكومة:

تشكل الحكومة الجانب الوطني الرسمي في عمليات بناء السلام الليبرالي؛ فالدولة تحتكر العنف الجسدي والأيديولوجيات والأراضي، وهو ما يجعلها الطرف الأساسي عند نشوب النزاعات كما يمنحها تماسك داخلي وإستقلال خارجي.[2]

وعلى إعتبار أن الدولة صاحبة السلطة الشرعية ؛ فهي تعمل على الحفاظ على هذه السلطة في مختلف الأقاليم التابعة لها، مما يقلل من إنتشار النزاع الداخلي في حال حدوثه. فوظيفة الدولة توحيد المجتمع وإضفاء الشرعية، وتوفير جهاز أمني قوي يمنع الإنفلات الأمني.

لذلك فالحكومات تعمل في إطار الإدارة الجيدة لعمليات الإنتقال من خلال إنشاء لجان لبناء السلام ذات طابع محلي تكون على إتصال بلجان بناء السلام التابعة للأمم المتحدة،كما تقوم الدولة بالشراكة مع المجتمع المدني في إطار توسيع قاعدة الحوار الوطني لضمان ديمومة عملية التنمية ونجاح عملية بناء السلام، بالإضافة إلى الشراكة مع الفواعل الدولية سواء الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية.[3]

---

[1]-Luli PESQUEIRA, Pieter GLASBERGEN, **Op. Cit.** p. 301.

[2]- هاجر خلالفة، " **دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014، ص34.

[3]- بيتر فالنستين، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات-الحرب والسلام والنظام العامي**. تر: سعد فيصل السعد ومحمود الدبور، المركز العلمي للدراسات السياسية مطبعة الجامعة الأردنية ، عمان، 2005، ص97.

فعلى سبيل المثال عملت الحكومة العراقية على تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في إطار بناء دولة ديمقراطية، وذلك وفقا للدستور العراقي القائم منذ سنة 2005؛ حيث أكدت المادة 45 منه على ضرورة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وضمان إستقلاليتها بما يتوافق مع تحقيق الأهداف المشروعة لها.[1]

تندرج وكالات التنمية الوطنية ضمن الفواعل الوطنية الرسمية، وهي تابعة للدول الصناعية، حيث تحولت بعد الحرب الباردة نحو تعزيز الديمقراطية وتعكس المشروطية السياسية مقابل المساعدات و القروض. ونجد على سبيل المثال:

– **الوكالة الأمريكية للتنمية:** وهي أكبر مانح للمعونة في العالم، حيث كانت تركز خلال الحرب الباردة على التنمية الإجتماعيةوالإقتصادية. أما بعد الحرب الباردة فقد أصبحت تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تكون متزامنة مع الإصلاحات الإقتصادية وإنشاء إقتصاد السوق.[2]

وبالتالي فإن دور الدولة لا يقتصر فقط على وضع التشريعات ووضع البرامج، وإنما تعدى ذلك من خلال تكريس مبدأ التشاركية في مختلف الممارسات، حيث تراجع دور الدولة مقابل فواعل غير رسمية متمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

3-2- المجتمع المدني:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا وتمتلك قدرات أعظم من الهيآت الحكومية في فترة ما بعد الحرب النزاع، وفي نفس الوقت تخلق هذه الفترة تحديات جديدة لعلاقتها مع الدولة المتضررة والمانحين الدوليين؛ فالمجتمع المدني قوي في العديد من الدول التي تمزقها النزاعات، إذ يعتبر المزود الرئيسي للخدمات و للمعونة الدولية.[3]

وتلعب المرأة دورا مهما في بناء السلام حيث برزت مساهمتها في العديد من النماذج، فعلى سبيل المثال: كانت مشاركة المرأة في إتفاق السلام في بورندي بارزة حيث ساهمت في الضغط على عملية التفاوض من أجل الوصول إلى سلام وطني.[4]

---

[1]– عباس فاضل محمود،" **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق**"، *مجلة الأستاذ*، جامعة بغداد، ع. 203، 2012، ص223.

[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit .**p. 31.

[3]- Lisser Jorgen, **Politics of Altrwism- a study of the political Behavior of Voluntary Development Agencies.** *Lutheran world Federation*, Geneva, 1997, p. 44.

[4]– رفيق بوبشيش وبحري طروب، "**أدوار المرأة في إدارة النزاعات الدولية**". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع. 11، جويلية 2017، ص 110.

بالنسبة لدور الكنيسة في بناء السلام الليبرالي نذكر على سبيل المثال: "المجمع الكاثوليكي سانت إيجيدلو"؛ حيث ساهم عام 1990 في الموزمبيق في الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الأطراف، والذي أدى في أكتوبر 1992 للتوصل إلى إتفاق سلام.[1]

3-3- القطاع الخاص:

برز القطاع الخاص في البلدان النامية مواكبة لبداية التحول نحو الإقتصاد الرأسمالي،وقد ساعدت عدة متغيرات في بلورة نشوء القطاع الخاص، وتتمثل في: التطورات المحلية والعالمية، سياسة الإنفتاح الإقتصادي، الإصلاحات الإقتصادية والسياسية المحفزة للإستثمار.

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في عمليات بناء السلام؛حيث يضطلع بإقامة مشاريع تدعم النهوض الإقتصادي للدولة، كما يساهم في توفير فرص عمل للأفراد، إلى جانب المساهمة في الجانب الأمني عبر الشركات الخاصة التي تتعاقد في أغلب الأحيان مع الأمم المتحدة، وتعمل على تقديم خدمات متنوعة؛ كالدعم اللوجيستي، تقييم المخاطر ودعم مختلف الأنشطة الإنسانية، والتدريب الأمني، وتقديم الخدمات الإستشارية.[2]

إن عملية بناء السلام ليست حكرا على فاعل؛ معين وإنما هي عملية تكاملية تقع على عاتق مختلف الفواعل سواء الأممية أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، أو الفواعل الوطنية الرسمية وغير الرسمية إلى جانب القطاع الخاص؛ فهي تتطلب إذا مجهودات تعاونية لضمان الفعالية في تنفيذ البرامج ونجاح عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

[1]- مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات**. تر: يوسف حجازي، *مركز البحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات*، 2006،ص 8.

[2]- عبد الرزاق مولاي لخضر، " **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص 64.

المبحث الثالث: مجالات بناء السلام

أظهر النجاح النسبي قدرة وإرادة المنظمة الأممية للدخول في عمليات سلام أكثر طموحا وبعيدة المدى من خلال القيام بأنشطة شمولا من تلك الأنشطة المضطلع بها حتى ذلك الوقت، حيث شهدنا توسع كبير في نموذج السلام الليبرالي وهو ما يسميه أوليفر رامسبوتام "Oliver Ramsbotham"*بـ :"التعليمات الدائمة للأمم المتحدة لبناء السلام في ما بعد التسوية "،الذي يتجسد على أرض الواقع في أربعة أبعاد مترابطة :،السياسية الدستورية، الإجتماعية الإقتصادية ،الأمنية العسكرية، والقيمية الاجتماعية.

1-المجال السياسي الدستوري:

يسعى هذا المجال إلى قيادة عملية إنتقال سياسي تتضمن إضفاء الشرعية على سلطة الحكومة، وإصلاح إدارة الدولة التي تم تفكيكها أثناء النزاع ونقل التوترات بين الجماعات المتنازعة إلى المستوى المؤسسي؛ بمعنى أن فكرة السياسة هي إمتداد للنزاع بوسائل غير عنيفة لـ"ميشيل فوكو" Michel Foucault؛ فالنظام السياسي الذي ترتكز عليه هذه التغييرات هو الديمقراطية الليبرالية، التي تعتبر أكثر عرضة للسلام على المستويين الداخلي والخارجي.

وبإعتبارها "الفلسفة السياسية المهيمنة" للمجتمع الدولي بعد الحرب الباردة، فقد تم تعزيزها وفرضها على المجتمعات التي يتم فيها التدخل ، مع التركيز في المقام الأول على الإصلاح وتعزيز سيادة القانون وعلى تلك العناصر التي لها أكبر تأثير على عملية التحول الديمقراطي.[1]

يعتبر العامل السياسي ركنا أساسيا لتحقيق السلام؛ فإقامة دولة القانون هدف كل مجتمع باعتباره يعكس مجتمعا متحضرا وراقيا.[2] في المجال السياسي يعني التحرير الديمقراطية أو الترويج لإجراء انتخابات دستورية، وإحترام الحريات المدنية الأساسية مثل: حرية التعبير والتجمع.[3]

* **أوليفر رامسبوتام**: هو مستشار برنامج بناء السلام الإستراتيجي ORG التابع لمجموعة أكسفورد للأبحاث، وهو أستاذ في جامعة برادفورد الأمريكية ومتخصص في حل النزاعات،صمم منهج أصلي للتعامل مع النزاعات "المستعصية" والتي يسميها"الخلاف الجذري". ورئيس جمعية أبحاث النزاعات ومحرر مشارك في سلسلة دراسات روتليج في السلام وحل النزاعات.لديه العديد من المقالات والكتب منها: كتاب الردع النووي، خيارات الدفاع البديلة،وحفظ السلام في مجال الأمن المستدام، وكذا كتاب: " تحويل الصراع العنيف: الخلاف الجذري، والحوار والبقاء" في 2010، وغيرها من الكتب.

[1]- Teresa Almeida CRAVO**. Op. cit.** p. 12.

[2]– مهدي معراوي وفاروق بلخيري، **"دور التمنية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد االنزاع".** *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* ، ع 10، جامعة خنشلة، جوان 2018، ص 198.

[3]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. op. cit .**p. 5

فالنظام السياسي الذي ترتكز عليه هذه التغيرات هو الديمقراطية الليبرالية التي ينظر إليها على أنها أكثر ملائمة للسلام على الصعيدين الداخلي والخارجي، وباعتبارها الفلسفة السياسية السائدة لدى المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد تم تشجيعها وفرضها على المجتمعات التي تخضع للتدخل.[1]

يمكن أن يأخذ إدخال النموذج الديمقراطي في سيناريوهات ما بعد النزع أشكالا مختلفة بهدف بناء السلام الليبرالي إلى معالجة مصادر العداء الحالي، وبناء القدرات المحلية وذلك من خلال: بناء مؤسسات الدولة، المشاركة السياسية وتنظيم الإنتخابات، صياغة دساتير وطنية تضمن الحقوق المدنية والسياسية، إصلاح القضاء والمحاكم والسجون كلها وسائل لتحسين آفاق الحكم السلمي وهو أمر جوهري للمصالحة.

حيث يقول الأكاديميين الذين يدرسون المجتمعات المنقسمة أن المصالحة يمكن أن تكون تلبية للإحتياجات اليومية لأولئك الذين يعيشون في مناطق بناء السلام.وذلك عبر الحوار بين الأعراق، التمكين الإجتماعي، الديمقراطية التداولية، والعوامل الفكرية والثقافية وغير الحكومية التي يكمن أن تعزز الشرعية لعمليات السلام.[2]

2-المجال السوسيو- إقتصادي:

يهدف هذا المجال إلى عكس الأثر المدمر بشكل خاص للنزاع المسلح على النسيج الإجتماعي والإقتصادي للبلد، حيث يبدأ المجتمع الدولي بالمعونة الإنسانية، وله دور حاسم في الدعم المتوسط إلى الطويل الأجل، لإعادة بناء البنية التحتية الأساسية وتطبيق سياسات إستقرار الإقتصاد.[3]

وعلى إعتبار أن مسألة التنمية وإعادة الإعمار تعتبر من بين العناصر الأساسية للأمم المتحدة في بناء السلام الليبرالي في مناطق ما بعد النزاع، فإنها تعمل على ضمان نوع من الإستقرار والأمن والعمل على إرساء مبادئ الديمقراطية في تلك المناطق، والمساعدة على ضمان تبادل الثقة بين الأفراد والدولة وعودتهم لبلادهم، وهذا حتى تكون الأرضية مهيأة لدعم المسار التنموي.[4]

---

[1]- Teresa Almeida CRAVO**. Op. cit .**p. 12.

[2]-Louis Monroy SANTANDER, **Reconciliation: a critical approach to peacebuilding in bosnia-Herzgovin.** peace and conflict & Devolopment: *An Interdisciplinary journal*, Issue 22 ,June, 2016, p. 78.

[3]- Teresa Almeida CRAVO. **Op. cit.** p. 12.

[4]- خيرة لكمين، **مرجع سابق**. ص 63.

يهدف مشروع السلام الليبرالي إلى تحويل الدول الهشة الخارجة من النزاع إلى كيانات ليبرالية مسالمة ومستقرة، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي تعزز سيادة القانون، وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد ومكافحة الفساد، والإصلاح الإقتصادي القائم على التنمية وتحرير السوق.[1]

فعلى الرغم من إطلاق عمليات بناء السلام الأربعة عشر بين عامي 1989-1999، فقد تباينت في العديد من النواحي، غير أنها سعت كلها إلى تحويل الدول التي مزقتها الحرب إلى ديمقراطيات ليبرالية.[2]

وقد دعت السياسات الإقتصادية إلى تحرير الإقتصادات في البلدان الخارجة من النزاع، وخصخصتها ورفع القيود عنها وفتح الأسواق، وقد رافقها ضعف وتقلص في تدخل الدولة في سياق الإنضباط المالي والإصلاح الضريبي الهادف لجذب الإستثمار.[3]

تشجع ديمقراطية السوق على المنافسة، وفي حالة عدم وجود المؤسسات لإدارة المنافسة الإقتصادية والسياسية قد يؤدي ذلك إلى العنف، كما يمكن أن يقوض إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز التحرير السياسي. وقد أدت إصلاحات إقتصاد السوق إلى قيام إقتصاديات ليبرالية جديدة بإختيار السلام الليبرالي، وبالتالي إعادة الرأسمالية الليبرالية الجديدة مع تقويض الرفاه والإحتياجات الإنسانية والعدالة الإجتماعية – توزيع موارد الدولة من الثروات والخدمات–.[4]

فالبعد الإجتماعي والإقتصادي في الدول الخارجة من النزاع يتطلب معالجة عدم المساواة والإستعباد الإجتماعي، وإعادة بناء الثقة من خلال الإنصاف الإجتماعي وتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات الأكثر ضعفا.[5]

[1]- Patrick TOM, **Op. cit.** p. 67.
[2]- Roland PARIS **At war's end: building peace after civil conflict. op. cit .**p. 5.
[3]- Teresa Almeida CRAVO .**Op. cit.** p. 12.
[4]- Patrick TOM, **Op. cit.** p.74.
[4]- سميرة شرايطية، **أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة1، 2018/2017، ص ص 330-331.
[5]- Teresa Almeida CRAVO, **op . cit.** p. 10.

3-المجال الأمني العسكري:

تواجه الجماعات المنخرطة في نزاعات داخل الدول معضلة أمنية أعلى بكثير من المجموعات المشاركة في النزاعات بين الدول. فدعم سيادة الدولة يستند على إستعادة احتكار القوة والسيطرة على إقليمها، وهو ما يستدعي إعادة إنشاء أو تشكيل سلطة سياسية مركزية قادرة على فرض نفسها أمام القوى السياسية والعسكرية الأخرى.[1]

لذلك من الضروري إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات الوقائية، للتغلب على الشعور بعدم الأمان الذي تكتسبه مختلف الجهات الفاعلة في النزاع، والتي تخشى التعرض للإقصاء والخوف من مركزية السلطة السياسية والعسكرية.

لهذا فإن البعد الأمني العسكري لنموذج بناء السلام الليبرالي له هدفين:

- ✓ تحقيق التوازن بين الأطراف المتحاربة.
- ✓ الحد من قدرة المقاتلين على استئناف القتال.

وبناءا على ذلك يوجد برنامج موجه للجنود يشمل: نزع السلاح، التسريح، إعادة الإدماج* في الحياة المدنية أو القوات المسلحة الوطنية.[2]

وذلك من خلال تقديم المشورة التقنية،ضمان نزع السلاح، جمع وتدمير الأسلحة والدخائر، ضمان نزع السلاح، جمع وتدمير الأسلحة والدخائر وغيرها من العتاد المسلم من قبل المقاتلين السابقين، وتدمير أماكن التجمع و التدريب والتخطيط وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الجيش وقوات الشرطة.[3]

يركز المجتمع الدولي فيما بعد على قطاع الأمن؛ والذي يشمل الخدمات العسكرية، الشرطة، وأجهزة المخابرات، حيث يسعى إلى إنشاء أكثر فعالية وديمقراطية.

---

* للتفصيل أكثر حول نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج أنظر: نوال عرقوب، "**برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج– الجهود والتحديات–**". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م 15، ع 1، 2017.

[2] _ أيفيان كونار، **نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج، مبادئ التدخل و الإدارة في عمليات حفظ السلام**. *معهد تدريب عمليات السلام*، 2009، ص4.

[3]-UNITED NATIONS**, UNITED NATIONS PEACE KEEPING OPERATION.** https: //peacekeeping.un.org/en?fbclid=IwAR1ThSDAkkVJcd4UEqIT-d1oPj0hQkc6BfANacf5xF2aM6BsWVassjzXiwQhttps://unmik.unmissions.org/.P.26.

بالنسبة للحكم الراشد وسيادة القانون فإن إصلاح قطاع الأمن يقدم شاملة طويلة الأجل، لا ترتبط فقط بالقدرة على توفير الأمن للمواطن، وإنما على مبدأ المساءلة من خلال الرقابة المدنية والديمقراطية.[1]

4-المجال القيمي:

يعد أخطر تكاليف الحرب هو الطبيعة الدائمة لأثر ثقافة العنف المتجذر في المجتمعات التي تعاني من النزاعات المستمرة، ويعتمد إستعادة النسيج الإجتماعي في تلك البلدان على تفكيك القوالب النمطية والظروف التي تغدي النزاع في المجتمعات المستقطبة، وهذا ما يتطلب تغييرا في المواقف الفردية وسلوك المجتمع ككل.

وقد تعاملت مجتمعات مختلفة مع الصدمات النفسية- الإجتماعية الناجمة عن النزاعات بطرق مختلفة، حيث اختار البعض ما يسمى بـ:"صيغة فقدان الذاكرة" التي تدفن الماضي من الإعفاءات حتى لا تسبب عدم الإستقرار.[2]

يعد الوصول إلى المعلومات وتحسين الإتصال في فترة ما بعد النزاع أمرا حيويا لبناء ثقافة السلام، والتي تشير إلى مجموعة من القيم والمواقف والسلوكيات التي تعكس وتلهم التفاعل الإجتماعي والمشاركة في المبادئ الأساسية، والتي تعزز العدالة الإجتماعية واللاعنف.

تلعب وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة دورا حاسما في سياقات بناء السلام الليبرالي في تعزيز ثقافة السلام لدى الأفراد؛ حيث ساعدت وسائل الإعلام المجتمعية في مساعدة السكان المحليين على تسخير قوة وسائل الإعلام لمواجهة الإنقسامات وتهدئة الأوضاع، وتشجيع الأفراد على التفكير في حلول سلمية والتعامل مع المشاكل بطرق غير عنيفة.[3]

إكتسبت المصالحة كنشاط لبناء السلام لإعادة البناء الإجتماعي والإعتراف في الأوساط الأكاديمية لإحتمال إعادة بناء العلاقات التي تم كسرها خلال النزاع، وإنشاء آليات مؤسسية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان،مع التركيز على حقوق الضحايا.

[1]- Sabine KURTENBACH, **Op. cit**. p. 9.
[1]- Teresa Almeida CRAVO, **Op .cit.** p. 12.
[3]- Nicolas LEMAY-HEBERT, Sophie TOUPIN, **Op. cit.** P. 12.

ويعترف نهج المصالحة بنطاقه الواسع وقابليته للتطبيق على المستويات الشخصية و الجماعية، ومناقشة الخيارات لإعادة بناء العلاقات، وتحويل النزاع على المستوى الإجتماعي ، الإقتصادي والسياسي، وكذا سبل التعاون والتعايش من خلال مشروع السلام الليبرالي.[1]

ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، أو إلى أقليات دينية ولغوية الذي اعتمدته الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1998، والذي جاء فيه: "...إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهم في الإستقرار السياسي و الإجتماعي للدول التي يعيشون فيها."

فهو يظهر أن مساعي تحقيق الإستقرار تتطلب الإلتزام قدر الإمكان بحقوق الأقليات ومحاربة كل أشكال الإستعباد الإجتماعي، فمعالجة العنف واللاأمن الناتجة عن النزاعات الداخلية تتطلب معالجة أسباب النزاع، حيث تعتبر مسألة حقوق الأقليات والمساواة بينها مهمة حيث تعمل على تحقيق السلام.[2]

لقد ساهمت عدة منظمات غير حكومية في تحقيق المصالحة وقيم التسامح بين الأطراف المختلفة في الدين، أو العرق، أو اللغة. وهو ما جسدته منظمة "WorldVision" التي نفذت مشاريع عديدة تعاملت مع تعزيز السلام من خلال إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية وقادتها.فعلى سبيل المثال تواجدت هذه المنظمة في كوسوفو منذ سنة 2000، وأسست "مجلس السلام والتسامح " CPT الذي تألف من 19 متطوع يمثلون: الآرثودوكس، الكاثوليك والمسلمين. وهدف هذا المجلس إلى بناء قيم الثقة والأمن، وإقامة روابط التواصل بين المجموعات المختلفة من أجل تعزيز التماسك الإجتماعي.[3]

يمكن القول أن بناء السلام الليبرلي عملية متعددة المجالات؛ فهي لا تقتصر على مجال معين وهذا حتى يتم مساعدة المجتمعات الخارجة من النزاعات من الإنتقال من حالة النزاع إلى حالة الإستقرار، وتحقيق التمنية إلى جانب إعادة بناء الدولة ومختلف الهياكل القاعدية المتضررة أثناء النزاع.

[1]- Louis Monroy Santander, **Op. cit. pp.** 77-78.

[2]- سميرة شرايطية، **مرجع سابق**. ص331.

[3]- عادل زقاع وهاجر خلالفة، **مرجع سابق** .ص280.

المبحث الرابع: نماذج عمليات بناء السلام

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة وقوع تهديد جديد للأمن الإنساني كما توقعه العديد من المحللين وواضعي السياسات حول العالم والمتمثل في النزاعات الداخلية؛ وكانت الدول الخارجة من هذه النزاعات تتأرجح بين السلام والنزاع.

وفي ظل الظروف المضطربة الناتجة عن هذه النزاعات، وبهدف ضمان عودة الإستقرار وإعادة بناء ما تم تدميره والعمل على إجتناب العودة أو الإنزلاق مجددا للنزاع كل هذا جعل بناء السلام ضروري في هذه الدول؛ الذي أكد على بناء مؤسسات دولة شرعية وفعالة، وضمان إستقرار الدولة وتعزيز الديمقراطية والتحرر الإقتصادي.

وقد تم إختيار بعض النماذج لممارسات بناء السلام الليبرالي على سبيل الذكر لا الحصر؛ نموذج كوسوفو، نموذج سيراليون، نموذج العراق، ونموذج سيريلانكا، بهدف توضيح تطبيقات ومجالات عملية بناء السلام في كل نموذج وكذا الفواعل المساهمة.

1-بناء السلام في كوسوفو:

تميز إقليم كوسوفو بتعدد الأقليات العرقية، التي تسببت في نشوب الإختلافات والنزاعات، فمع وصول ميلوسيفيتش "Milosevich" إلى الحكم في يوغوسلافيا عام 1997 برزت نية التطهير العرقي من قبل الحكومة الصربية ضد ألبان كوسوفو، وبدأت عملية التطهير العرقي في جانفي 1998 في إقليم درونيكا "Drenik" والتي نتج عنها خسائر بشرية كبيرة، وقد تم تغطية هذه العمليات وتكييف ما حدث على أساس نزاع داخلي.[1]

بدأت عملية بناء السلام في كوسوفو عام 1998، حيث تم وضع الإقليم تحت الإدارة الأممية لفترة بعد إجراء مفاوضات دولية بين الألبان والصرب من طرف حلف الناتو، والذي قام بغارة جوية على القوات الصربية خلفت خسائر كبيرة وكان هذا بهدف الإنسحاب من كوسوفو.[2]

جاء تدخل الأمم المتحدة في كوسوفو لإيجاد حل مستعجل للنزاع نتيجة فشل المجتمع الدولي في معالجة الوضع في الإقليم.فقد ساهمت الجمعية العامة بشكل كبير هذا النزاع من خلال إصدارها العديد من القرارات والتي من بينها:

[1]-بيتر فالنستين، **مرجع سابق**. ص120.

[2]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit .**p. 215.

- ✓ القرار رقم 49/20 الصادر في 13 مارس 1995: ينص على ضرورة إقامة وجود دولي في كوسوفو.[1]
- ✓ القرار رقم 50/190 الصادر في ديسمبر 1995: والذي أدانت فيه الإنتهاكات وسياسات القمع المرتكبة في إقليم كوسوفو.[2]
- ✓ القرار رقم 51/111 الصادر في ديسمبر 1996: والذي أدانت فيه إنتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو.[3]

كما ساهم المجلس الإقتصادي والإجتماعي من خلال لجنة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا التي أصدرت القرار رقم 71 في أفريل 1996، إستنكرت من خلاله مختلف الإنتهاكات مع المطالبة بإيجاد صيغة توافقية بين الألبان والصرب في إطار إدارة الإقليم.[4]

أما الأمانة العامة فقد أصدرت عدة تقارير كان أبرزها الصادر عام 1998، الذي خصص لتحسين الأوضاع المتدهورة في كوسوفو. كما تقدم الأمين العام بتقديم مجموعة من التقارير من بينها التقرير رقم S/2000/538؛الذي قدم من خلاله رؤيته عن الأوضاع في الإقليم ومدى التوافق بين القوانين والقرارات الصادرة والممارسات الواقعية.[5]

أصدر كذلك مجلس الأمن مجموعة من القرارات بعد حالة التأزم في إقليم كوسوفو؛ والتي منها:

- ✓ القرار رقم: 1160 في مارس 1998: والذي أدان من خلاله نشاطات الشرطة الصربية ضد المدنيين من مسلمي كوسوفو.

عملت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بين سنة 1999- 2007 بهدف بناء السلام وإعادة الإعمار في الإقليم في العديد من المجالات:

- ✓ المساعدات الإنسانية بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتضمنة لعودة اللاجئين وتوفير المأوى والمتطلبات الطبية والغذائية.
- ✓ الإدارة المدنية في إطار الأمم المتحدة، والتي تولتها البعثة الأممية للإدارة المؤقتة.

---

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"، الوثيقة رقم:(A/ RES/49/204)، 13 مارس 1995، ص2.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"، الوثيقة رقم: (50/190)، ديسمبر 1995، ص 2.

[3] -الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"، الوثيقة رقم:(51/111)، ديسمبر 1996، ص3.

[4]- خيرة لكمين ووداد غزلاني،" **دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في كوسوفو**". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 6، 2016، ص 305.

[5]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"، الوثيقة رقم:(S/2000/538)، 6 جوان 2000، ص 3.

- ✓ إعادة الإعمار والتنمية الإقتصادية بإدارة الإتحاد الأوربي؛ حيث ساهم بـ 20 مليون يورو لتغطية تكاليف الطاقة إلى جانب وضع إستراتيجية لتوفير إمدادات الكهرباء.
- ✓ التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوربا.[1]

كانت هذه الركائز تحت مسؤولية نائب الأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو، وإستمرت المفاوضات بين الطرفين الألباني والصربي بوساطة خارجية والتي تميزت بالفشل حتى أوت 2007 أين تم وضع إتفاق تشكيل مجموعة ثلاثية تتكون من: الإتحاد الأوربي وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تعزيز الوضع المستقبلي في كوسوفو. وفي فيفري 2008 وضعت سلطات كوسوفو " إعلان الإستقلال " حيث بدأ نفاد الدستور الجديد في 15 جوان 2008.[2]

إلى جانب دور الأمم المتحدة في بناء السلام في كوسوفو، نجد العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كانت نشطة في عملية بناء السلام في الإقليم؛ حيث بدأت في نشر تقارير عن حقوق الإنسان في كوسوفو في بداية التسعينات خاصة بعد إعتراف المجتمع الدولي بوجود كارثة إنسانية تهدد الأمن والإستقرار في المنطقة.[3] ومن هذه المنظمات نجد: منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، مركز القانون الإنساني، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، منظمة أمنستي"Amnsti" الدوليةالتي حذرت من التعسف من طرف الشرطة الصربية تجاه المدنيين الألبان.

وكان لهذه المنظمات تأثير على المجتمع الدولي، إلى جانب مختلف الفواعل الدولية في المساهمة في عملية بناء السلام في كوسوفو من خلال مساهمتها في تجاوز النزاع وتعزيز الأمن في المنطقة.[4]

2 – بناء السلام في سيراليون:

بدأ النزاع في سيراليون في عام 1991؛ حيث كان السبب الرئيسي لنشوبه هو محاولة السيطرة على مناجم الماس وباقي مناطق حوض "مانو" إلى جانب أسباب أخرى، ونتج عن النزاع خسائر كبيرة كالفقر، المجاعة، إنتشار مظاهر الإنقسام والتشرد، وتدهور المستوى الإقتصادي، وتحطم البنى التحتية وتهميش حقوق الإنسان.

خرجت سيراليون من النزاع دولة منهارة غير قادرة على إحلال السلام والإستقرار، وهذا ما تطلب تكثيف الجهود من أجل القضاء على الأسباب التي يمكن من خلالها العودة أو الإنزلاق للنزاع مجددا، وإعادة الإستقرار

---

[1]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، **"بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو"** ، الوثيقة رقم: (S/2000/177)،3 مارس 2000، ص ص 27-37.

[2]– الموقع الرسمي للأمم المتحدة،" **بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في لؤسوفو معلومات أساسية**". تم الإطلاع عليه بتاريخ: 20 ماي 2019، http:// www un.org.

[3] -Jean Pierre Lartie, Kosovo Impossile.www.ajlim.ca/pub/ formation/kosovo.pdf.p.21.

[4]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** p. 218.

الداخلي[1]. وتم تقديم بناء السلام الدولي وبناء الدولة على أنه "مشروع سلام ليبرالي "(المرتبط أيضا بإصلاح قطاع الأمن) في سيراليون، مع التركيز على تحول مجتمع سيراليون على أسس ليبرالية، اقتصاديًا وسياسيًا بهدف إنشاء مجتمع مستقر وسلمي.[2]

شاركت مجموعة من الفواعل في عملية بناء السلام في سيراليون سواء المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية؛ وهنا يبرز دور منظمة الأمم المتحدة التي ساهمت من خلال عمليات صنع السلام وهذا بإجراء مجموعة من المفاوضات بهدف الوصول إلى التسوية السلمية، غير أنها فشلت وتحولت إلى عمليات حفظ السلام بإرسال بعثة الأونامسيل "UNAMSIL" سنة 2005.[3] وتعتبر سيراليون من أولى الدول التي إهتمت بها الأمم المتحدة؛ وعملت على بناء السلام فيها.

ونجحت الأمم المتحدة إلى حد كبير في الإشراف على عمليات السلام ووقف إطلاق النار [4]، والإشراف على الإنتخابات الوطنية، ونزع السلاح وتدريب الشرطة ومراقبة حقوق الإنسان وتسهيل عودة اللاجئين وإعادة توطينهم،[5]إلى جانب العديد من الإتفاقيات كـ"إتفاقية لومي" لنشر قوات حفظ السلام بين سنة 1999 وسنة 2000. فقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنشر تدابير العفو بهدف حماية حقوق الإنسان والإبادة الجماعية، مما أفضى إلى توقيع إتفاق سلام لومي بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية لوقف التمرد.

ساهم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في إعادة الهيكلة والتحسين الإقتصادي، وهذا من خلال القروض المقدمة لسيراليون في إطار الحد من الفقر والعمل على تحقيق التنمية.[6]

عززت المنظمات الدولية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمم والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية وحكومة سيراليون خطاب تمكين الشباب، وهو جزء من أجندة السلام الليبرالي في البلاد التي تؤكد على قضايا مثل حقوق الإنسان، التنمية والديمقراطية والمشاركة والإدماج.[1]

---

[1]– إسماعيل كرازي ونصيرة صالحي، "**إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق م بعد النزاع في ليبريا وسيراليون**". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع. 5، جامعة باتنة، مارس 2005، ص 267.

[2]-Patrick TOM, **Op. cit. p. 164.**

[3]- **Ibid.** p. 80.

[4]– شعيب قماز ومحمد حفاف، " **حوكمة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى: دراسة حالتي رواندا وبورندي**"، *مجلة جيل الدراسات السياسية وعلاقات الدولية*، مركز جيل البحث العلمي، ع .5، مارس 2016، ص 101.

[5] – إسماعيل كرازي ونصيرة صالحي،**مرجع سابق**. ص 273.

[6]– **نفس المرجع**. ص 274.

كان المجال الأمني ضمن ترتيبات بناء السلام في سيراليون، ويجسد هذا من خلال الإتفاق المبرم بين الحكومة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، كما عملت الحكومة من سنة 1997 إلى سنة 2007 على إنتهاج سياسة إصلاح قطاعات الأمن المستقبلية وتنفيذها.[2]

بالإضافة إلى إنشاء لجنة تقصي الحقائق وإعادة التنظيم، وتامين المؤسسات الأمنية الوطنية من الشرطة والقوات المسلحة، وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل لجنة الإنتخابات ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية.

إهتمت الحكومة كذلك بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل؛ حيث وقعت الحكومة على إتفاقية حقوق الإنسان وذوي الإعاقة، وإدراج بعض القوانين الخاصة بحقوق الطفل والمرأة، وبناء القدرات وتمكين المرأة بعد النزاع؛ فقد قامت الدولة بإعادة تنشيط لجنة إصلاح القانون بهدف مراجعة قوانين سيراليون.[3]

كما تم تعزيز مفوضية حقوق الإنسان من طرف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سنة 1998، من خلال مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام بهدف سن التشريعات لحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون ورصد إنتهاكات حقوق الإنسان، تفتيش السجون وتشكيل الإجتماعات الأمنية الدورية لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.[4]

يشير "بيان 1999"، وهو منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان في سيراليون، إلى أن المعتقدات التقليدية تلعب دوراً هاماً في حياة السيراليونيين ومعظم المجموعات الإثنية في البلاد لديها ممارسات تقليدية راسخة لحل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك ، تم استخدام الأمثال والتعابير في حل النزاع من طرف المسؤولين في الدولة وقادة المجتمع المدني المحلي لتعزيز المصالحة وإدماج المتمردين السابقين والجنود الأطفال فيالمجتمع .وقداستخدم القرويون المؤسسات العرفية في التعامل مع النزاعات، مما سمح لهم بالدخول في عقد اجتماعي فيما بينهم بغرض إقامة والحفاظ على العلاقات، والسلام في سيراليون له قيمة أخلاقية وروحية.[5]

---

[1]- Patrick TOM, **Op. cit**. p. 180.

[2]- Roland PARIS. **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit .**p. 222.

[3]- إسماعيل كرازي ونصيرة صالحي، **مرجع سابق**. ص 274.

[4]- Roland PARIS. **At war's end: building peace after civil conflict .Op. cit .**p. 224.

[5]- Patrick TOM. **Op. cit**. p. 181.

شاركت الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والدولة ومنظمات المجتمع المدني في "حملات زيادة الوعي" الواسعة أو "التوعية" عبر مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك برامج المناقشة الإذاعية والأنشطة الثقافية.كما ساهمت في برامج تمكين النساء والشباب.[1]

3 – بناء السلام في العراق:

تسبب الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 في دمار كبير؛ حيث أدى إلى سقوط النظام السياسي للدولة، وحل الجيش والشرطة، وإحداث فراغ سياسي، وحرق ونهب مختلف الدوائر الحكومية، والوزارات والمتاحف والمكتبات والجامعات بإستثناء وزارة النفط؛ فتمت السيطرة على النفط وتأمين منابعه وخطوط نقله وإمداداته.بالإضافة إلى الإنتهاكات البيئية؛ حيث أدى إرتفاع نسبة الكاربون والنيتروجين في الجوبسبب القنابل والصواريخ إلى تلوث الهواء والماء ما أدى بدوره إلى إنتشار الأمراض.[2]

إن بناء السلام وإعادة الإعمار في العراق بعد الإنتهاكات الحاصلة فيها إستلزم وجود خطة مرحلية،تعمل على تهدئة الأوضاع الداخلية وتوفير بيئة تكاملية لضمان البناء الفعلي للدولة. وقدشاركت العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في عملية بناء السلام في العراق والتي على رأسها الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها المتخصصة والبنك الدولي والجهات المانحة.[3]

إستند عمل المنظمة الأممية خلال نشاطها في العراق إلى مجموعة من القرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن، لضمان الإطار القانوني لنشاط بعثة الأمم المتحدة يونامي "Younami"في العراق؛ وهي بعثة سياسية تأسست عام 2003 بناءا على طلب الحكومة العراقية. عملت على تقديم المشورة والدعم والمساندة للحكومة العراقية والتنسيق معها، وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني عام 2007.[4]عملت كذلك على مشروع حقوق الإنسان الرامي لدعم وتطوير وتعزيز نظام وطني بالتعاون مع القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومختلف مختلف وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة.

في الجانب الإقتصادي تم وضع مشروع "أنت قلت تجارة" من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنة 2009، وشمل العديد من القطاعات: الزراعة، البناء، الخدمات،...إلخ.

---

[1]- Patrick TOM. **Op. cit**. p.182.

[2]- عبد الكريم باسماعيل، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: من بوش إلى بوش**. دار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص 162.

[3]- خيرة لكمين، **مرجع سابق**. ص 216.

[4]- **نفس المرجع**. ص ص 232-234.

أما في مجال التعليم فقد تدخلت اليونيسيف وفقا لإسترتتيجية وطنية للتعليم الصادرة عام 2008، إضافة إلى الدعم من طرف العديد من المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين واليونيسكو.

بالنسبة للمرأة فقد تم إشراكها في عملية بناء السلام؛ وذلك من خلال المساعدة الإنتخابية، حماية الأطفال وتوفير المساعدات لهم، إلى جانب المساعدات الإنسانية والتنمية المحلية.[1]

مشاريع الحكومة العراقية لبناء السلام: سعت الحكومة العراقية لوضع برنامج وطني يمكنها من تحقيق التقدم في مشروع إعادة الإعمار وشمل عدة مجالات:

- ✓ مشاريع في الجانب القانوني: ومنها: وضع دستور للبلاد، تشكيل المحكمة الإتحادية سنة 2005، تعزيز العملية السياسية عن طريق تنظيم العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في إطار بناء دولة ديمقراطية.

- ✓ مشاريع في المجال السياسي: وتتمثل في إجراء الإنتخابات وكانت البداية مع الإنتخابات البرلمانية في 30 جانفي 2005، الإنتخابات النيابية في 12 ماي 2018؛ فتوالي الإنتخابات وإستفتاء الدستور الجديد قد خلق إطار عام للديمقراطية مع تمهيد الطريق لدعم عمليات بناء السلام.[2]
- ✓ بالنسبة للجيش فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم: 1483 في 5 ماي 2003 يقضي بحل المؤسسات العراقية، وهذا أدى حالة الفراغ في المؤسسة العسكرية بشكل خاص، غير أنه في شهر أوت 2003 تمت الدعوة إلى إعادة تشكيل الجيش بهدف تحقيق الأمن والإستقرار في البلاد.
- ✓ مشاريع في المجال الإقتصادي: التركيز على قطاع النفط، برنامج إحياء الصناعة والإهتمام بالقطاع الزراعي. كما عقدت العراق إتفاقيات متعددة الأطراف بهدف تحسين مردوديتها الإقتصادية مع كل من: سوريا، الأردن، تركيا وإيران.[3]

[1]- معهد السلام الأمريكي، "**أنشطة المانحين وإمكانات بروز المجتمع المدني في العراق**."التقرير الخاص رقم: 124، جويلية 2004، ص ص 8-10.

[2]- عبد الكريم باسماعيل، **مرجع سابق**. ص 170.

[3]- معهد السلام الأمريكي، **مرجع سابق**. ص 11.

كما عملت الحكومة العراقية على تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وهذا في إطار بناء دولة ديمقراطية، وذلك وفقا للدستور العراقي القائم منذ 2004؛ وأكدت المادة 45 منه على ضرورة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وضمان إستقلاليتها بما يتوافق مع تحقيق الأهداف المشروعة لها.[1]

4- بناء السلام في سيريلانكا:

النزاع في جزيرة سيريلانكا هو نزاع إثني عرقي، ترجع أسبابه إلى الحقد بين الأغلبية السنهالية والأقلية التاميلية، بدأ النزاع في 23 جويلية 1983، وكان عبارة عن تمرد متقطع ضد الحكومة من قبل " نمور تحرير إيلام تاميل "، التي تطالب بإنشاء دولة تاميلية مستقلة تسمى "إيلام تاميل" في شمال وشرق الجزيرة. بعد 26 عاما من الحملة العسكرية، هزمت القوات المسلحة السريلانكية نمور التاميل في ماي 2009، وإنتهت بذلك الحرب الأهلية ، مسببة مصاعب كبيرة للسكان والبيئة وإقتصاد البلاد، وتشير التقديرات أنه تم قتل 80.000 إلى 100.000 خلال مسار النزاع.

تعتبر سريريلانكا مفارقة دائمة على حدود السلام الليبرالي ؛ فمنذ الإستقلال في عام 1948، كانت البلاد مثالا على نقيض الحكم الليبرالي: الإستبعاد الإثني، العداء العرقي، العنف الطائفي، إنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، نزاع مسلح مطول ونزوح جماعي. وقد كانت الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الليبرالية الدولية أكثر حماسا للإنخراط في البلاد كمكان للسلام الليبرالي المتأخر ولكن الواعد.

تهدف عمليات بناء السلام في سيريلانكا إلى تجنيب البلاد من الإنزلاق للنزاع مجددا، وذلك عبر تجفيف مصادر التطرف، و دحر الكفاح المسلح "الإرهاب "والمشروع الإنفصالي للتاميل كأولوية مشتركة لكل من السلام الليبرالي و النظام القومي البوذي في السنهالية ، حيث أعطت هذا المواءمة جهدا محليا عالميًا متكاملا ومكثفا في سبيل بناء السلام.[2]

فبينما كانت المعونة المقدمة من الجهات المانحة تتركز حول "السلام" و إستقرار الدولة القومية ضد الضغوط المجزأة، فإن مكافحة التمرد إستحوذت على كل التركيز الذي تمحور حول تمكين الظروف (أي إنهاء النزاع والمطالب الإنفصالية) للقيام بعملية بناء السلام شاملة. وهو حل سياسي "مقبول من جانب جميع السريلانكيين".

[1]- عباس فاضل محمود، **مرجع سابق**. ص 223.

[2]- David- RAMPTON, Suthaharan NADARAJAH, **A long view of liberal peace and its crisis.** *European Journal of International Relations*, 2017, vol. 23, No. 2, pp. 441- 444.

كان نهج المجتمع الدولي بقيادة الغرب تجاه النزاع مستحوذا بشكل جيد على شعار الدولة "الحرب من أجل السلام"، هذا السعي العسكري لتحقيق السلام الليبرالي، والذي تجلى في تجمع أمني عالمي محلي جمعت بين الجيش ووكالات الإستخبارات في سريلانكا والولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها، إلى جانب التركيز على تقليص دعم المغتربين لغمور تحرير تاميل إيلام ، وإيقاف تصدير الأسلحة من الصين، ولم تقتصر المساعدات الغربية على ذلك بل سعت إلى إعادة تنظيم الجيش بالكامل وربطه بشبكات الإتصالات، توفير سفينة حربية رئيسية و مدافع بحرية حديثة، وتوفير معلومات إستخبارية عبر الأقمار الصناعية لتحديد مواقع سفن الإمداد بالأسلحة في المحيط الهندي وتدميره ا.[1]

يظهر من خلال النماذج المدروسة كيف تم تطبيق النموذج الغربي الليبرالي في عمليات بناء السلام في تلك الدول؛ سواء من خلال المساعي والجهود الأممية، الدولية، المنظمات الدولية أو حتى الوطنية الرسمية وغير الرسمية، التي شاركت في عمليات بناء السلام.

[1]- David RAMPTON, Suthaharan NADARAJAH, **A long view of liberal peace and its crisis. Op. cit.** pp. 445-447.

جاء هذا الفصل كمحاولة لتفكيك مفهوم بناء السلام بمنظو رهـ الليبرالي، قصد إبراز أن نموذج بناء السلام السائد هو نموذج ليبرالي بحت؛ من حيث مرجعيته الفكرية، هياكله و فواعله، بالإضافة إلى مجالاته، وهو ما كشفت عنه نماذج الممارسة الفعلية لبناء السلام .

غير أن إخفاقات هذا النموذج الليبرالي لبناء السلام في تحقيق سلام مستدام في الكثير من حالات التدخل في مجتمعات ما بعد النزاع، أدى إلى بروز أصوات منتقدة له، واضعة هذا النموذج محل تساؤل وتشكيك واسع النطاق، بغرض الكشف عن الأسباب المؤدية إلى فشله على أرض الواقع، أصوات مناهضة للمضامين الإيديولوجية لبناء السلام والهيمنة الليبرالية على المستوى الممارساتي، معتبرين أن النموذج الحالي لبناء السلام هو نموذج لبناء السلام الليبرالي .

الفصل الثاني:

الإنتقادات

الموجهة لبناء

السلام الليبرالي

مع إطالة تجربة بناء السلام، إضطرت الجهات الفاعلة للإعتراف بأن النوايا والتأثير قد تكون العلاقة ضئيلة فيما بينهما؛ حيث لكان للتحرير السياسي والإقتصادي في كثير من الحالات تأثير "ضار" في زعزعة إستقرار عمليات بناء السلام بالفعل، فحتى أن بعض المعونات كانت ضارة في الواقع.

أثار فشل بناء السلام في جانبه التطبيقي، الكثير من الجدل والنقد في الأوساط الأكاديمية حيث تمحورت هذه التساؤلات الرئيسية حول ما إذا كان بناء السلام الليبرالي بالفعل يبني السلام؟ أم أن وصف "إمبريالية جديدة" وصف أكثر ملاءمة من "بناء السلام" ؟ هل هو مدفوع بمصالح إنسانية أم خاصة؟ هل ينجم الضعف عن عدم الإندماج في الإقتصاد الرأسمالي العالمي أو عن الطريقة التي تم بها دمج الإقتصادات (الأسباب الجذرية للعنف)؟ هل سيساعد بناة السلام غالبية الناس أم أن الهدف هو الحفاظ على الوضع الراهن الذي يستفيد منه أقلية (سلام إيجابي وسلبي)؟ هل سيكون التأثير الفعلي على النحو المنشود؟.

لماذا يوجد الكثير من المجتمعات الممزقة في عالم القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالرخاء التكنولوجي الحديث ويحتاج إلى مثل هذه المساعدة؟، ما مدى فعالية ومناسبة تقديم "خدمة" أخرى من الغرب إلى البقية؟ ما هي القوة الدافعة الحقيقية في نشر بناء السلام؟ ما مدى رغبة المجتمعات المحلية في هذا التطور من أجل واقعها؟ وجهت محاولة معالجة بعض هذه الأسئلة مسار هذا الفصل، وأثارت حتما المزيد من الإستفسارات حول هيمنة الخطاب الليبرالي ومدى جدوى إستمرار ممارسات بناء السلام الحالية.

المبحث الأول: النقد الإصلاحي المؤسساتي

يرتكز النقد الإصلاحي المؤسساتي على نقد الأفكار ويركز على المستوى الجزئي لبناء السلام، يجادل بأنه يجب الحفاظ على صيغة السلام الحالية ولكن يجب إصلاح التنفيذ، و يقدم نفسه كنقد لفرضيات عالمية متعمقة للخطاب السياسي الليبرالي نفسه، بدلا من مجرد نقد لأشكال تنفيذه. هناك ميل في النظر إلى مقاربة السلام الليبرالي كإسقاط للمثل الغربية في سياق يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية ؛ حيث يدافع منتقدوا السلام الليبرالي الإصلاحيين عن أطر عمل أقل ليبرالية للتدخل، مع إيلاء اهتمام أقل لإعادة بناء الدول ذات السيادة ، بينما يتمسك بقيم الديمقراطية والسوق الحرة بشكل طموح. [1]

تم تطوير هذا النقد من قبل جاك سنايدر "Jack Snyder"، وفريد زكريا "Fareed Zakharia"، ستيفن كراسنر"Stephen Krasner"، روبرت كيوهان "Robert Keohane"، إدوارد نيومان "Edward Newman"، رولاند باريس"Roland Paris" وآخرين، يجادلون بأن إفتراضات السلام الليبرالي قيدت فعالية الجهود الدولية لبناء السلام، حيث تتمحور هذه الإفتراضات حول:

1 -**فرضية السيادة مقابل بناء الدولة:**

يرى هؤلاء المنتقدين بأن التركيز على إعادة بناء الدول ذات السيادة من غير المرجح أن يحل مشاكل مجتمعات ما بعد النزاع بل يعيد إنتاجها؛ فكراسنر يرى أن السيادة تمثل مشكلة لكثير من الدول لأنها تفتقر إلى القدرة على الحكم الرشيد وتتطلب إطارا تنظيميا خارجيا لضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون ، ويوافقه في ذلك كيوهان حيث يقول:" علينا بطريقة ما إعادة تصور الدولة كوحدة سياسية يمكنها الحفاظ على النظام الداخلي مع التمكن من المشاركة في التعاون الدولي، دون المطالبة بالحق الحصري الذي يرتبط تقليديا بالسيادة".[2]

أما رولاند باريس فيقول: " لا يوجد شرط منطقي للوكالات الدولية لإحياء الدول الفاشلة كدول، بدلا من كونها نمط من نظام الحكم"، ويجادل بأن هذا هو "أحدث فصل في عولمة الدولة الواستفالية"، حيث يتم دعم شكل الدولة على الرغم من إخفاقاته.[3]

يجادل نيومان بأ ن تقوية الدولة من خلال المبادرات السياسية، وتقويضها من خلال السياسات الإقتصادية والإجتماعية، يمثل تناقضا داخليا في الأجندة الليبرالية لبناء السلام، وفصل مصطنع بين العمليات السياسية

[1] -David CHANDLER, **The uncritical critique of 'liberal peace**. *Review of international studies*, 2010, 36.S1. p. 142.
[2] - Robert O. KEOHANE, '**Ironies of Sovereignty'**. Humanitarian Intervention: Ethical, Legal and Political Dilemmas, University Press, Cambridge, 2003, p. 277.
[3] -Roland Paris**, International Peacebuilding and the "Mission Civilisatrice",** Review of international studies, vol 28, No. 4, 2002. p. 654.

والإقتصادية، التي أنشأها "الفنيون ، السياسيون والإقتصاديون"، في تشكيل ديمقراطيات السوق بعد إنتهاء النزاع يمثل واحدة من التناقضات التي تساهم في النهاية في فشل بناء السلام.[1]

2-فرضية التدخل الخارجي:

بينما يميل المنتقدون للدفاع عن التدخل الخارجي الشرعي والمنظم، إنطلاقا من الأساس الذي يشير إلى أن السلام الليبرالي في أطره المختلفة، هو في الواقع وصف مناسب لإطار السياسة الذي تم وضعه وتنفيذه في نهج التدخل الدولي وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع منذ نهاية الحرب الباردة.

يبدو أن هذا أمر منطقي إذا فهمنا فترة ما بعد الحرب الباردة بأنها فتر ة امتازت بوجود ثقة جديدة في قوة الأطر الليبرالية، مع افتراض أن انهيار البدائل يعني "نهاية التاريخ "ونهاية أي تحد سياسي أو أيديولوجي لصعود المنظورات الليبرالية والأحكام الخطابية على الأطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول والمجتمعات.[2]

الإدعاء الأساسي والمشترك للمنتقدين هو أن عدم نجاح التدخلات الخارجية، المصممة ليس فقط لوقف النزاع ولكن للمساعدة في بناء السلام يعود إلى ليبرالية المتدخلين ؛ فإن كان التدخل الغربي الخارجي ضروري إلى حد ما ، يجب أن يكون الهدف من هذا التدخل هو الهدف الليبرالي المتمثل في حرية الإنسان و إزدهاره؛ فالمشكلة لا تكمن في تطلعات أو أهداف "بناء السلام" بل في ممارسات التدخل نفسها، وبالتالي ينادون بضرورة إصلاح ممارسات التدخل الخارجي.

رولاند باريس وتيموثي سيسك "Timothy D. SISK " اللذان ينتقدان بناء السلام "الليبرالي" لكونه على حد سواء قائم على مقولة laissez-faire (دعه يعمل) الليبرالية، فهو تدخلي للغاية في نهجه لتنظيم وإدارة ال نزاع؛ أي الآلية التي يتم من خلالها تسهيل التدخل ضمن الأطر الليبرالية، و يؤكدون على الحاجة إلى ممارسات سياسية مختلفة، وهما بذلك يوجهان نقدا مباشرا لليبرالية التدخل لعدم قدرته على التغلب على أوجه عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.[3]

فعلى الرغم من أن تنمية الإقتصاد يات الليبرالية الراسخة وتكاملها في الأسواق العالمية قد دعمتها الحمائية ، تدخل الدولة (عند الحاجة) وبرامج الرعاية الإجتماعية، فهي تتبنى الخطاب الليبرالي الجديد بإعتباره أفضل وسيلة للتنمية الإقتصادية، حتى في مرحلة ما بعد ال نزاع. هذه التدابير تشمل "التقشف المالي والسياسات الإنكماشية،

[1] -Edward NEWMAN, **"Liberal peacebuilding debates".** in New perspectives on Liberal peacebuilding. United Nations University,2009, P. 26.
[2]- David CHANDLER, **The uncritical critique of liberal peace. Op. cit.** p. 143 .
[3] - Roland PARIS ,Timothy D. SISK, **Understanding the contradictions of postwar statebuilding, The Dilemmas of Statebuilding : confronting the contradictions of postwar peace operations. Op. cit**. pp. 15-17.

وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتحرير التجارة، وتخفيض قيمة العملة، ورفع القيود عن ال تعاملات المالية في الأسواق".

كما يرى كوبر Cooper وآخرون أن المانحون الغربيون ينادون بنسخة خالصة من النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الذي لا يتبع بالضرورة في الداخل ، خاصة فيما يتعلق بالحواجز التجارية وتمويل برامج الرفاه ، بحيث كانت ولا تزال تستخدم تدابير حماية التجارة والرفاه الاجتماعي من قبل الإقتصاديات المتقدمة.[1]

3- فرضية الآخر غير الليبرالي:

لا يقدم منتقدوا السلام الليبرالي الإصلاحيين أنفسهم ك مناهضين لليبرالية في حد ذاتها أو في أطر السلام الليبرالي، بل يجب أن يؤخذ في الإعتبار السياق غير الليبرالي الذي يحدث فيه التدخل. يقول فريد ز كريا :(بينما في الغرب ربطنا تاريخيا بين الليبرالية والديمقراطية، لكن في الكثير من دول العالم غير الغربي، علينا أن نختار بين الليبرالية والديمقراطية.[2] المشكلة تكمن في إبراز الفهم المثالي للتطور التاريخي للغرب؛ فإن الانتقال إلى النظام الديمقراطي تاريخيا كان طويلا وصاخبا ، فهي ليست عملية مناسبة لإحلال السلام على المدى القصير في بيئة ما بعد ال نزاع، حيث تفهم الأطر السياسية الليبرالية كمنتج عضوي للعمليات الديمقراطية مثل الإنتخابات الحرة. بالنسبة لباريس، فإن الإفتراضات التأسيسية للسلام الليبرالي هي المشكلة ؛ أي محاولات تعميم النماذج الغربية في سياقات غير ليبرالية، وهو ما يخلق مشاكل النزاع وعدم الاستقرار.[3]

إن الآلية التي تم من خلالها تسهيل وتحرير هذه الأطر الليبرالية هي آلية الخطاب المتمحور حول الآخر غير الليبرالي؛ يؤكدون على الحاجة إلى ممارسات سياسية مختلفة ، و بهذه الطريقة يتجنب المنتقدين توجيه نقدا مباشرا للإفتراضات الليبرالية حول المساواة، والحكم الذاتي، والقدرة على التحو يل، وبدلا من ذلك يطرحون حجة أن الآخر غير الليبرالي (بطرق مختلفة) يبطل أو يعارض أو يقاوم (بشكل سلبي أو نشط) ممارسات السياسة السابقة. حيث أصبح الآخر غير الليبرالي يصور على نحو متزايد على أنه الحاجز أمام التحرر الغربي من السلام والتقدم الإجتماعي؛ إما لأنها تفتقر للقدرات المؤسسية ، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية التي يزعم أنها ضرورية للتغلب على مشاكل السلام الليبرالي، حيث تهدد أطر بناء السلام الليبرالية وجودها الاقتصادي أو الاجتماعي أو القيم أو الهويات الأساسية.

---

[1] -David CHANDLER, **The uncritical critique of liberal peace. Op. cit.** p146.

[2]- Fareed ZAKARIA, **The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad (2003).** A foreign policy analyst discusses how the United States should respond to threats to freedom in the world. REVIEW QUESTIONS, 2007, p. 98.

[3]- Roland PARIS, Timothy D. SISK **Understanding the"coordination problem"in post war statebuilding. The Dilemmas of Statebuilding: confronting the contradictions of postwar peace operation. Op. cit**. p. 54.

هذا النقد يوحي بأن الديمقراطية أو تحرير السوق ليست إلى حد ما تطلعات "غير مناسبة" ، بل هناك حاجة إلى خفض التوقعات أو تغييرها بشكل كبير لتفسير الإختلاف.

لا يجادل بعض النقاد السياسيين فقط بأن هذه النماذج الغربية تحرفها قوة الآخر غير الليبرالي ، ولكن أي محاولة لتصدير النماذج الغربية للمجتمعات غير الليبرالية ستفشل حتما في سد الهوة بين أشكال الدولة الليبرالية و المجتمع غير الليبرالي. ويرى باريس أنه بالرغم من أن بعض الدراسات تظهر أدلة قوية على أن هناك إحتمالا ضعيفا للحرب الأهلية في ديمقراطيات السوق الراسخة ، إلا أن المجتمعات التي تمر بمرحلة إنتقالية إلى الديمقراطية، تمثل عيبا في النموذج إذا تم إعادة إنتاجه في مجتمعات ما بعد النزاع.[1]

يشير المنتقدون الإصلاحيون إلى أن هذه الدول والمجتمعات غير الغربية غريبة للغاية عن المتدخلين الليبراليين الغربيين، إلى حد أن نسبة الفشل عالية جدا لعدم القدرة على تحديد الهياكل المؤسسية التي ستنجح في تعزيز الديمقراطية. حيث يجادل مايكل إغناتيف بالمثل "إننا لا نعرف في الواقع كيفية جعل الدول تعمل في المجتمعات غير الليبرالية الفقيرة، المنقسمة على أسس دينية أو عرقية أو تفتقر إلى تقاليد الدولة الأساسية في المقام الأول" [2] ، وهي وجهة نظر يدعمها عمل رولاند باريس وتيموثي سيسك، مما يوحي بأنه في التعامل مع الآخر غير الليبرالي، فإن القضايا معقدة للغاية ومليئة بالمعضلات بحيث "الخلط العملي" هو الحل الوحيد.

4- فرضية التحرير قبل المأسسة:

يجادل باريس أن إفتراضات السلام الليبرالي (الديمقراطية والسوق الحرة) ستضمن التقدم الإجتماعي والإستقرار، لإهمالها النظر في الطبيعة الإشكالية للإنتقال. شككً في افتراض أن "التحرير يعزز السلام"، بحيث دعى باريس إلى التركيز بشكل أقل على سياسات التدخل التي تعزز الديمقراطية والسوق، وكلاهما يمكن أن يشجع المنافسة والصراع بدون أطر مؤسسية كافية مناسبة لسياق إقتصادي وسياسي وإجتماعي بعد انتهاء النزاع؛ تطور الإقتصاديات الوطنية التي تعتمد على المساعدات الأجنبية والاستثمار الخاص الأجنبي دون صناعات داخلية متسقة ومحمية. إجتماعيا يحرض على "النمو المتصاعد إجتماعيا" الذي لا يتوافق مع إحتياجات السكان المحليين ، بحيث يعيق "المشاركة السياسية حول السياسة القائمة على الفائدة"؛ يحافظ على الفقر ويعززه؛ وينزل الفقراء إلى أسواق الظل. ونتيجة

[1]- Roland PARIS, Timothy D. SISK **Understanding the"coordination problem"in post war statebuilding. The Dilemmas of Statebuilding: confronting the contradictions of postwar peace operation. Op. cit**. p. 56.
[2]- Edward NEWMAN, **"Liberal peacebuilding debates". Op. cit**. p. 27.

لذلك، يتم تأجيج العنف وتبقي هذه المجتمعات على شفا تجدد ال نزاع، عرقلة "التقدم في تطوير السياسة الديمقراطية كضمان للسلام الدائم". [1]

يجادل أيضا بأن الديمقراطية والرأسمالية تشجع المنافسة، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى إضطرابات إجتماعية، بينما يذهب فريد زكريا إلى القول أنه بدون إطار مؤسسي لحكومة محدودة، توفر الإنتخابات غطاء للسلطوية وهي مجرد "قبضة شرعية على السلطة"، ولهذا السبب كانت الفترة الإنتقالية ضرورية.[2]

يشير الإنتقال إلى أن الأسواق والديمقراطية لا يمكنهما العمل دون تدخل مؤسسي خارجي لمنع عدم الإستقرار، بينما كانت هناك حاجة إلى إدارة الأسواق بعناية من خلال وضع السياسات الحكومية . فقد إعتبر المجتمع المدني ضروريا لضمان ذلك ، أي تعلم السكان القيم المدنية لجعل الديمقراطية قابلة للحياة من خلال المشاركة في الإنتقال.

كان من خلال مناقشة "الإنتقال" أن مفهوم الحكم الذاتي السيادي قد أصبح مشكلة بشكل متزايد، في البداية فيما يتعلق بحماية حقوق الأقليات ثم توسعت بشكل متزايد لتشمل مجالات أخرى ، حيث يتم التأكيد على أن إجراء إنتخابات عندما لا تزال المجتمعات مقسمة أو مجزأة سيؤدي إلى نتائج عكسية ، و في الكثير من الأحيان إلى إعطاء شرعية معززة للأطراف المتحاربة وتعزيز شرعية القوى المنتصرة في النزاع.

غالبا ما تكون الحلول التي ينادي بها المنتقدون الإصلاحيون على نفس المنوال فيما يتعلق بالسيادة والديمقراطية: الحاجة إلى مشاركة دولية أكبر في مؤسسات الدولة، تحت ستار ضمان عدم " إستبعاد" الأصوات والحاجة إلى تقييد إستقلالية السلطات المنتخبة.

"يؤدي التحرير إلى تفاقم التوتر الإجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع لأنه يدر الربح أمام الناس، والخصخصة قبل الوظائف، والتجارة الحرة قبل الأمن الغذائي، وحقوق الملكية الخاصة قبل الرفاه الإجتماعي، والأمن الغربي قبل التنمية"؛ فغالبا ينادي هؤلاء النقاد للسلام الليبرالي بإصلاح التدخلات السياسية بعيداً عن التركيز على أطر الحقوق الليبرالية والديموقراطية الإنتخابية.

[1]- Roland PARIS, Timothy D. SISK **Understanding the"coordination problem"in post war statebuilding. The Dilemmas of Statebuilding: confronting the contradictions of postwar peace operation. Op. cit.** p. 58.
[2] - **Ibid.** p. 59**.**

يقول دومينيك زاوم على سبيل المثال، من خلال سلسلة من دراسات الحالة أن تطلعات النهج التكنوقراطية في بناء الدولة تفشل في إدراك أن الخطاب الليبرالي للحكم الذاتي ، ويقوض سلطة المتدخلين الخارجيين ويمكّن النخب المحلية من تأكيد الضغط والتأثير.[1]

تعني هذه الإلتزامات المعيارية الليبرالية أن التدخلات الدولية محدودة من حيث الوقت والنطاق، وبالتالي تجد صعوبة في مقاومة المساس بأهدافها الأولية من خلال إعطاء سلطة أكبر للجهات الفاعلة المحلية.

لدى مؤلفين آخرين وجهة نظر مماثلة، يشرحون فشل التدخلات الدولية كمنتج للجهات الفاعلة الخارجية على إفتراض أن النماذج الليبرالية يمكن تصديرها فقط، بدلا من فهم التناقضات التي تنطوي عليها جلب الليبرالية إلى مجتمعات غير ليبرالية.

إتجه كل من مايكل بارنيت وكريستوفر زورشر، إلى تحليل السبب في أن التدخلات الليبرالية تميل إلى أن تكون مجرد واجهة، على أساس أن النخب على الصعيدين الوطني ودون الوطني يمكنها "الإستيلاء" و "التنازل" ' 'capture and 'compromise عن بناء السلام الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج العلاقات بين الدولة والمجتمع والسياسة الباترومونيالية patrimonial politics .[2]

[1] -David CHANDLER, **Op. cit.** p.147.
[2] - **Ibid**. p. 150.

المبحث الثاني: النقد الهيكلي لبناء السلام الليبرالي

يضع النقد الهيكلي بناء السلام في سياق النظام الدولي ومسائل شرعية المشروع، بالنسبة لهؤلاء المنتقدين بناء السلام لديه خطاب تحرري تدريجي، ولكنه في الواقع أداة للسيطرة على الشعوب أو حتى يمكن اعتباره إمبريالية جديدة مصممة لإعادة استعمار مناطق الجنوب.

يفضل هذا المنظور نوعا من التحليلات الهيكلية التاريخية ويركز بشكل أكبر على المستوى الكلي بدلا من المستوى الجزئي أو القوى الداخلية لبلد ما، تنتقد مجموعة من المؤلفين بشكل خاص "الصمت المحيط بالدور الأساسي للرأسمالية التدخلية في إدامة الفقر من خلال السياسات التمييزية التي تبني الاقتصاد العالمي"، وكيف تهمل تفسيرات أسباب النزاعات البعد الدولي لها، ويشككك بشكل أكبر في العلاقة بين عمليات بناء السلام، وهياكل السلطة في السياسة العالمية ، والأيديولوجية المهيمنة. [1]

في هذا الإطار ينتقد السلام الليبرالي على أساس أنه يعكس القيم المهيمنة والإحتياجات السياسية والإقتصادية والجيو إستراتيجية للدول الغربية ، ويركز هذا النقد على الدور الذي تلعبه مصالح القوى الغربية في تشكيل السياسة وتأثير عدم المساواة الإقتصادية والهيكلية للإقتصاد العالمي ، كما يهتم بتطبيع إفتراضات السياسة على أساس هذا المنظور الذي يحتوي على ثلاثة مناهج رئيسية من حيث وضعه في سياق عالمي لعلاقات القوة القائم على السلطة: [2]

1- النقد النيوي النيوماركسي:

يوحي أن التدخل الغربي يعيد حتما إنتاج التسلسل الهرمي للسلطة بسبب القيود الهيكلية لعلاقات السوق النيوليبرالية – الإنفتاح على المجتمعات والإقتصاد يأتي من خلال مطالب لإرساء الديمقراطية والسوق الحرة –، ويركز هذا النهج على مشاكل السياسات الإقتصادية النيوليبرالية لإعادة بناء مجتمعات ما بعد النزاع، ويقترح أنه في خدمة مصالح القوى الغربية المهيمنة والمؤسسات المالية الدولية، فإن سياسات السلام الليبرالي تعيد حتما إعادة إنتاج ظروف وإمكانيات النزاع.

غالبا ما يعتمد هذا النهج على نظرية روبرت كوكس "Robert Cox" النقدية التي تشير إلى أن نهج "حل المشكلات" الضيق الذي اتبعه صانعو السياسة الغربيون أمر معقد لأنه يأخذ في الإعتبار مصالح هذه الجهات الفاعلة ويتعامل مع الحلول الاقتصادية المستندة إلى السوق على أنها مجرد نهج تقني "لحل المشكلات" أي معالجة مشاكل التنمية بعد إنتهاء النزاع.

[1] - Constanze SCHELLHAAS, Annette SEEGERS. **Peacebuilding: Imperialism's new disguise?**. African Security Studies, 2009, vol 18. No 2. p. 09.
[2]- David CHANDLER, **Op. cit**. p. 148.

يشير هذا النهج النقدي للسلام الليبرالي إلى أنه من الضروري التفكير في هذه الإفتراضات للكشف عن مصالح القوة التي تكمن وراءها والتشكيك في عرض هذه السياسات في الشروط التقنية المحايدة للسياسة.[1]

يلاحظ تاندون على سبيل المثال كيف تهمل تفسيرات أسباب النزاعات في إفريقيا البعد الدولي لها، فحسبه تكمن الأسباب الحقيقية للفقر والتخلف ومن ثم النزاع، في الطريقة غير المتكافئة التي يتم بها دمج إفريقيا في الإقتصاد العالمي: شروط التبادل بين الموارد الطبيعية لأفريقيا بمقابل التكنولوجيات الكثيفة ورؤوس الأموال والمعرفة في الغرب ، تشكل الأساس للتسرب الهائل من القيمة الصافية إلى خارج إفريقيا (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ...)، فقر إفريقيا ليس "موجودا" فحسب بل إنه يتولد بشكل منهجي ؛ تم إنشاؤه بواسطة العملية البسيطة لما يسمى بـ. "قانون السوق"، ويقول إن إستراتيجية "السلام الليبرالي" مدفوعة أساسا بالربح خاصة في الأسواق التي تم فتحها في إفريقيا ، حتى يتم نقل نسبة كبيرة من ميزانية المساعدات من هناك إلى الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الأخرى في الشمال. ومع ذلك لا تزال شرعية السلام الليبرالي مستمرة، لأنها لا تتعلق بإفريقيا بل بمصالح "رأس المال العالمي".

إن الإرادة الجديدة للتدخل وحماية التفضيلات المحمولة للسلطة المهيمنة وحلفائها القادرين على إضفاء الشرعية على أعمالهم عن طريق استخدام لغة مصالح المجتمع الدولي.[2]

ويضيف أن الهيمنة الخطابية تلعب دورا في الحفاظ على الوضع الراهن: فمعظم إستراتجيات بناء السلام نفسها تساعد على إضفاء الشرعية على الإيديولوجية المهيمنة. وأنها تفعل ذلك من خلال التركيز على المستوى الجزئي وعدم الإنعكاس.[3]

يتعامل فيثيرستون مع خطاب السلام الليبرالي من حيث فشله في تصوير العنف البنيوي ، وكيفية بناء وإعادة إنتاج والحفاظ على رؤية معينة للنظام، بما في ذلك الإدعاءات بوجود نزاعات "جديدة" تنشأ عن "التنافس العرقي" والسلوك "الشرير"، ويعتبره شكلا جديدا من الإمبريالية: تتحدث هيمنتس بريتون وودز عن "سلام ليبرالي" لكنهم يريدون فعلا إعادة استعمار الجنوب للحصول أو زيادة الوصول إلى المواد الخام وقوة العمل الرخيصة.[4]

أبرز مايكل بوغ أيضا كيفية تجنيس الممارسات الإقتصادية الليبرالية الجديدة كحلول تقنية للتنمية وإعادة الإعمار، وتهميش أو منع المناقشات السياسية بشأن البدائل الاقتصادية الأكثر ملائمة لمجتمعات ما بعد النزاع، ويجادل بأن الإهتمام بالرفاهية ينقصه بشكل خطير أو حتى تقوضه أنشطة بناء السلام المعاصرة، مما يجبر الناس على

---

[1]- Alex J ,BELLAMY **"The 'next stage'in peace operations theory?".** International Peacekeeping, 2004, p. 18.
[2] -David CHANDLER, **Op. cit.** p.149.
[3]- **Idem.**
[4] - Constanze SCHELLHAAS, SEEGERS Annette, **Op. cit**. pp. 09-10.

الدخول في قطاع الإقتصاد غير الرسمي المتزعزع والمجرم في بعض الأحيان، يشير إلى أنه لا يمكن فهم ذلك إلا بالرجوع إلى قوى نيوليبرالية أوسع في الإقتصاد العالمي، التي تسيطر على نحو متزايد وبشكل ضار على الحياة الإجتماعية.[1]

يدرك هذا النهج أن طرق التح رير الاقتصادي لا تكون متقاربة على الإطلاق، وأن الشعوب الخارجة من النزاعات لها الحق في إختيار مدى إندماجها وكيفية دمجها في الإقتصاد العالمي ، وبالرغم من إعترافهم بوجود قدر من التعددية في مشروع بناء السلام، لكن القوى الغربية هي التي تسيطر على جدول الأعمال ، وهم مقتنعين بأن الهيمنة الغربية مادية بعمق حتى الآن خبيثة وغير قابلة للمساءلة.

2- النقد الهيكلي فوكوي:

ينتقد النهج الهيكلي الفوكوي* "السلام الليبرالي" ليس على أساس سياساته التدخلية الليبرالية في حد ذاتها ، بقدر ما تتعلق بالمصالح الكامنة وراء هذه السياسات: حيث تفهم على أنه ا إدامة إحتياجات ومصالح النيوليبراليين الاقتصادية والسياسية في الغرب.

عزز كل من مايكل ديلون "Michael Dillon" و جوليان ريد "j.Reid" الإدعاءات القائلة بأن المشكلة الرئيسية للتدخل هي طبيعته الليبرالية في تأكيدهما أننا نشهد حملة ليبرالية إلى السيطرة وتنظيم عالم ما بعد الإستعمار نيابة عن النيوليبرالية أو السلطة السياسية الحيوية **؛ بحيث تسعى إلى "عولمة القوة الداخلية للمجتمع المدني وإستخدامها كآليات في الحرب ضد جميع الأشكال الثقافية الأخرى". يميل هذا النهج إلى رؤية خطاب السلام الليبرالي بإعتباره إيديولوجي نمطي وذكي، بحجة أن لغة الحرية والأسواق والديمقراطية هي مجرد تمثيل لمصلحة الغرب الذاتية، التي لديها القليل من الإهتمام الحقيقي بأمن وحريات المجتمعات التي تدخلت فيها.[2]

قام مارك دوفيلد بدور رائد في هذا النهج في كتابه لعام 2001 " الحكم العالمي والحروب الجديدة "؛ حيث جادل بأن مشروع السلام الليبرالي يعكس أجندة تطورية جذرية للتحول الاجتماعي ، بهدف "تحويل المجتمعات المختلة وظيفيا والمتأثرة بالحرب التي تصادفها على حدودها إلى تعاونيات وتمثيلي ات وخاصة كيانات مستقرة ". إستلزم هذا

[1] - Michael PUGH, **Towards life welfare, New perspectives on liberal peacebuilding.** United Nations University Press, 2009. pp. 81-82.

* نسبة إلى ميشال فوكو.

** السياسة الحيوية (biopolitics) بالنسبة لفوكو، تشير إلى ممارسات وصلاحيات شبكة السلطة التي تدير تخصصات الجسد والسكان. إنها منطقة لقاء بين السلطة ومجالات الحياة. الذي يتحقق بشكل كامل في عصر معين: عصر الانتشار الكامل والشامل للرأسمالية.

[2] -Michael DILLON and Julian REID, **The Liberal Way of War: Killing to Make Life**. London, Routledge, 2009, p. 20.

التدخل الليبرالي التحولي تطرف كل من خطاب التنمية والأمن، وإعطاء المؤسسات الخارجية للحكم العالمي تفويضات جديدة من أجل "تحويل توازن القوى بين المجموعات وحتى لتغيير المواقف والمعتقدات." [1]

يتوسع دوفيلد في هذا المجال كإطار لإسقاط المصالح الليبرالية في تثبيت "مناطق النزاع" من خلال إستخدام مفهوم فوكو للسياسة البيولوجية، حيث يُفهم التدخل على أنه إنقاذ الآخر أو تطويره أو تأمينه، وفي نفس الوقت إضفاء الشرعية على الرقابة التنظيمية الخارجية وتوسيع نطاقها.

يجادل دوفيلد أيضا بأنه من أجل تحقيق الإستقرار للنظام الإقتصادي الليبرالي الجديد، تتكرر الإنقسامات بين العالم "المتقدم" والعالم "غير المتطور" من خلال سياسات الإحتواء مثل التنمية "المستدامة" و "المجتمعية".

يشرح دوفيلد أن نقد جهود السلام يمثل سياسة جديدة لإحتواء الفقر، والذي يفترض أن الجنوب أو العالم الثالث – الذي يتم تجاهله عادة من قِبل القوى الغربية – يصبح ذا صلة عندما يتم إحتضانه هناك (بسبب جريمة التخلف والإرهاب) الذي يهدد الإستقرار الدولي ، يجب إحتواء عواقب الفقر إما في شكل السيطرة الدولية على الشغب أو توفير الحد الأدنى من الرفاهية الدولية لمنع الجماهير الفقيرة والجائعة في الجنوب من الفرار نحو دول الشمال الثرية، وبالتالي فإن بناء السلام لا يهدف إلى إحتواء الفقر، ويضيف أنه لا يمكن التغلب على مشكلة العلاقات المهيمنة بين السلطة والمعرفة، مما يجعل أي تصور لمثل التنمية أو الديمقراطية يحتمل أن تكون قمعية. [2]

3– النقد المختلط:

هذا النقد يستمد منهج النظرية النقدية والأمن الانساني، وهو مثل النهج الأول يسلط الضوء على أن سياسات "السلام الليبرالي" ينبغي إعتبارها سياسية وقائمة على السلطة، وليس كحلول تقنية بحتة. ويركز بدرجة أكبر حول الإفتراضات المقدمة حول الإطار السياسي والمؤسسي والأشكال الوضعية والعقلانية للمعرفة الغربية، وبدرجة أقل على الإفتراضات حول علاقات السوق و تأمين إحتياجات القوى الليبرالية الجديدة.

يعد أوليفر ريتشموند Oliver p. Richmond من أبرز منتقدي هذا النهج، ومرجعية للباحثين في مجال بناء السلام، حيث قدم نقدا في الأطر المعرفية لبناء السلام، حيث يفترض أن بعض الأسئلة المهمة تنشأ من المكونات المختلفة للسلام الليبرالي والتي تتمثل في:

- ✓ سلام المنتصر: لقد تطور من الحجة الواقعية القديمة القائلة بأن السلام القائم على النصر العسكري، وعلى هيمنة المنتصر على السلام من المرجح أن يبقى في أشكاله القصوى ضمن أطروحة السلام الليبرالي.

[1] - See Mark DUFFIELD. **Global governance and the new wars: The merging of development and security**. *Zed Books Ltd*, 2014.
[2] - **Idem**.

- ✓ السلام المؤسسي: يرتكز على المحاولات المثالية والليبرالية الدولية والليبرالية المؤسسية لترسيخ الدول في سياق معياري وقانوني تتفق فيه الدول من جانب متعدد الأطراف على كيفية التصرف وكيفية تطبيق أو تحديد سلوكهم.
- ✓ السلام الدستوري: يرتكز على الحجة الكانطية بأن السلام يرتكز على الديمقراطية، ا لتجارة الحرة، ومجموعة من القيم العالمية التي تنبع من فكرة أن الأفراد هم غاية في حد ذاتها، وليس وسيلة لتحقيق غاية.
- ✓ السلام المدني: هذا شيء نادر في التفكير في السلام لأنه يتطلب وكالة فردية بدلا من الدولة، يستمد السلام المدني من ظواهر العمل المباشر، مناصرة وتعبئة المواطنين، وتحقيق أو الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية والقيم، والتي تمتد حتى نهاية تجارة الرقيق إلى إشراك المجتمع المدني في العلاقات الدولية وصنع السياسة العالمية اليوم، وهي مستمدة من التفكير الليبرالي حول الفردية والحقوق. [1]

يرى ريتشموند أن هذه الجوانب من السلام الليبرالي متناقضة ومتكاملة، ويأتي كل منها بأمتعة فكرية وتجريبية معينة؛ يتضح إطار سلام المنتصر في الإفراط في التوسع الإقليمي والإستراتيجي، الجشع، وعدم القدرة على التحكم في الموضوعات الجامحة على الرغم من صفاته الفرضية.

غالبا ما يحجب خطاب السلام المدني بسبب الثقل الساحق للخطابات الرسمية، على الرغم من أن الدافع وراء ذلك هو المطالبة بتعزيز الأمن الإنساني والعدالة الإجتماعية، الذي يلوم الدولة على الحرب أو الدول الليبرالية لمصلحتها الذاتية.

فيما يخضع خطاب السلام المؤسسي للعديد من الأصوات والقضايا المتنافرة وضخامة مشروعه النظامي، الذي يتطلب موافقة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، الذي قام بوضعه وتنفيذه نظام الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الدولية، في الحكم المتعدد الأطراف في بيئة دولية تحمي سيادة كأولوية بالأساس.

[1] - Oliver p. RICHMOND, **The problem of peace: understanding the 'liberal peace'**. **Op. cit.** p. 291.

السلام الدستوري هو تحد لأولئك الذين يرفضون تقاسم السلطة في المواقف الدستورية المحلية، ولا يثقون فعليا في الهياكل القانونية المحلية التي قد تحظر أنشطتهم؛ إنه يكافح من أجل التغلب على الثنائيات البسيطة التي يعتمد عليها وذلك يعتمد على الداخل أو الخارج وهوية الصديق أو العدو. [1]

تنشأ بعض الأسئلة المهمة من هذه المكونات المختلفة للسلام الليبرالي والمشاكل التي تثيرها:

- ✓ كيف يتحرر المرء من دون هيمنة، دون أن يتجاهل الإختلاف ودون معرفة ذهن الآخر؟
- ✓ كيف تتداخل هذه الخطابات المختلفة دون التنافس أو الهيمنة أو الإنكار؟
- ✓ كيف يمكن لمن يعرف السلام التحدث إلى من لا يعرفه؟ وكيف يمكن تحقيقه؟

إن حقيقة أن السلام نادرا ما يتم تصوره وتحديده بشكل علني وواضح في كثير من الخطابات الدولية بخلاف مفهومه السلبي، يجادل أيضا ريشموند أ ن الإصلاح المتوقع للحكم يستلزم إستراتيجية تواصلية تعتمد على صلاحيتها وشرعيتها مع متلقيها على المستويين الإجتماعي وعلى مستوى الدولة؛ والذي لا يمكن أن يتحقق دون موارد كبيرة. فغالبا ما يكون تخصيص هذه الموارد والقدرة على القيام بذلك والسيطرة عليها، موقعا جديدا للسلطة في مجتمعات ما بعد النزاع، على الرغم من أو بسبب الإدعاءات التحررية للسلام الليبرالي والإبتعاد عن الإفتراض الدائم بأن السلام شكل مثالي. [2]

أما أليكس بيلامي "Alex Bellamy" فيرى أن الإهتمام الرئيسي هو التركيز على إشكالية إعادة بناء أشكال الدولة الواستفالية. [3] أما بالنسبة لأوليفر ريتشموند ينصب التركيز على الإفتراضات الليبرالية للمجتمع السياسي "المفترض"في أطروحة "السلام الليبرالي"، الذي يميل إلى تجاهل الإهتمامات المحلية الحيوية للهوية والثقافة.

تأخذ بعين الإعتبار المخاوف المتعلقة بإضفاء الطابع العالمي على الإفتراضات الليبرالية الغربية ، وتشير هذه الأطر النقدية الأكثر م وضوعية أو البناءة للنقد إلى أن أطر السلام الليبرالي ا لم تصورة من قبل القوى الغربية، يمكن تحديها بنجاح من خلال مناهج أخرى أكثر انعكاسا تحرريا أو تصاعديا، من الأسفل إلى الأعلى للسلام الليبرالي؛ مما يشير إلى أنه لا يوجد بالضرورة صدام مصالح بين المتدخلين.

[1] - Oliver p. Richmond, **The problem of peace: understanding the 'liberal peace'. Op. cit.** p. 292.
[2] - **Ibid.** pp. 293-297.
[3]- Alex J. BELLAMY, **Op. cit.** pp. 36-37.

قد يجادل بعض المعلقين من داخل هذا المنظور بأن السياسيين الغربيين المنتخبين يمكنهم إتباع سياسات بديلة من خلال بناء مصالحهم بطريقة أكثر إستنارة؛ على سبيل المثال من خلال إتباع سياسات أكثر توجها نحو الأمن الإنساني، والتي يمكن تصورها على أنها في المصلحة الذاتية الغربية، في عالم معولم ومترابط ، أو أن الفواعل غير دولاتية قد تكون قادرة على التدخل بطرق أكثر توازنا وتعاطفا مع من هم على الأرض.

إن هذا النهج لنقد السلام الليبرالي يدل على عدم الثقة في الإفتراضات الليبرالية الكلاسيكية حول السلوك الإنساني، والمؤسسات السياسية والإجتماعية الإقتصادية اللازمة للإزدهار البشري . والمسألة الأكاديمية والسياسية الرئيسية للنزاع هي ما إذا كان خطاب السلام الليبرالي قابل للتغيير في السياسة، حيث يتم تسليط الضوء على الإفتقار إلى الإعتقاد التحويلي من خلال أحد الإهتمامات الرئيسية لمنتقدي سياسة السلام الليبرالي – التركيز على بناء مؤسسات الدولة والتدخل لبناء مجتمعات مدنية.[1]

إن التركيز على الحلول المؤسسية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي لمشاكل النزاع، والإنتقال يدل على تضييق التطلعات من تحويل المجتمع إلى مجرد تنظيمه أو إدارته وهذا بعيد جدا عن وعد التحول الليبرالي وخطاب المجتمعات "المحررة" إقتصاديا وسياسيا.[2]

في الواقع فإن إجماع الرأي على مخاطر الديمقراطية، هو الذي استنبط التركيز على حقوق الإنسان والحكم الرشيد. فبالنسبة للسياسة والمنتقدين الهيكليين اللسلام الليبرالي، غالبا ما يتم النظر في أطر الحقوق الليبرالية أنها إشكالية من حيث مخاطر الإقصاء والتطرف.

إن مناهج السلام "غير الليبرالية" الحالية لا تدافع عن تصدير الديمقراطية – أي تحرير المجال السياسي على أساس دعم الحكم الذاتي الشعبي – في هذه الأطر، فيكون إجراء الإنتخابات بمثابة فحص للسكان وسلوك المرشحين الإنتخابيين، بدلا من كونه عملية للحكم على السياسة أو بناءها ، والتي يفترض أنها تحتاج إلى أطر خارجية أو دولية لإنتاجها.

التركيز على المؤسسية لا ينبع من نقد لبرامج السلام الليبرالية ، ففيما يتعلق بأوروبا الوسطى والشرقية تم التأكيد بإنتظام على أن الناس و الممثلون المنتخبون لم يكونوا مستعدين للحرية وأن الأمر سيستغرق عدة أجيال قبل أن يقال إن الديمقراطية كانت موحدة.

[1] - David CHANDLER, **Op. cit.** p. 151.
[2]- **Ibid.** p. 153.

يبدو أن النتائج المحدودة تثبت أن عملية تدويل حوكمة الدول غير الغربية، من خلال عملية "بناء مؤسسات الدولة"، قد أسفرت بشكل متزايد عن دول ليس لها صلة تذكر بمجتمعاتها، وحيثما كانت العملية السياسية الرسمية مهمشة بشكل متزايد من الناحية العملية، قد يكون المنتقدون الراديكاليون للسلام الليبرالي على حق في القول بأن سياسات التدخل الخارجية – التي تعمل على المستوى الرسمي لتصدير حقوق الإنسان، وسيادة القانون وآليات الحكم الرشيد – تهمش أهل هذه المجتمعات.

من الممكن تماما القول بأن الآليات الخارجية للمشاركة الدولية تتجاهل السياق الإقتصادي والإجتماعي لهذه المجتمعات، وترتاح إلى الدول غير الغربية التي تدفع تلبية متطلبات الجهات المانحة والمؤسسية الخارجية ، دون التأكيد على أن هذه الجهات الخارجية تحاول تحويل هذه الدول إلى ديمقراطيات ليبرالية واستفالية.

عندما يصبح هذا الخطاب النقدي مشكلة، فإن الثقة التي يؤكد أنصارها أن أسباب فشل هذه السياسات يمكن أن تكون في ليبرالية المتدخلين أو عدم الليبرالية في موضوعات التدخل ، ولكن المعرفة المحدودة للمتدخلين الليبراليين؛ البديل ليس هو التحول الإجتماعي التحرري، ولكن من البحث الفكري الأصلي المجهول speculative and passive search البحث عن أشكال مختلفة أو غير ليبرالية من أشكال المعرفة والإدراك.[1]

يظهر هذا بوضوح في الإستنتاجات التي توصل إليها دوفيلد وريتشموند وآخرون، ويسلط الضوء على عدم وجود بديل حاسم مضمن في هذه الأساليب.

إن منتقدي السلام الليبرالي الأكثر تحفظا ظاهريا، والموجهين إلى حد كبير إلى مجال صنع السياسة، لديهم أهداف سياسية أكثر وضوحا في نقدهم للسلام الليبرالي ، فهو ليس خطابا عن العولمة والتحول الليبراليين ، بل هو خطاب عن الإحتمالات المقيدة، حيث يتم تجويف الديمقراطية والتنمية وتصبح، بدلا من تجسيد إمكانيات الموضوع البشري المستقل، آليات للتحكم والنظام. حيث تقلل المؤسسات من القانون إلى قانون إداري، والسياسة إلى إتخاذ القرارات التكنوقراطية، والحقوق الديمقراطية والمدنية لأولئك الذين يدعمونهم بدلا من المواطن، يستبدل المواطن بالمجتمع المدني، ووعد الحداثة الرأسمالية بالحد من الفقر المؤيد للفقراء . إن تصور هذا الإنعكاس للإفتراضات والأنطولوجيا الليبرالية الأساسية كـ "ليبرالية" سيكون جعل الكلمة لا معنى لها في نفس الوقت مثل المطالبة بتشارك كل شيء في التفكير المفترض والمخاطر التي ينطوي عليها نقد الليبرالية.[2]

[1] - Constanze SCHELLHAAS, SEEGERS, Annette. **Op. cit**. p. 12.
[2] -David CHANDLER, **Op. cit**, p. 154.

المبحث الثالث: نقد في ممارسات بناء السلام الليبرالي

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة زيادة في فاعلية أدوار مختلف فواعل المجتمع الدولي في إطار ترتيبات بناء السلام الليبرالي في مجتمعات ما بعد النزاع؛ حيث إضطلعت بالعديد من الوظائف على غرار حماية حقوق الإنسان، توفير الرعاية الصحية، مواجهة مخاطر الكوارث، المساعدة الإنتخابية، تمكين الشباب والنساء، تحقيق التنمية والنهوض بالأقاليم التي تعاني من مخلفات النزاع، ...إلخ.

غير أن الممارسة التطبيقية لمختلف فواعل بناء السلام الليبرالي الدولية والمحلية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية في بناء السلام، في بيئات ما بعد النزاع، فقد تعرضت لإنتقادات واسعة مست فواعل ومجالات بناء السلام الليبرالي، ومدى نجاعة وفاعلية تلك الترتيبات من تحقيق الأهداف المرجوة. ففي حين أن التطبيق العملي لبناء السلام يتم مناقشته من قبل الأكاديميين وصناع السياسات والأفراد بعد إنتهاء النزاع، تستمر المجتمعات في النضال في سياقاتها اليومية البعيدة.[1]

ينزح المانحين الدوليين في الفترة التي تلي النزاع مباشرة إلى الإنتقال مباشرة بإتجاه تقوية قدرات الدولة على تأكيد سيطرتها والحفاظ على السلطة، وهنا قد تتحول الأموال مباشرة من المجتمع المدني إلى الحكومة، وإلى تهميش المجتمع المدني في الوقت الذي تكون فيه الدولة في أمس الحاجة إلى قدراته وخبراته في بناء السلام وإعادة الإعمار.[2]

تتعرض المنظمات الدولية غير الحكومية لإنتقادات شديدة بسبب ميزانيتها الكبيرة القادمة من مصادر متعددة كمنح وهبات وتبرعات سواء من حكومات، مؤسسات، شركات، أو أفراد من أجل مشروعات محددة أغلبها مرتبط بمصير الناس، سواء للإغاثة نتيجة النزاعات والكوارث، أو المساهمة في تمنية بعض الأقاليم. وتتهم هذه المنظمات بأنها تنفذ مصالح المانحين والدول الكبرى والذي يؤدي إلى تسييس المعونة. ويعتمد نموذج تمويل العديد من المنظمات بشكل كبير على المساعدة الرسمية للتنمية، وهو ما يطعن في مصداقية المساءلة التي تعتمدها المنظمات لفضح الإنتهاكات الإنسانية والتنموية.

إضافة إلى إدعاء تلك المنظمات أنها معادية للعولمة الليبرالية، في حين أنها تنفذ مشاريع سياسية وإقتصادية وتنموية بنظرة ليبرالية. وتهمل في كثير من الحالات النظم التقليدية والخصائص المحلية للمجتمعات التي تنشط فيها؛ حيث يرى منتقدوها أنها تشكل غزو ثقافي من خلال المشاريع الإجتماعية والتعليمية الغربية في الدول المستفيدة. كما

[1]- Oliver p. Richmond, **palgrave advances in peacebuilding: critical developments and approaches.Op. cit.** P. 2.
[2]- Lisser JORGEN, **Politics of Altrwism- a study of the political Behavior of Voluntary Development Agencies. Op. cit.** p .44.

تتخلى بعض المنظمات عن قيمها الإنسانية في التحيز في تقديم المعونات، وإغاثة المتضررين لإعتبارات دينية، ثقافية وسياسية ما يفقدها المصداقية والحياد.[1]

من الواضح أن خطاب السلام الليبرالي يركز على الديمقراطية الدستورية، حقوق الإنسان، والتطور النيوليبرالي، فضلا عن السلام المدني، وهذا يوفر الإطار العام الذي يمكن من خلاله تحقيق السلام الليبرالي. لكن في الممارسة العملية، أدت العمليات إلى خلق دول ضعيفة للغاية، ومؤسسات ومجتمعات مدنية شابتها البطالة، ونقص التنمية، وأشكال القومية، وكثيرا ما كان التضييق من التحول من حالة ما قبل التدخل.

في ظل هذه الظروف، غالبا ما يكون الإفتقار إلى الثقة في نظام الحكم الجديد، وفي الاقتصاد، من المشكلات الرئيسية، فضلا عن الإشتباه في نواياه الدولية والجهات الفاعلة المحلية. فعلى سبيل المثال: في جميع أنحاء البلقان، هناك إشتباه في النوايا الدولية من السياسيين المحليين، فضلا عن عدم الثقة في الدستور، وبقاء الدول التي يجري تشكيلها في مشاكل كبيرة المتعلقة مثلا بالبطالة والإنقسامات العرقية.[2]

لقد أوجد بناء السلام الليبرالي النموذج المحافظ بدلا من ذلك، كما يمكن رؤيته في سياق أفغانستان والعراق. فإذا كان السلام الليبرالي صحيحا، فمن الواضح أن هذا يطرح السؤال حول أي شكل من أشكال السلام الليبرالي؟ من الواضح في الوقت نفسه أن الإصدارات المحافظة قد تكون لها بعض الشرعية في مرحلة إنتقالية غير ليبرالية، ومن المحتمل أن يوفر التخرج الأرثوذكسي طموحا طويل الأمد على الأقل. يبدو أن تطور التفكير حول السلام يظهر أنه مفهوم غير مستقر.[3]

إن السلام الليبرالي يفهم عموما أنه محدود جغرافيا، ويتم إضفاء الشرعية على إستخدام القوة من أجل غاياته، ويفهم التداخل في التهديدات. فكل من أعمال بناء السلام هي بالتالي أعمال هيمنة تعتمد عليها المأسسة الدولية، والحوكمة، والأنظمة، وخطابات التهديد المسيطرة الموجودة في النظام الدولي تعتبر من مشاكل السلام.[4]

ومع ذلك، هل السلام الديمقراطي في مجتمعات ما بعد النزاع أكثر بكثير من مجرد بناء إفتراضي من قبل الغرباء لإستهداف جماهيرهم؟ وبالطبع، تم تحقيق الكثير في مناطق النزاع من قبل وكلاء توافق الآراء بشأن بناء السلام، ولكن

[1]- Oliver P. Richmond, **The problem of peace: understanding the 'liberal peace'. Op. cit**. p. 306.
[2]- **Idem.**
[3]- **Ibid** .p. 307.
[4]- **Idem.**

هذه الإنجازات تقاس أساسا بأطرها ومعاييرها الخاصة. من الواضح أيضا أن تمثيل الدوليين لإنجازاتهم غالبا ما يكون منحرفا لمصالحهم. يبدو أن السلام الذي يتم بناؤه في مختلف مناطق النزاع المعاصر حول العالم مختلف تماما عن نظريات المجتمعات المحلية، والحكومات، والإقتصادات، والمسؤولين.

1- نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي في كوسوفو:

تفاقم النزاع في إقليم كوسوفو بعد عمليات التطهير العرقي من قبل الحكومة الصربية منذ سنة 1996، إضافة إلى تطبيق سياسات التمييز ضد ألبان كوسوفو سنة 1997؛ وهذا ما أدى إلى تعثر مسار بناء السلام في الإقليم، وقد تعرض لمجموعة من الإنتقادات على المستوى الممارساتي.

حسب رونالد باريس فإنه رغم التقدم الكبير الذي أحرزه بناة السلام في كوسوفو غير أنه تقلص بسبب عدم رغبتهم الواضحة في تبني إستراتيجية أكثر إكتمالا. ففي بداية العملية على وجه الخصوص، كان المسؤولون الدوليون مترددين في تأكيد سلطاتهم على الشؤون السياسية والقضائية للمقاطعة، مما زاد من صعوبة إنهاء العنف والإنتقام للهجمات ضد أقلية السكان من الإثنيات الصربية، التعايش السلمي بين الطائفتين الصربية والألبانية، لإزالة الجماعات المتطرفة والأفراد من مناصب المسؤولية، وإنشاء إدارة دولية محايدة وفعالة على الإقليم.

وفي الفترة التي تلت إنتهاء العمليات العسكرية اليوغوسلافية في كوسوفو كانت مليئة بالهجمات الإنتقامية على المدنيين الصرب التي إرتكبتها عناصر متطرفة في جيش تحرير كوسوفو، الذين خافوا المعتدلين الألبان ومددوا سيطرتهم على إقتصاد السوق السوداء المتفشي الذي ينقل المخدرات إلى أوروبا الغربية، والذين بدأوا أيضا بتأسيس حكوماتهم المحلية الخاصة في إنتهاك لإتفاق السلام ؛ وبهذا ظلت العلاقات بين الطائفة الصربية المتبقية والأغلبية الألبانية متوترة وعنيفة.

كان بناة السلام يترددون في البداية في قمع العنف وإزالة الأعمال غير القانونية خوفا من أن ي نظر إليها على أنها إستعمارية. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب طرد هذه الهيئات والتي أعاقت الجهود الرامية إلى إرساء سيادة القانون وحقوق الإنسان. وبحلول منتصف عام 2002، ظلت الهياكل السياسية غير القانونية قائمة لا سيما داخل الأجزاء الصربية من كوسوفو بهدف منع البعثة من ممارسة سلطتها الحاكمة في جميع أنحاء المقاطعة.[1]

ساهمت منظمات المجتمع المدني في تعبئة النزاع في يوغوسلافيا وتأجيجه بدلا من العمل على إرساء ترتيبات بناء السلام؛ فقد تمكن المتعصبون في الحكومات والبرلمانات من إعتماد الفاعلين من المجتمع المدني كالقيادات الدينية والجامعات لتأجيج النزاعات والدعاية للإنفصال والتقسيم. فالمجتمع المدني إذا لا يملك بالضرورة لا يملك طاقة كامنة تحررية في الدول التي تشهد عملية إنتقال من النزاع إلى السلام.[2]

[1]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** p. 115.
[2]- Jason FRANKS and Oliver P. RICHMOND, **Coopting liberal peace-building: Untying the gordian knot in Kosovo.** *Cooperation and Conflict*, 2008, vol. 43, No 1, p. 91.

إقتصر دور الجمعية العامة في ما يخص بناء السلام في كوسوفو على الجانب الإستشاري فقط، دون وجود صلاحيات ذات طابع إلزامي؛ فرغم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة إلا أن الإعتماد عليها وتطبيقها واقعيا بقي أمر نسبي. خاصة في ظل الممارسات الملحوظة من تهميش وعدم إلتزام، ولذلك كان من الضروري توفر أطر قانونية ومؤسسية مدعمة لهذه القرارات.

في دراسة لمعهد كوسوفو لأبحاث السياسات يجادل المؤلفون، بشكل عام أنه تم قبول بعثة الأمم المتحدة من قبل سكان كوسوفو للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولكنهم لم يشعروا بها قط ، الذين إعتبروها سياسية وسرية وغير مسؤولة أمام المجتمع المحلي بأي شكل من الأشكال.

فقبل الوضع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تعطي الأولوية للتقدم في تحقيق المعايير الأوروبية للحكم بشأن القرارات المتعلقة بالسيادة، يعكس التركيز الجدير بالثناء على الأسباب الجذرية للنزاع، ولكن في بعض الحالات تم استخدامه لتضييق النقاش حول هذه القضية الحيوية. و إعتبرت الوكالات الدولية التي أجريت مقابلات معها لهذه المراجعة أن البيئة الناتجة عن عدم اليقين بشأن المستقبل هي إحدى العقبات الرئيسية أمام بناء السلام في كوسوفو، وحتى أن هناك خوفا من أنه بدون تسوية نهائية للقضية قد يتجدد النزاع في المستقبل. ففي عام 2003 أدى الحوار المباشر الذي أجرته الدفعة المتحددة من قبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والجهات الفاعلة الدولية الأخرى بين بريشتينا وبلغراد إلى زيادة كبيرة في درجة المقاطعة ، وساهمت في زيادة العنف بدوافع عرقية.[1]

وبقدر ما ساهم الوجود الأممي في كوسوفو في تجاوز النزاع وتعزيز الأمن والإستقرار في الإقليم، إلا أن إستمرارية وجود البعثة الأممية للإدارة المؤقتة في كوسوفو يؤكد على عدم قدرة كوسوفو على تجاوز النزاع بصفة مطلقة، إما تخوفا من الإنزلاق مجددا للنزاع نظرا للمعرفة المسبقة بعدم تحقق الأهداف، أو الرغبة في وضع كوسوفو تحت السيطرة الخارجية بالحفاظ على القوات الأممية في الإقليم.

2-نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي في سيراليون:

في محاولة للإجابة على السؤال حول ما إذا كانت إستراتيجيات بنا ء السلام الدولية للتحرير السياسي والإقتصادي يمكن أن تعيد خلق النزاعات الداخلية، يقدم رولاند باريس في كتابه: "At war's end: building peace after civil conflict" نقدا لجميع عمليات بناء السلام الرئيسية الأربع عشرة تحت مظلة الأمم المتحدة بين 1989 و 1999. حيث تشترك عمليات السلام هذه في الإفتراض الأساسي ، المتمثل في التحول الفوري إلى ديمقراطيات السوق الليبرالية الخارجة من النزاع العنيف.

[1]- Jason FRANKS and Oliver P. RICHMOND, **Coopting liberal peace-building: Untying the gordian knot in Kosovo. Op. cit.** p. 91.

يلاحظ باريس أن هذه الحالات التي درسها أسفرت عن نتائج مختلطة. فعلى سبيل المثال؛ أدت إنتخابات ما بعد النزاع في رواندا عام 1994 وأنغولا عام 1992 إلى تجدد النزاع، وفي حالة السياسات الإقتصادية الليبرالية في نيكاراغوا وغواتيمالا والسلفادور عززت المساواة الإجتماعية والإقتصادية من المساهمة في العنف في البلدان الثلاثة.

في معظم هذه الحالات، كان لعملية التحرير السياسي أو الإقتصادي أو كليهما آثار ضارة ومزعزعة للإستقرار ، ويخلص باريس إلى أن التحرير السريع ساعد في إشعال العنف العلني أو ساهم في إعادة تهيئة الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي تسببت في العنف في العديد من البلدان التي إستضافت بعثات الأمم المتحدة، مما أثار تساؤلات حول مدى موثوقية إستراتيجية تحرير السلام الحالية.[1]

فشل بناء السلام الليبرالي في معالجة الجوانب الإيجابية للسلام بشكل كاف ، في العديد من مجتمعات ما بعد النزاع، مثل الرفاه والعدالة الإجتماعية. حيث لا يزال الظلم الإقتصادي والإجتماعي والفقر والفساد والمحسوبية والبطالة يعاني منها الكثير في إفريقيا بعد إنتهاء النزاع في تلك البيئات، كما في حالة سيراليون مثلا؛ حيث أصبح غالبية السكان تشعر بخيبة أمل بشكل متزايد لأن السلام الليبرالي الذي يتدفق من الأعلى إلى الأسفل لم تصل إليهم بعد.[2]

يلاحظ كاستانيدا "Castaneda" أن السياسات الإقتصادية للسلام الليبرالي تفضل الأمن الإقتصادي الكلي على الإجتماعي، وهذا يعتمد على إفتراض أن السلام سوف يتدفق من الإقتصاد الكلي * إلى المجال الإجتماعي مما يؤدي إلى سلام هش.

وبينما نعترف بأن الإستقرار الهش لسيراليون هو إرث الحرب الأهلية، فإنها تجادل أيضا بأنها نتاج مبادرة بناء السلام بعد إنتهاء النزاع التي تركز على السلام الهش وتفشل في إيلاء إهتمام أكبر للرعاية الإجتماعية. وهذا ما يجعل من الصعب على السلام الليبرالي إقامة سلام مستدام في بيئات ما بعد ال نزاع في إفريقيا، حيث يمثل الفقر والإستبعاد والتهميش وعدم كفاية الوصول إلى العدالة الإجتماعية مشاكل كبيرة.

[1]- Roland PARIS, **At war's end: building peace after civil conflict. Op. cit.** pp. 154-155.
[2]- Patrick TOM, **Op. cit.** p. 83.

* الإقتصاد الكلي: هو شكل من أشكال السلام يتدفق من الأعلى إلى الأسفل مع التركيز على الأمن ويميل إلى أن يكون غافلا عن المصالح الحالية لمعظم السكان في مجتمعات ما بعد النزاع.

أصبح من المعترف به الآن على نطاق واسع أن بناء السلام الدولي لم يحقق عموما الهدف المقصود المتمثل في مساعدة المجتمعات التي مزقتها النزاعات على التحول من حالات ال نزاع العنيف إلى السلام والتنمية الإقتصادية المستدامة.[1]

عملت المنظمات الدولية في سيراليون على الإضرار أكثر من نفع عمليات بناء السلام والمساهمة في تعقيدها وهشاشتها؛ بمعنى أن الإستراتيجيات غير الكافية حملت عواقب غير مقصودة، وضارة بعملية السلام. وهذا من خلال الدور الجديد الذي تم تبنيه من قبل بناة السلام الدوليين ، فلم يعد ينظر إليها على أنها قادة عملية، فالقرويين المحليين مثل الشباب والأمهات أو زعماء القبائل تعتبر المحركات الرئيسية للسلام في سيراليون ، وبالتالي فإن الجهات الفاعلة الدولية تتراجع وتعمل في الخلف، وكذا تمكين الجهات الفاعلة المحلية من إستخدام مواردها الخاصة والتكيف مع التحديات المحتملة كمقاومة الجهات المحلية للمشاريع والبرامج الدولية في بناء السلام.[2]

فعلى الرغم من الجهود الدولية لبناء مؤسسات دولة فعالة وسلام دائم في البلاد، لا يزال السلام هشا، حيث فشلت حكومتا ما بعد الحرب في سيراليون في التعامل مع سياسات الميراث الجديدة، التي تستخدمها النخب السياسية لترسيخ سلطتها السياسية.

3-نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي في العراق:

يمثل التصدي لإرث الماضي من التحديات الرئيسية لبناء السلام في العراق؛ فالطريق الموصل إلى المصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع لا يتمهد خلال إنشاء البنى وعمليات المشاركة والإنصاف ولم الشمل فحسب، بل ومن خلال إعادة إصلاح الروح الوطنية، وبناء العلاقات والروابط بين المجموعات، والتي بدونها ستظل هذه الهياكل هشة ولا بد من تجنب الإغراء الماثل أمام الطوائف العرقية والدينية ، للجوء إلى الإنتقام لما أصابها من الجرائم التي إرتكبت ضدها في الماضي. ولذلك يجب على المانحين، لدى قيامهم برسم المسار نحو مستقبل يسوده السلام، أن يسعوا جاهدين لتعزيز قيام المصالحة، كوسيلة لإعادة تشكيل العلاقات الإجتماعية، وإعادة بناء البنية التحتية الإنسانية.[3]

كانت الآثار السلبية في مختلف المجالات على المجتمع العراقي دافعا قويا للتدخل بهدف مساعدة العراق في بناء السلام وإعادة إعمارها، وظهرت بذلك الشركات الأمنية الخاصة التي كانت لها ممارسات في فترة الإحتلال الأمريكي في العراق عبر شركة "Black Water"، والتي ساهمت في العديد من عملياتها في دعم المدنيين العراقيين.

---

[1]- Carla, CASTAÑEDA. **How liberal peacebuilding may be failing Sierra Leone.** *Review of African Political Economy*, 2009, vol. 36, No. 120, p. 236.

[2]- Pol BARGUÉS-PEDRENY, **From the Liberal Peace to Pragmatic Peacebuilding to the Reality of Post-conflict Zones.** P. 8.

[3]- معهد السلام الأمريكي، **مرجع سابق**. ص12.

كما تدخلت في العديد من المعارك الميدانية بهدف دعم طرف على حساب طرف أخر، لذلك فإن تدخلات هذه الشركات كانت سلبية وزادت من حدة العنف، لإرتباطها بالإجرام ضد المدنيين أكثر منه ضد العسكريين ، وبذلك فقد شكلت العراق مسرحا لمختلف العمليات الواسعة النطاق لشركات الأمن والشركات العسكرية الخاصة، إلا أن نطاق عملهم يمثل مساحة مشبوهة في القانون، يكون فيها نشاط هذه الشركات دون قيود ولا يخضع لآليات التحكم، ما يجعلها تشكل تهديدا على حياة الشعب العراقي وعلى وحدة وسيادة الدولة العراقية.[1]

وفي ما يخص الج هود الإقليمية كانت تسعى لتعزيز التحول الديمقراطي في العراق عبر دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن آثار الإحتلال الأمريكي قد إمتدت لها، فحالة اللا أمن التي عانت منها العراق جعلت من دول مجلس الخليج العربي منحازة للوجود الأمريكي في المنطقة للحفاظ على أمن الدول، خاصة الكويت التي عملت على إنشاء منطقة محظورة أمام الحركة المدنية ووضع الإمكانات العسكرية واللوجستية في خدمة القوات الأمريكية.[2]

عملت الحكومة العراقية المستقلة وهذا بدعم أممي على وضع برنامج وطني يشمل مختلف المجلات يمكن من خلاله التقدم نحو إعمار العراق، غير أنه واقعيا لم يتم تطبيق الأهداف المسطرة في الفترة التي تلي الإحتلال مباشرة، خاصة ما تعلق بتحقيق تكامل دولي ورؤية مشتركة، وتوفير الإحتياجات الضرورية للمجتمع العراقي.

4- نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي في سيريلانكا:

ساهم التمييز العرقي بين السنهالية والتاميل في سيريلانكا على تغذية النزاع في البلاد، والذي أثر على مسار بناء السلام ؛ فبعد وصول السياسيون من السنهالية إلى السلطة التي تشكل الأغلبية في سيريلانكا، عمل القادة على تطوير السنهالية البوذية المتطرفة، و وفقا لهذا المبدأ تحرم الأقلية التاميلية من أي إمكانية للتعبير الحقيقي ؛ حيث تعمل الديمقراطية كوسيلة لإدامة هيمنة الأغلبية، والتي تتجلى في تدابير تمييزية للدخول إلى الجامعة، والوصول إلى العمل، من خلال إستعمار أراضي التاميل.

وفقا لإتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإن أعمال القتل التي ترتكب بنية القضاء على كل جماعة عرقية أو دينية وطنية كليًا أو جزئيا تعتبر أعمال إبادة جماعية ، حيث تثبت الوقائع بوضوح أن أعمال العنف التي يرتكبها مثيري الشغب السنهاليين على التاميل تعادل الإبادة الجماعية. غير أن الرئيس جاياواردن في أول خطاب

[1]- محمد الصالح جمال، "**دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان.**" *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ع6 ،2018، ص 349.

[2]- أسامة أبو أرشد، **عشر سنوات هزت العالم-عقد على احتلال العراق-2003-2013**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015،ص 259.

له بعد ثلاثة أيام من بدء العنف ضد التاميل، وفي محاولة لإسترضاء الأغلبية السنهالية بدا من الضمني تبرير الفظائع المرتكبة ضد التاميل.

تعتبر سياسة الرئيس جاياواردن النيوليبرالية الجديدة في أواخر سبعينيات القرن العشرين – فتح البلاد للمصالح الأجنبية، وبيع شركات الطاقة والعديد من المرافق للكوريين واليابانيين – السبب الرئيسي لتدهور وضع السكان. كما أن عدم الإستقرار الناجم عن تمرد التاميل أجبر الحكومة على إنفاق مبالغ كبيرة على أعمال الشرطة التي يمكن إستخدامها بشكل أفضل (2 مليون دولار يوميا).[1] إضافة إلى أن الأغلبية من المجندين في الجيش السيريلانكي ينتمون إلى الطائفة البوذية، والذين قاموا بعمليات التمرد في البلاد حيث كان النزاع يتجدد في كل مرة نتيجة عدم القضاء على الأسباب الفعلية للنزاع.

كما خلق التدخل الهندي في جماعات التاميل المتنافسة توترا داخل مجموعات التاميل المتشددة؛ فقد تم تدريب مقاتلي جبهة نمور تحرير تاميل إيلام من قبل أجهزة الإستخبارات الهندية، إلا أنهم يستخدمون إحدى المجموعات لكسر الأخرى، وهذا ما جعل البيئة في سيريلانكا خصبة للإنزلاق للنزاع.[2]

رغم الجهود المختفلة المبذولة من قبل مختلف الفواعل في بناء السلام في هذه الدول، إلا أنه يتم الإنزلاق والعودة للنزاع، وهذا يرجع لعدم القضاء على الأسباب الحقيقية للنزاع؛ إما لعدم قدرة الحكومات المحلية في التحكم في الأوضاع الداخلية لها بسبب إنهيار مؤسسات الدولة، أو لعدم الجدية في التعامل مع هذه القضايا من قبل الفواعل الخارجية وإزدواجية المعايير بهدف تحقيق مصالحها الخاصة.

[1]- René Berthier, **La Question Tamoule Au Sri-Lanka Guerre De Libération Nationale,Ou Guerre De Class?**Sur le sit: http://1libertaire.free.fr/RBerthier52.html. 21.06.2019.

[2]- David RAMPTON, Suthaharan NADARAJAH, **A long view of liberal peace and its crisis. Op. cit.** pp. 450.

إن فشل الجهود الدولية الرامية لبناء السلام في المجتمعات التي مزقتها النزاعات في عدد من حالات التدخل، والتي أدت في الكثير منها إلى تفاقم التوترات المجتمعية أو إعادة إنتاج الظروف التي غذت العنف تاريخي ا في هذه البلدان عن غير قصد، أثار العديد من التساؤلات حول مدى جدوى وفاعلية التدخل الخارجي من أجل بناء السلام.

يجمع المنتقدين على أن أسباب هذا الفشل، يعود إلى أدلجة عمليات بناء السلام وهيمنة النموذج الليبرالي للسلام خطابا وممارسة، بالمقابل نجد الطبيعة غير الليبرالية للمجتمعات التي يتم التدخل فيها، فظاهريا قدمت هذه البعثات المساعدات الفنية للجهات الفاعلة المحلية في البلدان التي مزقتها ال نزاعات، مساعدات تهدف إلى منع تكرار العنف وإقامة سلام مستقر ودائم.

أما في الممارسة العملية فلم تتبنى هذه العمليات أيديولوجية محايدة في إدارة النزاع ؛ فقد روج ت جميعا للنموذج الليبرالي لبناء السلام. ومن المفارقات أن الإستراتيجية ذاتها التي إستخدمها بناء السلام والتي لم تثبت نجاعتها على أرض الواقع، لايزال الترويج لها بالرغم من ثبوت تجدد العنف في العديد من هذه الدول التي تم التدخل فيها.

الفصل الثالث:

الأطروحات

البديلة لبناء

السلام الليبرالي

تشير العديد من الدراسات النقدية إلى أن هيمنة المضامين والممارسات الليبرالية في مجال بناء السلام تتعرض لضغوط شديدة؛ نتيجة لفشلها في الجانب الممارساتي على أرض الواقع في بيئات ما بعد النزاع. معتبرين ان النموذج الليبرالي لبناء السلام في أزمة، إذ لم يعد نموذجا قابلا للتطبيق ، وهذا يرجع إلى فشل العديد من الدول التي أنهكتها النزاعات في الإنتقال الفعال من حالة النزاع إلى حالة الإستقرار والسلام الدائم والمستديم.

هذا ما فتح المجال أمام البحث لبدائل غير ليبرالية ، كمحاولة لنزع الصبغة الليبرالية عن نموذج بناء السلام السائد، وعليه فلا بد من تطبيق نماذج أخرى في تلك المجتمعات، سواء بإجراء إصلاحات داخل المنظور الليبرالي، أو أن الحل يكون خارج المنظور الليبرالي، وهو ما سيتناوله هذا الفصل بالتركيز على: المقاربة النقدية، مقاربة تحويل النزاع، ومقاربة بناء السلام الهجين.

المبحث الأول: المقاربة النقدية

1-التعريف بالنظرية النقدية:

يطلق إسم " Critical Theory" عادة على مجموعة واسعة من المقاربات للسياسة الدولية، التي تتبنى وجهة نظر فلسفية بديلة عما تقدمه نظريات الإتجاه المهين، إذ يمكن القول أنها تلك المقاربات التي تتموقع في الجانب التأملي من النقاش الثالث، أي أنها توجه فكري يضم عدة فئات نظرية كالبنائيين وما بعد الحداثيين والنيوماركسيين والنسويين وآخرين.[1]

ما يجمع كل هذه الفئات هو إهتمامهم بمسالة "البناء الإجتماعي للسياسة الدولية"، وتركيزهم على فكرة تحرير الناس من الدولة الحديثة والنظام الإقتصادي، – لمفهوم معروف لمنظري النقد بإسم "الإنعتاق".[2]

الفكرة تنبع من عمل مؤلفين مثل إيمانويل كانط وكارل ماركس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، طورا أفكارا ثورية مختلفة حول كيفية إعادة ترتيب العالم وتحويله، عبر تحديد الكيفية التي يكون فيها للإنسان دورا في صنع هذا التحويل، بهدف إنعتاقهم من ظروف الهيمنة والقهر في مجتمعاتهم، [3] غير أن مؤسستها في إطار مدرسة فلسفية كان مع مدرسة فرانكفوت في ثلاثينيات القرن الماضي.

أما حديثا فيعد أنطونيو غرامشي[4] وتأثيره على روبرت كوكس ونموذج الإنتاج (الأنماط الإقتصادية التي ينطوي عليها إنتاج السلع والعلاقات الاجتماعية والسياسية التي تنطوي عليها). ومدرسة فرانكفورت[5] – يورغن هابرماس على وجه الخصوص – وتأثير هابرماس على أندرو لينكليتر ونموذج التواصل (أنماط العقلانية التي ينطوي عليها التواصل الإنساني والمبادئ الأخلاقية التي تنطوي عليها).

هناك موضوعان يوحدان هذه الأساليب:

أولا: يستخدم كلاهما الإنعتاق كمبدأ في نقد أو تقييم المجتمع والنظام السياسي العالمي.

---

[1] -Marcos FARIAS FERREIRA," Critical Theory". **Internatinal Relations Theory**. **Op. cit** p. 49.

[2] - **Ibid**. p. 50.

[3]-**Idem**.

[4] – أنطونيو غرامشي: مفكر ايطالي، ساهم في شرح مفهوم الهيمنة،والتي تعني حسبه فرض السيطرة على الأغلبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقات المسيطرة،والهيمنة لا تقوم إلا من خلال الايديولوجية التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات المجتمعية في المجتمعات، وتجعلها أمرا عاديا مقبولا لا يثير التساؤل.

[5] – مدرسة فرانكفورت:مدرسة فلسفية إجتماعية انبثقت عن الماركسية، تطورت في معهد البحوث الإجتماعية بفرانكفوت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، هدفت لتوسيع إطار النقد الماركسي بتركيزها على أثر السلطة على اللاوعي الجماعي و أشكال الهيمنة السياسية في الظواهر الإجتماعية، قدمت نقدا جادا لأسس الحداثة الغربية عبر محاولة تفكيك النموذج العقلاني الغربي.

ثانيا: يكتشف كلاهما إمكانية الإنعتاق في إطار العملية التاريخية، لكنهما يعتبران أنه قد لا يكون حتميا.

تتعلق نماذج إعادة التوزيع والاعتراف بالنضال السياسي المعاصر، بينما تشير صراعات إعادة التوزيع مباشرة إلى الموضوعات الماركسية للنضال الطبقي والتحرر الاجتماعي، فإن صراعات الاعتراف لها علاقة بالتطلعات إلى الحرية والعدالة المرتبطة بالجنس والعرق والاعتراف الوطني. بينما ركز كوكس على صراعات إعادة التوزيع المعاصرة، تحول لينكليتر Linklater إلى مسائل الهوية والمجتمع باعتبارها أكثر أهمية من العلاقات الإقتصادية في السعي للإنعتاق[1]. ما يوحدهما هو السعي للكشف عن كل أنواع المصالح المهيمنة التي تغذي النظام العالمي كخطوة أولى للتغلب على أنظمة الاستبعاد وعدم المساواة العالمية.

إذا تمضي النظرية النقدية إلى نقد الممارسات والمؤسسات القمعية في عالم اليوم، من خلال تعزيز الإنعتاق عبر دعم الأفكار والممارسات التي تلبي مبادئ العدالة الكونية. هذا النوع من النقد لديه البعد التحويلي بمعنى أنه يهدف إلى تغيير المجتمعات الوطنية والعلاقات الدولية والمجتمع العالمي الناشئ، بدءا من الأفكار والممارسات البديلة القائمة في خلفية العملية التاريخية.[2]

2- المقاربة النقدية لبناء السلام الليبرالي:

تنطلق المقاربة النقدية لبناء السلام من وصف نموذج بناء السلام المهيمن الذي يستخدمه المجتمع الدولي والذي يعتمد على أشكال الديمقراطية الليبرالية وبرامج التحرير الإقتصادي النيوليبرالية، كمحاولة للإنعتاق وتحدي للإفتراضات الليبرالية؛ أي التركيز على النماذج الليبرالية الجاهزة بمعزل عن القوى الإجتماعية المحلية.

إذ يرى رواد المقاربة النقدية بأنه بعد عقدين على الأقل من ممارسة بناء السلام حسب هذا النموذج الليبرالي، نموذج معيب وواهم لبناء سلام افتراضي وليس سلام فعال حقيقي، تكشف عنه الإشكالات الكثيرة أثناء الممارسة، أي أن مشروع بناء السلام الليبرالي في حالة من الفوضى إن لم يكن في أزمة.[3]

تم انتقاد بناء السلام الليبرالي نتيجة لاعتماده على لمخطط موحد لا براعي الخصائص التاريخية والثقافية الفريدة التي يتم التعامل معها. وكما يقول ماك جينتي Ginty Mac :"يتم تشغيل السلم الليبرالي بأشكال موحدة للغاية لا تترك مجالا كافيا للنهج البديلة"، ويتبع "نماذج محددة" في تطبيق الإصلاحات، ويعتمد "مسار صيغة" غالبا ما لا يأخذ في الاعتبار الجهات الفاعلة المحلية وتفضيلاتهم ومعارفهم السياقية، ونتيجة لذلك، أعتبر نموذج بناء السلام الليبرالي من

[1]-MARCOS FARIAS FERREIR, **Ibid**. p.50.
[2] **-Idem.**
[3]-David CHANDELER ,**Op.cit**. p151.

نواح كثيرة، قد صمم على نحو أدق كمشروع لبناء الدولة، وليس مشروعا لبناء السلام حسب النقديون، إلى أن نموذج "بناء الدولة" هذا ركز أكثر على مؤسسات ا لأمن والسوق بدلا من معايير الديمقراطية التمثيلية أو حقوق الإنسان.[1]

ويستند بذلك بناء السلام الليبرالي حسب النقديين إلى وجهة نظر تجاه أسباب النزاع على أنها عوامل هيكلية على المستوى الكلي، ولاسيما مؤسسات الدولة المختلة وما يترتب عن ذلك من معضلات انعدام الأمن القائمة على أساس عرقي. والواقع أن النهج ا لأكثر معقولية لتحليل النزاعات ينطوي على النظر في البناء الإجتماعي للن زاع على جميع مستويات المجتمع , خاصة الدور الذي تؤديه المعتقدات الجماعية والروايات العامة والحياة الإجتماعية والثقافية اليومية والممارسات، والتاريخ، وخطابات الن زاع والعوامل الخطابية ا لأخرى، والهياكل التحتية . و هو في الأساس نهج "حل المشاكل" الذي يدرس المعايير أو الهياكل التي يحدث فيها النزاع، ويكتفي بإصلاح المشكلة الفورية دون تحدي الهياكل الفوقية التي تدعم النزاع.[2]

كما يرى النقديون أن بناء السلام الليبرالي استمرار لعمليات تاريخية أطول من ا لامبريالية والاستعمار الجديد و"الغربنة"، و في أن "السلام الليبرالي اتبع الإمبريالية الليبرالية لتأكيد نظام أخلاقي متفوق وإهمال التجارب المحلية للسلم والحكم. وفي الوقت نفسه، تستثنى هذه النسخة من بناء السلام المشاركة المحلية والهوية والقواعد والنظم التقليدية للسلطة والتنظيم الاجتماعي. ويعكس بناء السلام بدال من ذلك الشواغل والأولويات الغربية / الشمالية.

يطرح النقديون بدائل لبناء السلام الليبرالي فيما يعرف بـ"السلام المحلي"،و يمكن تلخيص أهم أفكار المقاربة النقدية في بناء السلام من خلال الانتقادات الموجهة لبناء السلام الليبرالي:

- ✓ إعادة إنتاج أشكال من السلام والحكم تعكس خصوصيات كل مجتمع على حدى وليس توقعات الشمال الليبرالي.
- ✓ السلطة لا يجب أن تكون في يد النخب السياسية والاقتصادية الوطنية أو الدولية منها.
- ✓ منح امتياز للتحرر والتنوع، بدلا من الأمن ومنح السلطة لأولئك الذين هم على استعداد لاستخدام الإكراه.
- ✓ التعامل مع الأسباب الهيكلية للنزاع بدلا من الاستجابة لمظاهر النزاع فقط؟

[1] - David CHANDELER ,**Op.cit**. p151
[2] - Constanze SCHELLHAAS, Annette SEEGERS, ,**Op.cit.**p13.

- ✓ ضرورة مراعاة التفضيلات الثقافية المحلية، والعمل على تغيير علاقات القوة الأساسية داخل المجتمع (بين الجنسين والطبقات ومجموعات الهوية).[1]

بحيث يؤكدون على الحاجة إلى رؤية بناء السلام باعتباره بناء جماعي، يتطور من خلال التفاعل المعقد بين الدولة والمجتمع المحلي وباقي القوى الاجتماعية – القوى في المجالات الاقتصادية والثقافية والقيمية– هدفه هو الإنتباه إلى مجموعة من المجالات حيث التغيير مطلوب في السياسات والاستراتجيات الدولية المتبعة.

كما حاول بعض النقديون إدخال وحدات معرفية جديدة لحقل بناء السلام، كالنسويين وإدراجهم للجندر كوحدة تحليل للنزاعات،ودفاعهم عن دور المرأة في عمليات بناء السلام كونها المتضرر الأكبر من النزاعات، بالإضافة إلى ما يعرف بالمقاربات الايجابية لبناء السلام، التي ترتكز على فكرة أن السلام يبنى في العقول قبل الأيدي ، قصد خلق ثقافة التعايش الخلاق داخل المجتمع. عبر الفن والموسيقى وتعابير الرقص الفولكلوري، أي الاهتمام بما يوحد الشعوب فعلا بدلا مما يشتتهم.[2]

[1]-Thomas CAROTHERS, **Democracys Sobering State**, Current History, December, 2004, pp. 412–413.

[2]- لتفاصيل اكثر راجع: سنثيا سامبوسن، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**. تر: سروجي فؤاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

المبحث الثاني: مقاربة تحويل النزاع لـ ليدريتش Ledrach

تطور مفهوم بناء السلام ليتضمن أبعادا مختلفة تعالج المراحل المختلفة لتطور ظاهرة النزاع ذاتها؛ فقد إنتقلت الأطر التحليلية له من إقترابات معنية بإدارة النزاع إلى أخرى معنية بحل النزاع، لتصل إلى إقترابات أكثر شمولا تتعلق بتحويل النزاع.

1 – تعريف مقاربة تحويل النزاع:

برزت مقاربة تحويل النزاع كإقتراب رائد في بناء السلام نتيجة جوانب القصور الموجودة في مقاربتي إدارة و حل النزاع. تعتبر عملية تحويل النزاع عملية مهمة متعددة الأبعاد، و تتم بالتدرج على فترات من الزمن، تعتمد على السيطرة الفعالة على النزاع و إعادة بناء العلاقات الإجتماعية للترويج لبناء السلام كهدف بعيد المدى.[1] وكذا مساعدة أطراف النزاع في إكتساب سلوكيات صحية تمكنهم من التعامل بفعالية مع النزاعات؛ كدعوة أطراف النزاع إلى ورشات لحل المشكلات،تشكيل لجان المصالحة وكشف الحقائق وتدريبهم على تقنيات تحويل النزاع.[2] وتستلزم عملية التحويل الإعتماد على الموارد الإجتماعية المحلية خاصة البشرية حتى يكون بناء السلام متصلا بين الأفراد ومكسب لهم وللأجيال القادمة ونابع من المجتمع.[3]

وتعتبر هذه المقاربة أنه بدلا من التركيز حصرا على مضمون النزاع فإن النهج التحويلي يشير إلى أن مفتاح فهم النزاع وتطوير عمليات التغيير الإبداعي يكمن في رؤية الجوانب الأقل وضوحا للعلاقة بين الأطراف المتنازعة. ففي حين أن القضايا التي يقاتل فيها الناس مهمة وتتطلب إستجابة إبداعية، فإن العلاقات تمثل شبكة من الإتصالات التي تشكل السياق الأهم للنزاع، ومن هذا السياق تنشأ قضايا معينة وتصبح إما معقدة أو للحصول على حل سريع.[4]

---

[1]– علي يحي الأسد، **بناء السلام في اليمن: مسارات متعثرة ومداخل محفزة**. مركز الحوكمة وبناء السلام، مصر، فيفري 2018، ص1.

[2]– زياد الصمادي، **حل المشكلات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"**، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009–2010، ص29.

[3]– علي يحي الأسد،**مرجع سابق**. ص1.

[4]– جون بول ليدريتش، **تحويل الصراع ربط محكم للمبادئ الإرشادية**. تر: وجدي وهبة وكميلية إيليا، مكتبة الأمل العراقية، العراق، 2011، ص 24.

يعد جون بول ليدريتش* "John Paul Ledrach" أحد أهم المنظرين في دراسة السلام حيث أسهم في التأصيل لمفهوم بناء السلام، إذ يعتبره أكثر من مجرد إعادة البناء عقب التوصل إلى إتفاق لتسوية النزاع، فهو عملية شاملة تتضمن مجموعة متكاملة من العمليات والإقترابات، والمراحل لتحويل النزاع بإتجاه علاقة سلمية ومستدامة فحسبه فإن كل من النزاع والتغيير جزء طبيعي من حياة الإنسان، فالنزاع موجود بشكل مستمر في العلاقات الإنسانية ونسيج هذه العلاقات تتكيف بإستمرار وتتغير.[1]

وقدم ليدريتش تحويل النزاع على أنه مجموعة من العدسات تتظافر لخلق طريقة للنظر في النزاع الإجتماعي و تطور الإستجابات كما طرح ليدريتش لمفهوم أخر وهو تحويل النزاع "conflit transformation" الذي إعتبره إقترابا تكامليا متعدد الأوجه لإدارة النزاع في جميع مراحله.[2]

بالنسبة إلى ليدريتش فإن تحول النزاعات يقدم أكثر من مجرد القضاء على النزاع أو السيطرة عليه، و يشير إلى العملية الجدلية المتأصلة والقدرة على تحويل ديناميكية النزاع والعلاقة بين الأطراف في الواقع للتحويل البنيوي من النزاع إلى صناعة السلام وبالتالي فبناء السلام عملية مستمرة تسعى لنقل العلاقات والتوجهات وأنماط السلوك والهياكل من الجانب السلبي إلى الإيجابي.[3]

2- نموذج ليدريتش لبناء السلام:

تقوم فلسفة هذا النموذج على أن جهود بناء السلام يمكن أن ينخرط فيها الفاعلون سواء الرسميين أو غير الرسميين، في مستويات متعددة من الأسفل إلى الأعلى، حيث يقسم المجتمعات المتأثرة بالنزاع إلى ثلاث مستويات يتطلب كل منها إستراتيجية مختلفة لبناء السلام كما يتضح في الشكل رقم 1:

* **جون بول ليدريتش** هو أستاذ علم الإجتماع ودراسات النزاع في جامعة المنونايت الشرقية Eastern Mennonite University بالواليات المتحدة الأمريكية. وهو المدير المؤسس لبرنامج تحويل النزاعات التابع للإتحاد الأوروبي والمعهد التابع له المتخصص في العدالة وبناء السلم. ليدريتش لديه خبرة واسعة كممارس لبناء السلم والمدرب والإستشاري في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وإفريقيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى، وهو رائد في تطوير أساليب التدريب على حل النزاعات، ولديه العشرات من الدراسات المنشورة على نطاق واسع باللغتين الإنجليزية والإسبانية.

[1]- رانيا حسين خفاجة، **"بناء السلام.. تطور الإتجاهات والمنظورات الغربية"**.ملحق مجلة السياسة الدولية، ع. 206، 2017، ص 5.

[2]- جون بول ليدريتش، **مرجع سابق**. ص 21.

[3]- **نفس المرجع**. ص ص 37-41.

الشكل رقم 1: نموذج ليدريتش لبناء السلام

المصدر: رانيا حسين خفاجة، "**بناء السلام.. تطور الإتجاهات والمنظورات الغربية**"،ملحق مجلة السياسة الدولية، ع. 206، 2017، ص 5.

وفقا لنموذج ليدريتش؛ تنخرط القيادات العليا الممثلة في القيادات العسكرية والسياسية والدينية في مفاوضات تهدف للوصول إلى وقف العنف. بينما تنخرط القيادات المحلية في المستوى الأوسط في مسارات تركز على التوصل لحل النزاع، وذلك من خلال ورش مشتركة لحل المشكلات وتدريب المتنازعين. أما المستوى الثالث فيمثل غالبية الفئات المتأثرة بالنزاع، ويلعب فيها المجتمع المحلي دور فعال من خلال مجموعة من البرامج مثل: لجان السلام، والحوار المجتمعي، والأنشطة التي تسعى لتقديم العلاج النفسي للمتأثرين بالنزاع.[1]

[1]- علي يحي الأسد، **مرجع سابق**. ص2.

يهدف نموذج ليدريتش إلى التعامل مع أسباب النزاع، وإصلاح النسيج الإجتماعي للمجتمعات المتأثرة بالنزاع. وتبين المقاربة الأدوار المختلفة التي يقوم بها مختلف الفاعلين في أنشطة وبرامج بناء السلام سواء الرسميين أو غير الرسميين في مستويات متعددة من أسفل إلى أعلى على المدى الطويل.[1]

2-1-مستويات التغيير عند ليدريتش:

توجد أربعة مستويات للتحويل أو التغيير حسب ليدريتش وتتمثل في: التغيير السلوكي، التغيير العلائقي، التغيير الهيكلي(البنيوي)، والتغيير الثقافي.

✓ **التغيير السلوكي**: حيث يشير هذا البعد إلى التغييرات التي تطرأ على الفرد والمطلوب منه. ويشمل الجوانب المعرفية والعاطفية والإدراكية والروحية للتجربة الإنسانية تجاه النزاع، ويشير التحول إلى أن ا لأفراد يتأثرون بالنزاع بطرق سلبية وإيجابية على السواء . على سبيل المثال، يؤثر النزاع على الرفاه الجسدي، واحترام الذات، والإستقرار العاطفي، والقدرة على التصور بدقة، والنزاهة الروحية ؛ فالتحول يمثل التدخل المتعمد للحد من العنف و تعظيم قدرته على نمو الفرد على المستوى البدني والعاطفي والروحي؛ بمعنى العمل على التغيير بالإتجاه الإيجابي وتغير المواقف والسلوكات.[2]

✓ **التغيير العلائقي**: يشير التحول العلائقي إلى الأنماط من التواصل والتفاعل في الع لاقات التي تتأثر بالنزاع، أجل التقليل من العنف والمساعدة على لعب أدوار مهمة وبنائه في عملية بناء السلام العمل التشاركي وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمساهمة في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب السياسية وهذا بخلق أرضية للحوار .

✓ **التغيير الهيكلي**: ويسلط الضوء على الأسباب الكامنة و راء النزاع، ويؤكد على الطرق التي يتم بها بناء الهياكل الإجتماعية والمؤسسات، وتغييرها بسبب النزاع. وهي تتعلق بالطرق التي يقوم بها الناس ببناء وتنظيم الع لاقات الإجتماعية والإقتصادية والمؤسسية ، لتلبية الإحتياجات الإنسانية وتوفير إمكانية الوصول إلى الموارد و إتخاذ القرارات ، حيث يتم تعظيم مشاركة الطبقة الفقيرة كالشباب وإصلاح القطاعات الحيوية كقطاع الإقتصاد والصحة.[3]

✓ **التغيير الثقافي**: حيث يشير إلى الطرق التي يغير بها النزاع أنماط الحياة الجماعية وكذلك الطرق التي تؤثر بها الثقافة على تطوير العمليات للتعامل مع الن زاعات والتصدي لها، ويسعى التحول إلى فهم كيف يؤثر النزاع ويغير الأنماط الثقافية للمجموعة على الطريقة التي يفهم بها الناس الرزاع في سياق معين ويستجيبون له، كما يسعى التحول

[1]- نصيرة صالحي، " **نحو تفعيل ترتيبات بناء السلام من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية**"،جامعة خنشلة، ص487.

[2]- جون بول ليدريتش، **مرجع سابق**. ص 34.

[3]- *Archama ARYAL* and others**, Theories of Change In Peacebuilding: Learning from the Experiences of Peace building Initiatives in Nepal**. *European Union*, January 2012, p. 47.

كذلك إلى الكشف عن ا لأنماط الثقافية التي تسهم في العنف في سياق معين، وتحديد الموارد الثقافية القائمة وآليات التعامل مع النزاعات والبناء عليها.

لأن مبادرات وأعمال المنظمات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم المواقف وتروج لثقافة السلام، لا تكون فعالة إلا عندما تتمكن من الوصول إلى القاعدة الجماهيرية، والتغلب على مختلف أشكال التمييز وهذه المجتمعات تبين كيف أن التغيير الثقافي يساعد على تحقيق مبادرات بناء السلام.[1]

2-2- مسارات بناء السلام لجون بول ليدريتش:

يعد عمل ليدريتش بمثابة واحدة من أكثر البيانات شمولا في دراسات السلام والنزاع فكرا وممارسة، وبهذا نجد ثلاثة مسارات لبناء السلام حسب ليدريتش:

- ✓ **المسار الأول:** التفاوض، حفظ السلام، التحكيم، ودعم السلام، وتقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية.
- ✓ **المسار الثاني:** المساعي الحميدة، التوفيق والوساطة، وتقوم بها المنظمات غير الحكومية والكنائس والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص.
- ✓ **المسار الثالث:** دور السلام داخل بؤرة النزاع، بناء الترابط الإجتماعي، والبحث عن جذور النزاع. ويتكامل هذا المسار بمشاركة متعددة الأطراف لكل الأطراف السابقة والقيادات المحلية والسكان المحليين أي القواعد التحتية.[2]

3 – بناء السلام من الأسفل:

حدث تحول هام في تسعينات القرن العشرين وذلك من فكرة بناء السلام " من أعلى إلى أسفل"؛ فبناء السلام من أعلى يكون فيه للمتدخلين من الخارج دور الخبير بتطبيق مفاهيم لحل النزاع وتجاهل الثقافات والقدرات المحلية والوطنية. والتحول الذي حدث كان لصالح مجموعة من الممارسات والمبادئ التي أصطلح عليها بـ" بناء السلام من الأسفل ".[3]

يعني بناء السلام من أسفل "botom-up" نقلة من التصور أن للطرف الثالث مسؤولية أولية تقوم بها وكالات خارجية إلى إعطاء تقدير للدور الذي يقوم به الطرف الثالث من الداخل، أو صانعوا السلام المحليين، فبدلا من قيام

[1]- *Archama A*RYAL and others**, Op. cit.** p.47.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص 92.

[3]- **نفس المرجع**. ص ص 51-52.

متدخلين من الخارج بتوفير المنبر لمعالجة النزاع عبر الوساطة؛ تكون المساندة من دوائر السلام المحلية و تطوير المؤسسات المحلية والتعرف من أطراف النزاع على المسالك المقبولة إجتماعيا وثقافيا لفض النزاع.[1]

وقد أكد ليدريتش على عمليات السلام من أسفل؛ حيث يعزز ذاك بقوله أن المراحل الإنتقالية التي تمت بإتجاه السلام في كل من السلفادور وإثيوبيا وقبلها الفلبين جاءت بصفة شاملة بفعل ضغوط القاعدة لإحداث عملية التغيير.[2]

يسعى نهج ريتشموند Richmond's إلى خلق بعض الفضاء المفاهيمي لنهج بديل في بناء السلام على أساس الإبستيمولوجيات المحلية للسلام. وقد أدى التحول في دراسات السلام والنزاع إلى المحلية إلى تقديم بديل عن السلام الليبرالي، الذي يمكن من إضفاء الشرعية من خلال العمليات المحلية من أسفل إلى أعلى، [3] من خلال السياسة التي تعكس الثقافة والمعرفة والممارسة المحلية بدلا من الأسلوب من أعلى إلى أسفل بقيادة دولية. وبهذا فنهج السلام من أسفل "botom-up" يمثل بناء السلام من خلال القواعد الشعبية وتوجهات المجتمع المدني.[4]

4- الفجوات المصاحبة لبناء السلام وطرق معالجتها:

تحدث ليدريتش على ثلاثة فجوات تواجه عملية فض النزاعات في القرن الواحد والعشرين؛ حيث تتحكم هذه الفجوات في عملية بناء السلام في القرن الحالي، ويعني ليدريتش بالفجوة عدم قدرة أو كفاءة عملية فض النزاع من الناحية التقديرية أو الفعلية والتي تضعف عملية بناء السلام.

4-1- فجوة التلازم:

يبنى التلازم على العلاقات التي تعتبر محور عملية السلام، وهناك عدة أشكال للتلازم في عملية بناء السلام وعلى رأسها فكرة إعادة بناء العلاقات المنهارة؛ حيث يتم بناء هذه العلاقات بين الأعداء أو الأطراف عبر خطوط

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**. ص89.

[2] – **نفس المرجع**. ص 53.

[3]- **Julian GRAEF,** ***Practicing post-liberal peacebuilding: legal empotements and emergent hybridity in Liberia*****.** Springer, 2015. P. 22.

[4]- Oliver P. Richmond, **The problem of peace: understanding the 'liberal peace'. Op. cit.** P. 300.

الإنقسام أو الفواصل العرقية أو الدينية للجماعات، عبر المستويات الأفقية، وهذا عن طريق التفاوض والحوار والوساطة.[1]

تعتبر فجوة التلازم فجوة جذرية ترجع إلى جذور العلاقة بين الجماعات، كما أنها تعبر عن غياب العلاقة القائمة على أساس التجاوب والتنسيق على مستويات هرم القيادة التحتية والفوقية في المجتمعات التي تعاني من النزاعات العنيفة والمتأصلة.

بمعنى أن القيادات العليا والوسطى والقاعدية نادرا ما تجد نفسها تعمل في تلازم إلا في حالة الحاجة للتعامل مع المستويات الأخرى، وبالخصوص لما تكون عملية بناء السلام متعثرة وتواجه ضغوطا بمرور الزمن، كأن لا يكون الوقت في صالح أي من الأطراف. وتبعا لذلك تظهر قدرات لإبتداع نوع من التكامل الرأسي والفوقي المستدام الضروري من الناحية الإستراتيجية نوع من بناء السلام على المدى الطويل.[2]

وتتلخص فجوة التلازم أنها تشير إلى أن إستمرار عملية بناء السلام تتطلب بناء وتنسيق العلاقة على المستويين الأفقي والرأسي من الناحية النظرية، أما عمليا فإن مجال بناء السلام يركز الكثير من موارده وقدراته على المستوى الأفقي مقابل المستوى الرأسي، مخلفا بذلك عجزا كبيرا في البناء الهرمي لعملية السلام، وهذا ما يجب تداركه.

وتتم معالجة فجوة التلازم عبر الطرق التالية:

- ✓ زيادة القناعة بأن عملية بناء السلام هي نظام عضوي يستوجب الإهتمام بالعلاقات، والتنسيق بين الأنشطة المتعددة والأدوار، وتوزيعها على المستويات الأفقية والرأسية لبناء قدرات بناء السلام.
- ✓ زيادة التفاهم المتبادل على عكس كل مستوى، ويجب أن يتمركز الإتجاه نحو الإلمام والعلم، وما يمكن أن يسهم به في كل مستوى لبناء علاقات الإحترام، وتوفير فرص أخرى من التنسيق وتقليل التنافس مع السيطرة على الهياكل المخصصة لحماية المجتمع.

[1]- John Paul LEDERACH, **The Challenge of the 21st Century. European Platform for Conflict Prevention and Transformation.** 1999, p. 3.

http://www.gppac.net/documents/pbp/part1/1_justpe.htm

[2]- **Ibid.** p p. 4-5.

- ✓ بناء علاقات قبل وأثناء وبعد صياغة الإتفاقيات الرسمية التي وقعتها الفئات المهمشة فيما بينها، من خلال هياكل المجتمع مع التأكيد المتساوي على مستوى العلاقات الرأسية والأفقية في عملية بناء السلام. [1]

4-2- فجوة العدالة:

يتوقع معظم المتورطين في النزاعات المتأصلة أن تأتي عملية السلام بتغييرات تعمل على وقف العنف من جهة، وإعادة النظر في الهياكل التي يعتقدون أنها كانت سبب إندلاع النزاع من جهة ثانية. أما ما يتعلق بتسوية العنف الداخلي، فإن إعادة النظر في الهياكل تتطلب إحداث تحول منتظم في العلاقات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى قيم المجتمع المتأثر بالنزاع.

فقد تمخضت عمليات بناء السلام في العقدين الأخيرين عن إنحسار مباشر في ممارسة العنف، غير أنها لم تحقق التغيير في هياكل المجتمع، ولهذا فعملية بناء السلام ينبغي أن تتضمن تحقيق العدالة الإجتماعية.

وكما أورد ليدريتش أن النزاع يتطور ويتصاعد، لتأتي المفاوضات وإتفاقات السلام؛ فعندما تشعر الجماعة بأن هناك قضايا هامة تتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان، ينبغي إعطائها الأولوية بسبب غياب وسائل كافية لتحقيق هذه القضايا، فالذين يأخذون بالعنف المباشر يحاولون حل الظلم الذي يتصورونه. وهذا كما أطلق عليه يوهان غالتونغ بالعنف الهيكلي؛ فهم يحاولون تحقيق تغييرات منتظمة في الهياكل الإقتصادية والثقافية والسياسية التي لا تحقق مصالحهم. [2]

وتتطلب مواجهة فجوة العدالة التعامل مع عدة طرق:

- ✓ زيادة قدرات المشرفين على عملية بناء السلام على المستويين الرسمي وغير الرسمي لربط عملية بناء العدالة الإجتماعية بعمليات تقليل العنف المباشر.
- ✓ توسيع مفهوم بناء السلام ليشمل جوانب تحويل النزاع والعدالة الإسترجاعية، بمعنى إستعادة الهياكل الصحية، والتمنية الإقتصادية والإجتماعية.
- ✓ إعادة توجيه الجهود كالتمويل والبحوث والدراسات، بحيث لا تركز على المفاوضات على حساب الممارسات والأطر الخاصة بدفع إستمرارية عملية التغيير في الهياكل بالوسائل السلمية والتعاون. [3]

---

[1]- John Paul LEDERACH **,The Challenge of the 21st Century. European Platform for Conflict Prevention and Transformation. Op. cit.** p. 5.
[2]- **Ibid.** p. 6.
[3]- **Ibid.** p. 7.

4-3- فجوة عملية الهيكل:

ينظر عادة إلى إتفاقيات السلام أنها تمثل قمة ما يمكن أن تتوصل إليه عملية بناء السلام، وتعتبر في لغة السياسيين والعسكريين نهاية النزاع، غير أن هذا المفهوم خاطئ. فالإتفاقيات لا تعدو أن تكون بدية الدخول في عملية صياغة العلاقات بين الجماعات على أسس جديدة، وعلى هذا الأساس هناك من يستخدم مصطلح "تحويل النزاع" بدلا من "فض النزاع"، والذي يهدف إلى إنهاء حالة لا نرغب فيها، غير أن تحويل النزاع فهو يفترض أن هناك حالة غير مرغوب فيها خذ شكلا جديدا عن طريق عملية التغيير. وبإضافة عملية تحول النزاع إلى عملية بناء السلام فإن عملية الدفع لتحقيق الهدف تتم بصورة متقدمة.

ويقول ليدريتش:" إن بناء السلام عملية وهيكل في آن واحد، فهو يتطلب التغيير المطلوب بحيث يحدث تغييرا كاملا، كما أنه يتطلب تأسيس بنية تحتية تدعم عملية التغيير."

أما من الناحية العملية؛ فقد كان التوجه السائد في عملية بناء السلام هو عملية تستهدف توقيع إتفاقات، ولكن برزت ضرورة ترجمة الأشياء في هيكل من الناحية البيروقراطية البحتة.

وحتى يتصور الإنسان عملية السلام كعملية وهيكل في نفس الوقت، فإن ذلك يكفيه التركيز على الإتفاقات والإتجاه نحو خلق علاقة دائمة، سواء كانت إجتماعية أو سياسية تتطلب درجة من المحاسبية واليقظة والرغبة في التغيير، وهذا ينطبق على العلاقات الشخصية، أما على مستوى الجماعات فلا بد من تصور هياكل إجتماعية وتنظيمية وسياسية وإقتصادية تتجاوب معا، وتستجيب للحاجات المبنية على العلاقات وعلى البيئة الإجتماعية والسياسية المتغيرة، ولما تصبح العلاقة مركز عملية بناء السلام تبقى فقط القدرة على المواجهة والتأقلم.[1]

وهناك عدة خطوات لمعالجة فجوة بناء الهيكل:

- ✓ فهم السلام على أساس أنه عملية تغيير تقوم في الأساس على إعادة بناء العلاقات.
- ✓ إعادة توجيه أطر السلام تجاه تطوير دعم البنيات الأساسية، التي تدعم قدرات التأقلم والإستجابة للحاجات التي تعبر عن العلاقات الجديدة، وألا يكون فهم عملية السلام قاصرا على عقد الإتفاقيات.
- ✓ وضع تصور لهياكل سلام طويلة المدى تعكس التجاوب مع الحاجات خلال مفاوضات السلام.

ويخلص ليدريتش إلى أن السلام سيكون الهدف المركزي الذي سيعبر عنه في القرن الواحد والعشرين بإحداث ثلاثة وسائل غير متباينة:

[1]-John Paul LEDERACH ,**The Challenge of the 21st Century. European Platform for Conflict Prevention and Transformation. Op. cit.** pp. 8-9.

- ✓ هو عملية وهيكل في آن واحد قابلة للتشكيل وفقا للعلاقات الإنسانية المتميزة بالعدالة وإنحسار العنف.
- ✓ يعبر عن بنية أساسية لمنظمة أو نظام حكم يتجاوب مع النزاع الإنساني بوسائل غير عنيفة.
- ✓ هو رؤيا لنظم تتجاوب مع عنصري الإستمرارية والتلازم في العلاقات والمتغيرات.[1]

يرتبط بناء السلام بإحداث تغيير في العلاقات الإنسانية والمؤسسات، بهدف تمكين المجتمعات التي تعاني من النزاع من الخروج من دائرة العنف، ورؤية الإحتمالات الموجودة في مستقبل مختلف، وكذا تغيير العلاقات القائمة على النزاع إلى علاقات إيجابية سلمية؛ وهنا يبرز الدور الفعال الذي تلعبه الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية في عملية بناء السلام في مستويات مختلفة حتى تكون فعالة، ومقبولة لدى المجتمعات الخارجة من النزاع بإعتبار المبادرات المقترحة نابعة عمق تلك المجتمعات التي تراعي الخصوصيات المجتمعية.

[1]-John Paul LEDERACH, **The Challenge of the 21st Century. European Platform for Conflict Prevention and Transformation. Op. cit.** pp.10-11.

المبحث الثالث: مقاربة بناء السلام الهجين HYBRID PEACEBUILDING APPROCH

مع تزايد أهمية المشاركة المحلية والدولية في عمليات بناء السلام، تحولت المناقشات الأكاديمية والسياسية من السلام الليبرالي وبدأ التأكيد على التفاعلات بين الكيانات الدولية والمحلية. ومع ذلك، بيئات ما بعد ال نزاع ديناميكية للغاية، والتفاعلات بين الكيانات الدولية والمحلية معقدة وطارئة.

1 تعريف مقاربة بناء السلام الهجين:

برز الهجين في الآونة الأخيرة كاستجابة رئيسية في دراسات العلاقات الدولية والسلام لأزمة السلام الليبرالي ، كطريقة عالمية في البنية الأوسع لنظام ليبرالي توسعي عالميًا، فقد حقق السلام الليبرالي تفوقًا مكثفًا في التسعينات والألفية الجديدة، حتى مع تقدمه عانى من نكسات نقدية.

وفي خضم النتائج الهشة وغير الليبرالية في كثير من الأحيان لبناء السلام الدولي، فإن مختلف المقاوم ات مثل التمرد العابر للحدود الذي حدث بعد 11 سبتمبر جلب إلى السطح الطابع القسري لعملية صنع النظام الليبرالي، التي تجسدها الحرب العالمية على الإرهاب والتدخلات في أفغانستان والعراق.

وفي هذا السياق، تم التوجه إلى مقاربة جديدة وتحررية مفترضة إلى نهج بناء السلام المختلط، ما بعد الليبرالية والمحلية، واليومية والشعبية، متنازعة بذلك أنها تتجنب العقائد التقليدية والمنطق الإقليمي للمنظومة السائدة لبناء السلام الليبرالي السائد، إمكانية تحقيق السلام في الوكالة المحلية والتشكيلات اليومية والتشكيلات "المختلطة" للمؤسسات الليبرالية (الدولية) وغير الليبرالية (المحلية) والممارسات والقيم.[1]

فالسلام المختلط ينسخ منهج السلام الليبرالي المتمثل في الشمول والاستبعاد، ومن خلال إعادة تشكيل الواجهة الدولية مع الأوامر "المحلية" المقاومة، يكثّف الإمتداد الحكومي والسياسي الحيوي للسلام الليبرالي. لإحتوا بهم وتحويلهم واستيعابهم.[2]

فإن السلام المهجن – الذي يشكله تكوينات عضوية يمزج بين الهياكل والممارسات والقيم والهويات الدولية "المحلية" – هو أكثر "شمولا" وتشاركيا، ويظهر "من أسفل إلى أعلى"، ومن ثم فهو أكثر مشروعا لحامله، حتى عندما يغادر بطرق مختلفة عن المثل الأعلى المراوغ للسلم الليبرالي. وبدلا من السلام الليبرالي المتجانس، يُطلب من بناة السلام أن يدركوا إمكانية "تعددية السلام"، كل حالة تشتمل على التوفيق المتبادل بين المؤسسات والممارسات والقيم المحلية والدولية، وهو بالتالي مشروع في كلا السياقين.[3]

تعتمد مقاربات السلام المختلطة بشكل صريح أو ضمني على نظريات بارزة في الدراسات الثقافية وما بعد الإستعمارية التي تنشر التهجين، والمفاهيم ذات الصلة مثل الشتات، وما إلى ذلك لعمليات المزيج العنصري والثقافي. وتبرز هذه الدراسات التي تم شرحها في أعمال هومي بهابها "Homi Bhabha" وستيوارت هول "Stuart Hall" وبول

[1]- Suthaharan, NADARAJAH et David,RAMPTON ,**Op. cit.** p. 49.
[2]- **Ibid.** p.50.
[3]- **Ibid.** p. 54.

غيلروي "Paul Gilroy"، من بين أخرى، التهجين كأشكال من "الفوارق" التي تتكسر وتحدي وتتبدل أفكار الهوية الأساسية والثنائية وتزعزع إستقرار العلاقات الهرمية والإقصائية.

وبعيدا عن دمج عنصرين متمايزين – وغالباً في وضع هرمي –، يُنظر إلى التهجين على أنه يشكل "مساحة ثالثة" لا تكون غير قابلة للاختزال فحسب لعناصرها التأسيسية، بل هي مبدعة وحازمة ومنتجة للوكالة. وبهذه الطريقة يُزعم أن الهجين "يكشف أو يقدم حتى سياسة للتحرر لدوائر فرعية تابعة".[1]

2 -السلام الهجين كأداة لحل أزمة السلام الليبرالي:

أدت المشاركة المكثفة للغرب، في فترة ما بعد الحرب الباردة في دول الجنوب فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية والتنموية وبناء السلام من التفاعل مع الأطراف المحيطة به إلى تكوين صلة بين السلطة والمعرفة، تشكلها شبكة من الدول المانحة والمتلقية للمعونة، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز بحث أكاديمية وسياسية عديدة. وهذا ينسجم بين المصالح والحسابات والممارسات المتنوعة مع مهمة أخلاقية، إن لم تكن أخلاقية، لحل المشكلات لإنهاء الحرائق المتنوعة في المناطق الحدودية وفوارق نظام ليبرالي معولٍ الآن بشكل صريح.

ومع ذلك، فإن مجموعة من المشاكل، بما في ذلك ديناميات ال نزاع المتفاقمة والفشل التنموي والمقاومات المحلية وعبر الوطنية، وبعضها عنيف ولّدت قلقا عميقا، إن لم يكن أزمة، لمشروع السلام الليبرالي الذي لم يهدأ رغم إعادة التفكير في إعادة البناء والتنمية وبناء السلام.[2]

ظهر "السلام المهجن"، كإجابة لمشكلة الاختلاف والتغير الخاص بالسياق الذي تظهره أزمة بناء السلام الليبرالي، وهو أداة لحل المشاكل من أجل الإدماج والانفتاح في النظام الليبرالي العالمي الثقافي ينظر إلى الأوامر السياسية والإجتماعية على أنها مختلفة جذريًا ومتكررة في توسعها. ويمكن تفسير ذلك في خطوتين ، الأولى تظهر كيف أنه على الرغم من تعريف نفسه على النقيض من عقيدة السلا م الليبرالي ، فإن السلام الهجين يشترك معه في الافتراضات والقيم والتصنيفات الرئيسية ؛ والثانية ، التي توضح كيف أن بناء الطرق المحلية واليومية كمساحات للخصوصية والأصالة متميزة عن الدولية / العالمية والتي يمكن بناء السلام فيها الطرق التبعية.[3]

يشير أوليفر ريتشموند بشكل صحيح إلى أن "بناء السلام الليبرالي لا يمكن أن يستمر إلا إذا حقق إجماعًا واسعًا بين سكانه المستهدفين"، وهذا يرتبط في كثير من الأحيان بفكرة التحرر، اعتمادًا على الكيفية التي يتم بها تعريف المصطلح على مصادر الشرعية المحلية في بناء السلام، بما في ذلك التحدي المتمثل في دمج الجماهير من غير

[1]- Suthaharan, NADARAJAH and David, RAMPTON , **Op .ct.** p. 56.
[2]- **Ibid.** p. 52.
[3]- **Ibid.** p. 60.

النخبفي الهياكل السياسية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع مباشرة في إدارة عمليات بناء السلام الدولية نفسها.[1]

قد يكون البديل الثالث لبناء السلام الليبرالي هو الإعتماد على الممارسات التقليدية أو المحلية في صنع السلام والحكم، من الانتخابات والمهام الأخرى من الديمقراطية الليبرالية. وقد سلط روجر ماك غينتي "Roger Mac Guinty" الضوء بشكل مفيد على المساحة المحدودة التي توفرها مثل هذه المقاربات في نماذج بناء السلام الحالية، والتي تميل إلى أن تكون موحدة للغاية وتحذر الشعور بتفوق النهج الغربي لصنع السلام.[2]

تمييل الأساليب التقليدية والأصلية إلى التركيز على "اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، و إستعادة التوازن بين الموارد البشرية، وتبادل التعويضات المالية المصممة لضمان العلاقات المتناغمة المتبادلة والمستمرة بين المجموعات." لأنها يعكس التقاليد المحلية.[3] ويضيف كذلك أنه قد تكون هذه التقنيات "قادرة على تحقيق شرعية شعبية وقد تفتقر إلى المزيد من أشكال الخلافات التكنوقراطية في حل النزاعات التي تشكل الدعامة الأساسية ل لبرامج والمشروعات التي يمولها الغرب." وقد قدم ماك غينتي أمثلة حج ج قوية عن مدى تكييف السياسات مع الظروف والتقاليد المحلية ، وهذا باستخدام أمثلة مثل : اللويا جيرغا الأفغانية Afghanistan's Loya Jirgas أو الجمعيات القبلية، التي لعبت دورًا حيويًا في الإنتقال الأولي لهذا البلد من حكم طالبان.[4]

يرى ريتشموند أنه يتم تقديم الخطاب الثالث من خلال شكل أكثر أهمية من السلام الليبرالي وهو النموذج المتحرر، الذي يهتم بعلاقة وثيقة بدرجة أكبر بين الوصاية الخارجية والموافقة المحلية؛ وهو يميل إلى توجيه الأنشطة القائمة على الإحتياجات والإهتمام الأقوى بالرعاية الإجتماعية والعدالة الإجتماعية.

لا يزال هذا النهج النقدي تجاه السلام الليبرالي يتصور عالميته، ولكنه يبرز متطلباتها التفاضلية والتفاوضية ؛ فهذه الجهات الفاعلة المختلفة، وبشكل رئيسي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بالإرتباط مع الوكالات الرئيسية وبعض الدول المانحة، والأنواع المرتبطة من السلام الليبرالي، تميل إلى أن تصبح أكثر أو أقل بروزًا في مختلف مراحل

[1]- Oliver P. Richmond**, "Emancipatory Forms of Human Security and Liberal Peacebuilding,"** *International Journal*, Vol. 62, No. 3, Summer 2007, p. 461.

[2]- Mac Guinty Roger, **"Indigenous Peace-Making Versus the Liberal Peace,"** *Cooperation and Conflict* , Vol. 43,No. 2 June 2008 , p. 144.
[3]- **Ibid.** p. 149.
[4]- **Ibid.** pp. 150-155.

النزاع وعملية بناء السلام. هذا السلام مساوٍ للسلم الأهلي، وعمومًا لا تقوده الدولة، بل يتشكل من قِبل جهات خاصة وحركات اجتماعية.

تميل هذه الجوانب الرئيسية لنموذج السلام الليبرالي غالبًا إلى الجمع في توافق الآراء في بناء السلام ويتم التعبير عنها بدرجات مختلفة، حيث يتوقف على الأولويات المرتبطة بمصالح الدولة المهيمنة، ومنظمات المانحين، وجهود العاملين في بناء السلام. وقد يكون رد فعل الممثل المحلي أثرا هائلا أيضا، كما شوهد في حالة حملة " التعمير " في تيمور الشرقية وفي كوسوفو.[1]

كما يتم تحليل نتائج عمليات بناء السلام من خلال مفاهيم التهجين ؛ حيث تشير المساحات الهجينة إلى المواقف التي يخلق فيها الإجتماع بين القواعد والأعراف والممارسات الدولية والمحلية ترتيبات جديدة تعرض ميزات هجينة تتعايش من خلالها القواعد الليبرالية وغير الليبرالية على سبيل المثال.[2]

ويصبح من الواضح إذن، أن خطاب بناء السلام الليبرالي الذي تصمم منه معظم تدخلات بناء السلام يحمل إفتراضات معينة حول دور الوكالات الدولية والمحلية في مجتمعات ما بعد النزاع. فعلى سبيل المثال؛ يؤيد هذا الخطاب تقسيمًا بسيطًا بين "الأجانب" و "السكان المحليين"، فهو يعتبر "محليا" نقصا في الوكالة والتنقل، ويتفهم أن م ناطق ما بعد النزاع هي فراغات في حاجة إلى معايير وممارسات جديدة وإلى مؤسسات الحكم. وهذا بدوره له تداعيات على كيفية تناول الجهات الفاعلة الدولية لبناء السلام للسلام والمصالحة والديمقراطية والحكم وكذلك الأمن في المجتمعات المتلقية في مرحلة ما بعد النزاع.[3]

تدخل كذلك هذه القضية الخاصة في البحوث في المجالات الفرعية مثل العدالة والمصالحة الانتقالية، وإرساء الديمقراطية و الحوكمة الجيدة والقضايا المتعلقة بالأمن. و إعتمادا لمفهوم واسع لبناء السلام ، نعتبر بناء السلام مجموعة من الجهود الرامية إلى التحولات السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات ما بعد ال نزاع التي تشارك فيها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. فالهدف العام لبناء السلام هو الحد من خطر ال نزاع العنيف العلني وتمهيد

[1]- Oliver P. Richmond, **The problem of peace: understanding the 'liberal peace'. Op. cit.** PP. 300-301.

[2]- Annika Björkdahl & Kristine Höglund, **Precarious peacebuilding: friction in global–local encounters.** Peacebuilding, 2013, p. 292, To link to this article: https://doi.org/10.1080/21647259.2013.813170.

[3]- Jabri Vivian, **'Peacebuilding, The Local and The International: A Colonial or a Post-colonialbRationality'**, Peacebuilding Vol. 1, No. 1, 2013, pp. 3– 10.

الطريق للسلام الدائم والتنمية. ويتضمن فهمنا لبناء السلام أيضا اعترافا بأن بناء السلام قد أصبح قاعدة قوية مؤسسية في خطابات منظمات المجتمع الدولي والدول والمنظمات غير الحكومية.[1]

ويمكن القول أن النتيجة التي تنشأ عن عملية الإحتكاك بين الكيانات العالمية والمجتمعات المحلية ليست بالضرورة تطورا سلبيا للمجتمعات المعنية، ولكن يمكن لعملية الإحتكاك تلك أن تسهل التغيير إلى الأفضل. وتتعلق فكرة الإحتكاك بمفاهيم مثل التوطين، العامية والتهجين؛ ويتم تعريف التوطين من قبل Amitav Acharya بأنه "البناء النشط من خلال الخطاب، والتأطير، والتطعيم، والاختيار الثقافي للأفكار الأجنبية من قبل الفاعلين المحليين، مما يؤدي إلى تطوير التطابق السابق مع المعتقدات والممارسات المحلية". من الجوانب الهامة للتوطين هو أن الجهات الفاعلة المحلية تختار وتستورد الفكرة العالمية بنشاط، وبالتالي لا يتم فرض الأفكار العالمية من قبل الجهات الخارجية في الواقع ، حيث يمتلك الممثلون المحليون بالفعل مبادرة البحث عن التغيير.[2]

والقيام بذلك؛ تختار الجهات الفاعلة المحلية الأفكار والممارسات العالمية التي لها أوجه تشابه مع الواقع المحلي، ثم تعيد صياغة وتعديل هذه الأفكار والممارسات العالمية بحيث تكون منطقية للجهات الفاعلة المحلية. تجادل أنيكا بيوركدال " Annika Björkdahl " بأن التوطين هو عملية إحتكاكية تصبح فيها الأفكار العالمية ما يعرف بالممارسات المحلية، ولكن دون تحقيق "وعدها العالمي" [3]؛ ويتجسد هذا عندما تكون الأفكار العالمية تفترض شكلا ملموسا كمؤسسات وعمليات محلية تنتقل من جزء إلى آخر من العالم. في التطبيق العملي للخطابات العالمية، يمكن للأفكار والممارسات أن تحل وتخلط، وتعيد صياغة الخطاب العالمي وكيف يعمل. ويشير كل من ليفيت Peggy " "Levitt ومري "Sally Merry" إلى مثل هذه العملية من الإعتمادات والتبني المحلي على أنها محلية، حيث أن الأفكار العالمية ترتبط بالمكان، فهي تأخذ بعض السمات الإيديولوجية والاجتماعية للمكان، ولكنها تحتفظ أيضًا ببعض صيغها الأصلية.[4]

يستخدم مفهوم الهجين في بناء السلام لإظهار العلاقة المتداخلة بين العالمي والمحلي، الرسمي وغير الرسمي والليبرالي وغير الليبرالي. إن نتيجة هذا التفاعل بين العالمي والمحلي هو السلام الهج ين، والذي غالباً ما يُنظر إليه في

[1] -Vivian Jabri ,**Op. cit. p. 16**

[2]- Annika Björkdahl & Kristine Höglund, **Op. cit.** p. 293.

[3]- **Ibid. p. 292.**

[4] - Peggy LEVITT and Sally MERRY, '**Vernacularization on the Ground: Local Uses of Global Women's Rights in Peru, China, India and the United States'**, *Global Networks*, Vol. 9, No. 4 2007, p. 446.

أدبيات السلام على أنه بديل أكثر أصالة عن السلام الليبرالي ؛ فالعلاقة بين الوكالة المحلية وبناء السلام الليبرالي ليست دائما إختلاف بل يمكن أن توافق؛ حيث ينخرط في المعرفة المحلية، ويوسع دائرة السلام، ويولد الشرعية . ومع ذلك، فقد قيمت دراسات قليلة نوعية السلام الهجين وما إذا كانت نتيجة مقبولة لدى السكان المحليين على أرض الواقع. وقد تم استخدامه كمفهوم لحل المشكلات يتساوى مع التفاعل والاختلاط، وينتج " إنصهار السلام " ، و"مفهوم النضال" الذي يصف ويتداخل في الوقت نفسه في الواقع الاجتماعي المرتبط بالتحليل النقدي لعلاقات القوة في مساحات بناء السلام.[1]

بمعنى آخر، يبدو أن الهجين يتميز بالنسبية، الأمر الذي قد يكون إشكالا لأنه لا يمكن أن يكون هناك شيء مؤكد. ولكنه يتمتع أيضًا بقدرة على ترجمة الإختلافات والتفاوض بشأنها ؛ حيث أنها تبتعد عن التوليفات الثنائية مثل العالمية والمحلية، ومن ثم تصور المفهوم العالمي المحلي.

في حين أن مفهوم التهجين قد قدم رؤى مفيدة للتفاعلات غير المتماثلة بين صناعة بناء السلام الدولي والحقائق المحلية في مرحلة ما بعد ال نزاع، فإنه لم يحلل بما فيه الكفاية إمكانيات اللقاءات المت نازعة من أجل التمكين وعدم التمكين، والتي يجلبها مفهوم الإحتكاك. و الذي يكون بذلك قادراً على إلتقاط ووضع وكالة محلية تتمتع بالسلطة والضعف، مما يساهم في فهم التحول في الوكالة، وبالتالي تسليط الضوء على ما لا يتركه التهديد نسبياً.[2]

يتم تشج يع الإحتكاك كعدسة مفاهيمية ، من خلالها يمكن تحديد ال قضايا المتنازعة بين الأفكار والأطراف الفاعلة والممارسات المحلية والعالمية في بناء السلام وتحليلها. فإننا نستخدم الإحتكاك لإثارة هذه المصطلحات بخلاف الإحالات المكانية. فغالبا ينظر إلى الإشارة إلى "عالمي" على أنها تشمل القدرة على التحرك عبر الحدود والأطر الأخلاقية العالمية والوعي العالمي ، على النقيض من ذلك، يميل "المحلي" إلى الوقوف بسبب عدم القدرة على الحركة، والخصوصيات، والأصالة، والسياقية.[3]

وتتم صياغة الأبعاد المتعارضة لمداخلات بناء السلام حول مفهوم الإحتكاك، الذي يتم تطويره وإستخدامه في مختلف المساهمات، حيث يبرز الإحتكاك علاقة العطاء والتأثير التي تحول كل من المشهد المحلي ونظيره العالمي. من

[1]- Mac Ginty ROGER, **'Hybrid Peace: The Interaction between Top-down and Bottom-up Peace',** *Security Dialogue*, Vol. 41, No. 4, 2010, p. 392.
[2]- **Ibid.** pp. 403-410.
[3]- Sally Engle MERRY, **'Transnational Human Rights and Local Activism: Mapping the Middle',** *American Anthropologist*, Vol. 109, No. 1, 2006, p. 40.

خلال تصور الإحتكاك بهذه الطريقة نكون أكثر قدرة على فهم الطرق الكاشفة وغير المتوقعة التي يتداخل فيها خطاب بناء السلام العالمي مع حقائق ما بعد النزاع.

فعلى سبيل المثال، يعني بروز الإحتكاك في الأفكار والممارسات المتعلقة ببناء السلام أنه يمكن فرض كل من القمع من الأعلى إلى الأسفل والردود المحلية من حيث الإمتثال والإعتماد والتكيف والمقاومة والإستسلام والرفض.ومن ثم، قد تؤدي اللقاءات إلى نتائج مختلطة من بناء السلام التي تحتوي على مكونات كل من المحلي والعالمي الذي يحجب حدودها.[1]

إن التفاعل بين الخطاب العالمي لبناء السلام الذي يروج له بناة السلام الدوليين وممارسات مجتمعات ما بعد النزاع يصور علاقة غير متكافئة. فلا ينبغي إعتبار عملية الإحتكاك بمثابة تنافس بين مختل ف أفكار بناء السلام أو المواجهة بين العالميين والمحليين بنتيجة محددة سلفا، ولكن كعملية غير متساوية وغير متوقعة وغير مؤكدة يكون فيها إلتقاء على المستويين العالمي والمحلي للوساطة والتفاوض. يميل الإحتكاك إلى تغيير الحقائق على أرض الواقع لأنه يخلق ديناميكيات ووكالات وهياكل جديدة وفوضوية، بالإضافة إلى تحالفات غير متوقعة مبنية على عدم التوافق على الأفكار العالمية.[2]

وتوضح العديد من المقالات كيف أن الترتيبات الهجينة هي نتاج إحتكاك بين الدولي والمحلي ؛ فعلى سبيل المثال في كمبوديا، أدى إدخال الديمقراطية الليبرالية والإصلاحات ذات الصلة كالإصلاح القضائي إلى ولادة السياسة الجديدة والترتيبات الجديدة، التي اعتمدت المؤسسات الليبرالية، ولكن تم الاحتفاظ فيها بخصائصها المحلية.[3]

يظهر ماك جينتي في أجزاء من تحليله التجريبي أن التدخلات الدولية تولد أشكالها الخاصة من المحلية ، باختصار، يتم إنتاج "بناء السلام الأصلي" جزئيا من خلال ما يعثر عليه الأجانب أو يبدؤون أو لا يرغبون في الحصول على التمويل. ولكن هذا صحيح بمعنى أوسع نطاقا حيث أن السلطة تعاني وتصل جميع مستويات الحكم من المستوى المحلي إلى العالمي. لذلك من أجل النظر إلى التهجين الليبرالي– المحلي هو الحفاظ على الغرور بأن "الليبرالية" و "المحلية" بدلا من تكوين علاقة تأسيسية فمثل هذه الفئات، ومستوياتها المعرفية – الهرمية، ليست مسألة اختيار

[1]- Annika Björkdahl and Kristine Höglund, **Op. cit.** p. 294.
[2]- **Ibid.** P. 296.
[3]- **Ibid.** P. 297.

ثنائي بمعنى الملكية المحلية مقابل الحكم الدولي، بل هي علاقات متكافئة، حيث يتم إعادة تشكيل السلطة السياسية عبر نطاقات جغرافية متعددة.[1]

أما بالنسبة لريتشموند فيرى أن الجهات الفاعلة المختلفة تسهم في نموذج بناء السلام الليبرالي عن طريق تثبيت أشكال من السلام كحكم مرتبط بتنظيم ومراقبة وحماية الأفراد، توازن القوى، والهيمنة والمؤسسية، والدستورية، والمجتمع المدني يتلاقون في هذا النوع من السلام ، والذي تتم الهيمنة عليه بالتفاوض التوافقي، وهذا يساوي السلام المتعدد؛ حيث أنه يقوم على بناء السلام من أسفل وبناء السلام من أعلى في نفس الوقت، حيث تشترك فيه فواعل بناء السلام المحلية والدولية.[2]

كما يلاحظ ريتشموند أن الوكالات المحلية، سواء كانت مقاومة جوانب بناء الدولة فقد بدأت في العثور على طرق للمطالبة بملكية السياسة التي تستجيب للإحتياجات المحلية وقضايا الهوية، والإستيلاء عليها في بناء السلام الليبرالي، أو تجاهله أو تعديله.[3]

في حين أن حل المشكلة تتجمع حول فكرة أن التقنيات الأفضل لبناء السلام الدولي كانت ضرورية للتخفيف من الآثار المزعزعة للاستقرار في السياسة المحلية ، وقد جادل بعض المفكرين كـ: ريتشموند "Richmond"، سبيفاك و "Spivak" بهابها " Bhabha" وسكوت "Scott"؛ بأن بناء السلام سيكون مشروعا محلي ا و يجب أن تتناول التدخلات الدولية المستدامة السياق المحلي، و التأكيد على الإحتياجات المحلية و إحتضان العادات المحلية. كما يشير بيترسون "peterson" أن التفسير الليبرالي المحلي للتهجين يحدد ثنائية من الكيانات المحلية والخارجية التي تحافظ أيضًا على التجانس داخل كل مجموعة.[4]

فعلى حد تعبير إدوارد نيومان "Edward Newman" أن تحقيق السلام الدائم والمستقر يعتمد على مبادرات المجتمع المحلي والإلتزام بالمؤسسات والعادات والأعراف المحلية لإعطاء التعبير الحر عن الأصوات المحلية و إحتياجات وأشكال السياسة، فبناء السلام يحتاج إلى التحرك نحو حل سلمي يراعي كل واقع محلي . كما لا يمكن للسلام

[1]- John Heathershaw, **Towards better theories of peacebuilding: beyond the liberal peace debate,** Peacebuilding, 2013, To link to this article: https://doi.org/10.1080/21647259.2013.783260.
[2]- Oliver P. Richmond, **Op.cit**, P. 300.

[3]- **Julian GRAEF,** ***Practicing post-liberal peacebuilding: legal empotements and emergent hybridity in Liberia*****. Op.cit**, P. 22.
[4]- **Ibid.** p. 27.

الليبرالي ولا إطار السلام المحلي أو المبني ثقافيا تحقيق سلام دائم بمفرده ، ومن ناحية أخرى لا يمكن تثبيت السلام الليبرالي أو السلام الموجه محليا، اللذان يتسمان بالتعقد والتعدد.[1]

بمعنى أنه من أجل سلام دائم، فجوهر ما بعد الحداثة بناء السلام المختلط في مرحلة ما بعد الليبرالية هو التزامات داخلية وخارجية لا غنى عنها؛ فالجهات الفاعلة الدولية، والمحلية لا يمكن أن تعمل بشكل فعال دون الآخر . إنها إعادة صياغة لبناء السلام كعملية حوارية وتربوية تعيد بناء الحياة اليومية وفقا للكيفية التي يحتاج إليها السكان المحليون ويريدون العيش في سياق السلام الليبرالي الأوسع، ولكن أيضًا اعتراف ا بالتعدد و المشاركات المتبادلة. يجب فهم بناء السلام الهجين على أنه فرصة لتعزيز العلاقات بين الكيانات الدولية والمحلية، حيث تولت أطر السلام الليبرالية الدور المركزي والأبعاد اليومية المحلية لبناء سلام مشترك، الذي يرضي إحتياجات السكان المحليين، فضلا عن تمكينهم من تطوير أفكار ورؤى جديدة لمعالجة المشاكل المحلية.[2]

يمكن القول أن بناء السلا م يستلزم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية، والقيم، والرؤى، والأهداف. كما أن الوعي بالطبيعة المشتركة والمتباعدة والمتبادلة بين وجهات النظر المختلفة للسلام يمكننا من تضمين مجموعة أوسع من الإحتمالات في بناء المنظورات النظرية والأساليب العملية للسلام. فعملية بناء السلام تنطوي على إستمرار وتوسع علائقي والذي يسمح لنا بتجربة الإختلافات أو حتى المعارضة كفرصة لتبادل الآراء والأفكار لتحقيق بناء سلام مستدام.

[1]- Juichiro TANABE**. Beyond Liberal Peacebuilding: A Critique of Liberal Peacebuilding and Exploring a Postmodern Post-Liberal Hybrid Model of Peacebuilding.** *International Relations and Diplomacy*, vol. 5, No 8, 2017, pp. 454-455.

[2]- Oliver P. Richmond and Audra Mitchell**, Hybrid Forms of Peace: From Everyday Agency to Post-Liberalism.** *Palgrave- Macmillain*, Basingstoke, 2012, pp. 12-13.

ركزت الأطروحات البديلة لبناء السلام الليبرالي على السياق الإجتماعي والثقافي؛ وذلك عن طريق إجراءات بناء الثقة وإصلاح العلاقات بين أفراد المجتمع ومختلف الجهات المحلية المتنازعة، على النهوض بالمجتمعات الخارجة من النزاعات وكذا تحقيق مستويات من الإستقرار والتنمية.

كما أن التركيز على الخصوصيات المجتمعية المحلية لتلك المجتمعات، والإنطلاق منها في عمليات بناء السلام، يجعل منها دافعا قويا لتبني إستراتيجيات وطنية ملائمة لها، نظرا لكون الحلول تنطلق من عمق المجتمعات المتضررة من النزاعات، وبالتالي تكون أكثر فعالية من المشاريع والبرامج الخارجية.

إضافة إلى أن الإعتماد على مجموعة متنوعة من الفواعل والتي تتبناها مقاربة بناء السلام الهجين، يعتبر بديلا ملائما وفعال لبناء السلام الليبرالي؛ فتكثيف الجهود بين مختلف الجهات الوطنية والخارجية الرسمية منها وغير الرسمية يلعب دورا مهما في نجاح عمليات بناء السلام وإعادة الإستقرار لتلك المجتمعات الخارجة من النزاعات.

خاتمـــــــــة

مع إنتهاء الصراع الإيديولوجي بين الإشتراكية والليبرالية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ساد الاعتقاد بأن الليبرالية هي آخر أنماط التطور التاريخي للبشرية خصوصا بعد إعلان فرانسيس فوكوياما ذلك في كتابه نهاية التاريخ ، وكمحاولة لإحياء أطروحة السلام الديمقراطي، فإ ن تعميم المنظور الليبرالي على سائر بلدان العا لم سيؤدي إلى سلام عالمي دائم، لكن في ظل هذا ا لم ناخ ا لمتفائل بالديمقراطيات الليبرالية في الغرب ، طغت على العا لم زيادة في النزاعات الداخلية العنيفة التي إرتكزت خصوصا في دول العا لم الثالث.

إذ شهدت فترة التسعينات صعود نزاعات داخلية عنيفة وحادة في أجزاء كثيرة من أفريقيا وأجزاء أخرى من العا لم النامي، وشهدت أيضا تغيرا متزايدا في كل من معايير وممارسات الاستجابة الدولية للنزاعات الداخلية، بالإضافة إلى تعدد الفواعل المتدخلة التي تشمل كلاً من الفواعل الدولية الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى الفواعل الوطنية. أصبحت قضية "انهيار الدولة" و"فشل الدولة" قضية ذات أهمية دولية، حيث شهدت منعطفًا أيديولوجيًا فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة للسلام، إذ ظهر إجماع دولي على أن الدول الفاشلة أو المنهارة والفواعل تحت دولاتية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

ضمن هذا السياق العام، طغت الحجة القائلة بأن بناء دول ليبرالية فعالة وشرعية من شأنه أن يتعامل مع مثل هذا التهديد بالإضافة إلى تعزيز السلام في المجتمعات التي مزقتها الحروب ، أدى ذلك إلى تبني منظمة الأمم المتحدة لمبادرات "بناء السلام" التي طرحها أمينها العام السابق بطرس بطرس غالي سنة 1992م على أساس مبادئ السلام الليبرالية، وهو ما كشفت عنه ممارسات بناء السلام فيما بعد فيما يتعلق بطبيعة السلام المراد تحقيقه و أشكال الدولة والمجتمع المدني التي تسعى الجهات الدولية لتجسيدها في مجتمعات ما بعد النزاع، ضمن سياسات الدمقرطة وتحرير السوق وإستراتجيات إعادة "بناء الدولة" و "إعادة الإعمار".

ومع عدم تمكن مبادرات بناء السلام الأممية من تحقيق عائد ملموس من السلام على مستوى الحياة اليومية للمدنيين ضمن المجتمعات المتدخل فيها، أثيرت الكثير من النقاشات والتساؤلات داخل ا لأوساط الأكاديمية والسياسية. تساؤلات مشككة في إفتراضات وإستراتجيات بناء السلام الأممي؛ طبيعة السلام الذي سيتم بناؤه ومدى شرعيته وجدواه على أرض الواقع؟.

كاستجابة للتناقضات والمفارقات في شكل بناء السلام السائد، ظهرت مناهج نقدية جديدة مع توسع الاهتمامات البحثية والتأكيد على البحوث التجريبية في مجتمعات ما بعد ال نزاع. مناهج لا يمكن حصرها في فئات محددة، لكن يمكن القول أن النقاش حول بناء السلام والموقف النقدي منه إتخذ اتجاهين: بين أولئك الذين يرغبون في

رؤية مبادرات بناء السلام تحسن – الذين يتخذون نهجًا لحل المشكلات – نهج يمثله المنتقدون الإصلاحيون الباحثون عن بدائل ضمن النموذج نفسه، ونهج نقدي هيكلي أكثر راديكالية مشكك في صلاحيته ومدى ملاءمته وشرعيته، مبرزا أن القيم الليبرالية" توجهأنشطة بناء السلام بشكل واضح.

أجمع المنتقدون على أن أسباب فشل مبادرات بناء السلام في تحقيق غايتها المتمثلة في إقامة سلام دائم، تتمحور حول الليبرالية المفرطة لعمليات التدخل الخارجي ضمن سياقات مجتمعية غير ليبرالية ، أي أن المشكلة ليست في تطلعات أو أهداف " بناء السلام " ولكن في ممارسات التدخل نفسها، التي تهيمن عليها الإفتراضات الليبرالية خطابا وممارسة، وهو ما دفع بهؤلاء المنتقدين إلى وصفه بـ "بناء السلام الليبرالي"، واعتباره عائقا أمام تحقيق بناء سلام فعال ومستدام في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

عرضت مثل هذه الأبحاث وجهات نظر جديدة ورؤى مثيرة للإهتمام ،حيث ترى ضرورة تبني مقاربات خارج الطرح الليبرالي المهيمن، حيث تم طرح بدائل تركز على الخصوصيات المجتمعية المحلية باعتبارها المتضرر المباشر من النزاع، والتي يمكن ان تقدم مشاريع ومقترحات تتوافق مع تلك السياقات المجتمعية، كون هذه الحلول نابعة من خصوصيات المجتمعات المعنية، إضافة الى أن التجارب العملية اثبتت أن تكثيف الجهود بين مختلف الفواعل الوطنية والدولية الرسمية منها وغير الرسمية، اثبت نجاعته في الانتقال بالمجتمعات المتضررة من النزاعات، من حالة النزاع إلى حالة السلام والاستقرار المستدمان ، والتي أطلق عليها العديد من المفكرين بأطروحات السلام ما بعد الليبرالي .

قائمة المراجع

قائمــة المراجع:

أولا: باللغة العربية :

أ– الكتب:

1– أبو أرشد أسامة، **عشر سنوات هزت العالم– عقد على إحتلال العراق– 2003–2013**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

2 –إسماعيل عبد الكريم، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: من بوش إلى بوش.** دار الراية للنشر والتوزيع،الرياض، 2015.

3– بن نهار نايف، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**. دار عقل للنشر والترجمة، دمشق، 2016.

4– ليدريتش جون بول، **تحويل الصراع ربط محكم للمبادئ الإرشادية**. تر: وجدي وهبة وكميلية إيليا، مكتبة الأمل العراقية، العراق، 2011.

5– عبد الغفار محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية**. دار هومة، الجزائر، 2003.

6– فالنستين بيتر، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات–الحرب والسلام والنظام العامي**. تر: سعد فيصل السعد ومحمود الدبور، مطبعة الجامعة الأردنية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005.

7- سامبوسن سنثيا، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**. تر: سروجي فؤاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

ب– المقالات:

1– الأسد علي يحي، **"بناء السلام في اليمن: مسارات متعثرة ومداخل محفزة "**. *مركز الحوكمة وبناء السلام* ، مصر، فيفري 2018.

2– بوبشيش رفيق وبحري طروب، **"أدوار المرأة في إدارة النزاعات الدولية"**. *المجلة الجزائرية للأمن والتمنية* ، ع. 11، جويلية 2017.

3– جمال محمد الصالح، **"دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة و إنتهاكات حقوق الإنسان."** *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ع. 6 ،2018.

4– زقاع عادل و خلالفة هاجر، **"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليا ت بناء السلام"**. *دفاتر السياسة والقانون*، ع. 11، جامعة ورقلة، جوان 2014.

5– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **"حماية ضحايا العنف"** ، *المجلة الدولية للصليب الأحمر* ، ع. 31، السنة السادسة، 1993.

6–كونار أيفيان، **نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج، مبادئ التدخل و الإدارة في عمليات حفظ السلام.** *معهد تدريب عمليات السلام*، 2009،

7– كرازي إسماعيل و صالحي نصيرة، **"إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق م بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون"**. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، ع. 5، جامعة باتنة، مارس 2005.

8– لكمين خيرة وغزلاني وداد، **" دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في كوسوفو"**. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ع. 6، 2016.

9– معراوي مهدي و بلخيري فاروق، **"دور التمنية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع"**. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ع. 10، جامعة خنشلة، جوان 2018.

10– عباس فاضل محمود، **"دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق "**، *مجلة الأستاذ*، جامعة بغداد، ع. 203، 2012.

11– عرقوب نوال ، **"برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج–الجهود والتحديات–"**. *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، م 15، ع. 1، 2017.

12– فيشر مارتينا ، " **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات"**. تر: يوسف حجازي، *مركز البحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات*، 2006.

13– صالحي نصيرة، **"نحو تفعيل ترتيبات بناء السلام من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية"**. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، ع. 3، جامعة خنشلة، جويلية 2018.

14– الصمادي زياد، **حل المشكلات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"**، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009–2010.

15– قماز شعيب و حفاف محمد، **"حوكمة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى: دراسة حالتي رواندا وبورندي"**، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية* ، مركز جيل البحث العلمي، ع. 5، مارس 2016.

16– خفاجة رانيا حسين، "**بناء السلام.. تطور الإتجاهات والمنظورات الغربية**". *ملحق مجلة السياسة الدولية*، مركز الأهرام، ع. 206، 2017.

ج– الرسائل و الأطروحات:

1– زغبيب أمينة ، "**إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب الباردة – نموذج إقليم كوسوفو –**". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة باتنة، 2012/2011.

2–لكمين خيرة ، "**إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ–العراق 2016/2003 نموذجا–**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة قالمة، 2018/2017.

3–مولاي لخضر عبد الرزاق، " **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010.

4– صالحي نصيرة، " **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام –دراسة منظمة أوكسفام–** ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة باتنة، 2014/2013.

5–شرايطية سميرة ، **أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة1، 2018/2017.

6- خلالفة هاجر، " **دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014.

د– التقارير والقرارات:

1- الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"، الوثيقة رقم: (A/ RES/49/204)، 13 مارس 1995.

2- الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"، الوثيقة رقم: (50/190)، ديسمبر 1995.

3 -الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"، الوثيقة رقم:(51/111)، ديسمبر 1996.

4 -الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، **"بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو"** ، الوثيقة رقم: (S/2000/177)، 3 مارس 2000.

5 -الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، **"بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو"** ، الوثيقة رقم:(S/2000/538)، 6 جوان 2000.

6- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، **"في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية وحقوق الإنسان للجميع"**. (الوثيقة رقم:A/59/2005، 21 مارس 2005).

7- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: A/59/2005، الصادر عام 2005.

8- الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام،" ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام "** (الوثيقة رقم: A/60/984، الدورة 60)، 2006.

9- الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام، "عن صندوق بناء السلام"**، (**الوثيقة رقم 65/353 / A**)، سبتمبر 2010.

10- الأمم المتحدة، الفقرة الرابعة من قرار الجمعية العامة: A/RES /60/180. سنة 2005.

11- معهد السلام الأمريكي،" **أنشطة المانحين وإمكانات بروز المجتمع المدني في العراق"**. التقرير الخاص رقم: 124، جويلية 2004.

هـ-مواقع الأنترنت:

1-أكاديمية تحويل النزاعات. من الموقع الالكتروني:

https://transform-me.forumzfd.de/ar/exercise/galtung

2- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، **" بعثة الأ مم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو معلومات أساسية"**. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 20 ماي 2019.

3- موقع مكتب دعم لجنة بناء السلام: http// www.un.org/arabic /peacebuilding //pbso.html

4- الموقع الرسمي للجنة بناء السلام: (24.04.2019): https://www.un.org/ar/peacebuilding/

5- موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر: https://www.icrc.org/ar

6- موقع منظمة أطباء بلا حدود :https://www.msf.org/ar

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A- Books and Books' Chapetrs:

1- *ARYAL Archama* and others**, Theories of Change In Peacebuilding: Learning from the Experiences of Peace building Initiatives in Nepal**. *European Union*, January 2012.

2- DiILLON Michael and Reid Julian , **The Liberal Way of War: Killing to Make The Life Live,** London, Routledge, 2009.

3-FARIAS FERREIRA Marcos,**" Critical Theory". In Internatinal Relations Theory.** EDITED BYSTEPHEN MCGLINCHEY, ROSIE WALTERS,E-International Relations,Bristol, England 2017.

4- GRAEF Julian, **Practicing post-liberal peacebuilding: legal empotements and emergent hybridity in Liberia.** Springer, 2015.

5- JORGEN Lisser, **Politics of Altrwism- a study of the political Behavior of Voluntary Development Agencies.** Geneva, Lutheran world Federation, 1997.

6- NEWMAN Edward, **"Liberal peacebuilding debates".** in New perspectives on Liberal peacebuilding. United Nations University, 2009.

7- NEWMAN Edward, PARIS Roland and RICHMOND Oliver, **New Prespectives On Liberal Peace.** United Nations University, New York, 2009.

8- PARIS Roland, **At war's end: building peace after civil conflict.** Cambridge University Press, 2004.

9-PARIS Roland, **At war's end: building peace after civil conflict**. Cambridge University Press, 2004.

10- PARIS Roland , SISK Timothy .D, **Understanding the contradictions of postwar statebuilding, The Dilemmas of Statebuilding : confronting the contradictions of postwar peace operations.** Routledge, 2009.

11- PUGH Michael, **Towards life welfare, in New perspectives on liberal peacebuilding.** United Nations University Press, 2009.

12- RICHMOND Oliver. P and M ITCHEL Audra**, Hybrid Forms of Peace: From Everyday Agency to Post-Liberalism.** Basingstoke: Palgrave- Macmillain, 2012.

13- RICHMOND Oliver .p ,**The Dilemmas of subcontracting the liberal peace,** in Oliver p. Richmond and Henry F. carey (eds). Subcontracting peace : The challenges of NGO peacebuilding. Aldershot : Ashgate publishing.

14- RICHMOND, Oliver. p, (ed.). **Palgrave advances in peacebuilding: Critical developments and approaches.** PALGRAVE MACMILLAN Springer, 2010.

15- TOM Patrick, **Liberal peace and post-conflict peacebuilding in Africa.** Springer, 2017.

B- PERIODICALS:

1- BARGUÉS-PEDRENY Pol, **From the Liberal Peace to Pragmatic Peacebuilding to the Reality of Post-conflict Zones**.
2- BELLAMY Alex J, **"The 'next stage'in peace operations theory?".** *International Peacekeeping*, vol. 11, No. 1, 2004.
3- CASTAÑEDA, Carla,. **How liberal peacebuilding may be failin Sierra Leone.** *Review of African Political Economy*, vol. 36, No. 120, 2009.

4- CRAVO Teresa Almeida**. Peacebuilding: assumptions, practices and critiques.** *ASPJ: Africa and Francophonie*, vol. 9, No. 1, 2018.
6- CARENS Joseph .H , "***A Contextual Approach to Political Theory***", *Ethical Theory and Moral Practice*, Vol. 7, No. 2, April, 2004.
7- CHANDLER David , **The uncritical critique of 'liberal peace**. *Review of international studies*, vol. 36, S.1, 2010.
8- DUFFIELD See Mark , **Global governance and the new wars: The merging of development and security**. *Zed Books Ltd*, 2014.
9- FRANKS, Jason and RICHMOND, Oliver P. **Coopting liberal peace-building: Untying the gordian knot in Kosovo.** *Cooperation and Conflict*, vol. 43, No. 1, 2008.
10- Keohane Robert .O**, 'Ironies of Sovereignty'. Humanitarian Intervention: Ethical, Legal and Political Dilemmas**, *Cambridge University Press*, Cambridge 2003

11- LEMAY-HEBERT - Nicolas and TOUPIN Sophie, **Peacebuilding: A broad review of approaches, policies and practices.** *Ottawa Peacebuild*, 2011.
12- Levitt Peggy and Merry Sally, '**Vernacularization on the Ground: Local Uses of Global Women's Rights in Peru, China, India and the United States'**, *Global Networks*, vol. 9, No. 4 2007.

13- MERRY Sally Engle, **'Transnational Human Rights and Local Activism: Mapping the Middle',** *American Anthropologist*, vol. 109, No. 1, 2006.
14-NADARAJAH Suthaharan et RAMPTON David, **The limits of hybridity and the crisis of liberal peace.** Vol. 41, No. 1, *Review of International Studies*, 2015.
David- **15**- RAMPTON, Suthaharan NADARAJAH, **A long view of liberal peace and its crisis.** *European Journal of International Relations*, 2017, vol. 23, No. 2

16- RICHMOND Oliver. P**, "Emancipatory Forms of Human Security and Liberal Peacebuilding,"** *International Journal, vol.* 62, No. 3, Summer 2007.

17- RICHMOND Oliver. P, **The problem of peace: understanding the 'liberal peace'.** Conflict, Security & Development ,vo. l 6, No. 3 October 2006.

18-ROGER Mac Ginty, **'Hybrid Peace: The Interaction between Top-down and Bottom-up Peace',** *Security Dialogue,* VOL. 41, No. 4, 2010.

19- ROGER Mac Ginty, **"Indigenous Peace-Making Versus the Liberal Peace,"** *Cooperation and Conflict, vol.* 43 ,No. 2, June 2008.

20- PAFFENHOLZ, Thania. **International peacebuilding goes local: analysing Lederach's conflict transformation theory and its ambivalent encounter with 20 years of practice.** *Peacebuilding*, vol. 2, No 1, 2014.

21- PARIS Roland, **Peacebuilding and the limits of liberal internationalism.** *International security*, vol. 22, No 2, 1997.

22- PARIS Roland , "International Peacebuilding and the "Mission Civilisatrice"".*Review of international studies*, vol . 28, No. 4, 2002.

23- PESQUEIRA Luli and GLASBERGEN Pieter**, Playing the politics of scale: Oxfam's intervention in the Roundtable on Sustainable Palm Oil.** *Geoforum*, 2013.

24- SANTANDER Louis Monroy, **Reconciliation: a critical approach to peacebuilding in bosnia-Herzgovin.** *peace and conflict & Devolopment: An Interdisciplinary journal* ,Issue. 22, June, 2016.

25-SCHELLHAAS Constanze and SEEGERS Annette, **Peacebuilding: Imperialism's new disguise?**. *African Security Studies*, vol. 18, No. 2. 2009.

26-TANABE Juichiro, **Beyond Liberal Peacebuilding: A Critique of Liberal Peacebuilding and Exploring a Postmodern Post-Liberal Hybrid Model of Peacebuilding.** *International Relations and Diplomacy*, vol. 5, No. 8, 2017

27- Vivian Jabri, **'Peacebuilding, The Local and The International: A Colonial or a Post-colonialbRationality'**, *Peacebuilding*, Vol. 1, No. 1, 2013.

2428- ZAKARIA Fareed , **The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad (2003).** *A foreign policy analyst discusses how the United States should respond to threats to freedom in the world. REVIEW QUESTIONS*, 2007.

Reports:

1 - United Nations Development Program**, capacity development in post conflict countries.** New York. 2010.

2 - United Nations, **"Report UN peacebuilding: an Orientation Peacebuilding Support Office"**, September 2010.

Web sites:

1 - ANNIKA Björkdahl & Höglund Kristine, **Precarious peacebuilding: friction in global–local encounters.** Peacebuilding, 2013, To link to this article: https://doi.org/10.1080/21647259.2013.813170.

2 - Heathershaw John, **Towards better theories of peacebuilding: beyond the liberal peace debate,** Peacebuilding, 2013, To link to this article: https://doi.org/10.1080/21647259.2013.783260.

3 - Lartie Jean Pierre, Kosovo Impossile. www.ajlim.ca/pub/formation/kosovo. pdf. p.2.

4 – LEDERACH John Paul, **The Challenge of the 21st Century. European Platform for Conflict Prevention and Transformation.** 1999, p. 3.

http://www.gppac.net/documents/pbp/part1/1_justpe.htm

5- René Berthier ,**La Question Tamoule Au Sri-Lanka Guerre De Libération Nationale,Ou Guerre De Class?**

Sur le sit: http://1libertaire.free.fr/RBerthier52.html. 21.06.2019.

6 - UNITED NATIONS**, UNITED NATIONS PEACE KEEPING**.

https: //peacekeeping.un.org/en?fbclid=IwAR1ThSDAkkVJcd4UEqIT-d1oPj0hQkc6BfANacf5xF2aM6BsWVassjzXiwQhttps://unmik.unmissions.org/

فهـــــــــرس

المحتويـــــات

فهرس المحتويات:

قائمة المحتويات ..... الصفحة

البسملة .....

شكر وتقدير .....

الإهداء .....

خطة الدراسة .....

مقدمة 8-1

الفصل الأول: المنظور الليبرالي لبناء السلام 48-9

المبحث الأول:المرجعية الفكرية الليبرالية لبناء السلام 21-11

1-جينالوجيا بناء السلام 11

2-أنطولوجيا بناء السلام 14

2-1- مفهوم السلام 14

2-2- مفهوم الدولة 15

2-3 مفهوم المجتمع المدني 17

3-الإبستمولوجيا التطبيقية لبناء السلام 18

3-1- الدمقرطة والسوق الحرة 18

3-2- بناء الدولة 19

3-3- إعادة الإعمار 20

المبحث الثاني: هياكل وفواعل بناء السلام 31-21

1-الهياكل الأممية لبناء السلام 21

1-1-لجنة بناء السلام 21

1-2 – مكتب دعم لجنة بناء السلام 22

1-3 – صندوق بناء السلام 23

2- الفواعل الدولية 24

2-1- المنظمات الدولية الحكومية 24

2-1-1- مؤسسات بريتن وودز 24
2-1-2- منظمة حلف شمال الأطلسي 25
2-1-3- الإتحاد الأوروبي 25
2-1-4- الإتحاد الإفريقي 26
2- المنظمات الدولية غير حكومية 26
2-2-1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر 27
2-2-2- منظمة أطباء بلا حدود..... 27
2-2-3- منظمة أوكسفام **Oxfam** 28
3- الفواعل الوطنية 29
3-1- الحكومة 29
3-2- المجتمع المدني 30
3-3- القطاع الخاص 31
المبحث الثالث: مجالات بناء السلام 32-37
1-المجال السياسي الدستوري 32
2-المجال السوسيو- إقتصادي 33
3-المجال الأمني العسكري 35
4-المجال القيمي 36
المبحث الرابع: نماذج عمليات بناء السلام 38-47
1-بناء السلام في كوسوفو 38
2 - بناء السلام في سيراليون 40
3 - بناء السلام في العراق 43
4- بناء السلام الليبرالي في سيريلانكا 45
الفصل الثاني: الإنتقادات الموجهة لبناء السلام الليبرالي 48-73
المبحث الأول: النقد الإصلاحي المؤسساتي 50-55
1-فرضية السيادة مقابل بناء الدولة 50

2–فرضية التدخل الخارجي 51
3– فرضية الآخر غير الليبرالي 52
4–فرضية التحرير قبل المأسسة 53
المبحث الثاني: النقد الهيكلي لبناء السلام الليبرالي 56–63
1– النقد الهيوي النيوماركسي 56
2– النقد الهيكلي الفوكوي 58
3– النقد المختلط 59
المبحث الثالث: نقد في ممارسات بناء السلام الليبرالي 64–72
1– نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي في كوسوفو 66
2–نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي في سيراليون 67
3–نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي العراق 69
4– نقد ممارسة بناء السلام الليبرالي في سيريلانكا 70
الفصل الثالث: الأطروحات البديلة لبناء السلام الليلرالي 73–97
المبحث الأول: المقاربة النقدية 75–77
1–تعريف المقاربة النقدية 75
2–المقاربة النقدية وبناء السلام 76
المبحث الثاني: مقاربة تحويل النزاع لـ"ليدريتش" 77–88
1 – تعريف مقاربة تحويل النزاع 79
2– نموذج ليدريتش لبناء السلام 80
2–1–مستويات التغيير عند ليدريتش 82
2–2– مسارات بناء السلام لجون بول ليدريتش 83
3 – بناء السلام من الأسفل 83
4–الفجوات المصاحبة لبناء السلام وطرق معالجتها 84
4–1– فجوة التلازم 84
4–2– فجوة العدالة 86

4-3- فجوة عملية الهيكل 87

المبحث الثالث: مقاربة بناء السلام الهجين 98-89

1-تعريف مقاربة بناء السلام الهجين 89

2-السلام الهجين كأداة لحل أزمة السلام اللهبرالي 90

الخاتمة 101-99

قائمة المراجع 110-102

فهرس المحتويات 115-111